التقييم الاستراتيجي لإسرائيل لعام /٢٠٠٩

شلومو برووم و عنات كورتس
مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يونيو ٢٠٠٩

ترجمة وإعداد
خالد سعيد

تقديم
الأستاذ / عبد القادر ياسين

مكتبة جزيرة الورد

obeikan.com

بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : التقييم الاستراتيجي لإسرائيل لعام / ٢٠٠٩

ترجمة وإعداد : خالد سعيد

رقم الإيداع :

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

ميدان حليم ـ خلف بنك فيصل الرئيسي ـ شارع ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا .

ت: ٠٢ /٢٧٨٧٧٥٧٤

محمول : ٠١٠٠١٠٤١١٥ - ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦

الطبعة الأولى ٢٠١٠

obeikan.com

مقدمة

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

تقديم

لا يبدو في الأفق ما يبشِّر بأننا بصدد التخلص من الأسباب التي نسجت لنا هزيمتنا أمام إسرائيل ، في حربنا الأولى معها سنة ١٩٤٨ . ما يرشح تلك الأسباب إلى البقاء بين ظهرانينا ، نحرص عليها ، حرصنا على حدقات عيوننا !

غني عن القول بأن هزيمتنا في تلك الحرب كانت بقرار عن جامعة الدول العربية ، إذ التقى قادة الجيوش العربية ، تحت راية الجامعة بالقاهرة ، بعد أيام قليلة من صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٩/ ١١/ ١٩٤٧) ، وقدروا بأن لدى العصابات الصهيونية المسلحة الثلاثة (الهاجناه/ الأرجون/ شتيرن) ٦٤ ألف مقاتل . واتخذ أولئك القادة قرارهم بضرورة دخول الجيوش العربية إلى فلسطين ، لتحريرها من أيدي العصابات الصهيونية ، ولكن ليس قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين (١٥/ ٥/ ١٩٤٨) .

حين دخلت الجيوش العربية ، فعلاً ، في الموعد المضروب ، لم يكن مجموع مقاتليها يتعدى العشرين ألفًا ، بينما كانت العصابات الصهيونية إياها تمتلك ٦٨ ألفًا من المقاتلين ، ومثلهم من الاحتياطي . وهنا كان قرار الهزيمة الذاتي . ذلك أن على أي مهاجم أن يمتلك ثلاثة أضعاف عدد المدافعين ، وليس ثُمنهم!

فضلاً عن ضعف تسليح الجنود العرب ، وتدريبهم ، وتمزقهم إلى خمس قيادات متنافرة ، وجهلهم بالأرض ، وبالهدف الذي يقاتلون من أجله ، ناهيك عن تبعية الأنظمة العربية للاستعمار ، وغياب الديمقراطية عن سماء تلك الأنظمة ، ووهن النية الطبقية الاجتماعية للأقطار العربية .

ترى ، متى نغادر أوهامنا ، وتواكلنا على مجرد عدالة قضيتنا الفلسطينية ،

والأنكى أن بعضنا يتوهم بإمكانية استرداد حقوقنا المغتصبة بالتوسل ، أو بالتسول ، أو بخوض مفاوضات دون الاستناد إلى ميزان قوي في ميدان القتال .

أما إسرائيل ، فرغم تأكدها من باطلها ، فإنها تحاول إخفاء هذا الباطل ، والتغافل عنه بالعلم والتكنولوجيا ، مدعومة من الغرب الاستعماري ، بينما لا نزال نرفل في الجهل ، بل لا نغالي إذا قلنا بأن بعض أسباب هزيمة ١٩٤٨ قد استفحل عما كان عليه آنذاك!

هذا التقرير يجيء في سياق استقواء إسرائيل بالعلم والتكنولوجيا ، وخيرًا فعل الزميل الأستاذ / خالد سعيد ، حين ترجمه ، وقدمه للقارئ العربي ، علّه يحث العرب على الاقتداء بإسرائيل ، فضلاً عن أن ترجمة هذا التقرير يأتي في سياق القاعدة الذهبية : « اعرف عدوك » .

عبد القادر ياسين

القاهرة في ١٠/ ١/ ٢٠١٠م

مقدمة

مع نهاية فترة زمنية مليئة بالأحداث الجسام، مدتها عام ونصف العام، صدر تقرير التقييم الاستراتيجي الإسرائيلي لسنة ٢٠٠٩، الذي يأتي مكملاً لسلسلة « الميزان الاستراتيجي » السنوي ، الذي يصدر عن مركز دراسات الأمن القومي ، ويغطي عامًا ونصف العام ، وهي الفترة التاريخية من مطلع عام ٢٠٠٨، وحتى منتصف عام ٢٠٠٩. وإن لم تشهد هذه الفترة تغييرات رئيسية في علاقات دول الشرق الأوسط وبعضها البعض، وبين الدول الأخرى، فإن الأحداث والتطورات التي وقعت مع نهاية عام ٢٠٠٨ ، ومطلع عام ٢٠٠٩، تتضمن مؤشرات جوهرية لإمكانية وقوع تغييرات .

من المتوقع أن تحدث تغييرات كبيرة في المنطقة مع وصول حكومة إسرائيلية جديدة، خاصة وأنها مرتبطة بتغير الإدارة الأمريكية الجديدة أيضًا، مقارنة بتغير سبقتيهما، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط والمنطقة بوجه عام ، وقضايا التوتر الإقليمي والعالمي، ويعتبر تغير الإدارة الأمريكية بمثابة إشارة إلى نهاية فترة تاريخية ، كانت تتميز بالعمل على إحداث تغير في الميزان العسكري والسياسي بالشرق الأوسط ، باستخدام القوة ، أو فرض عمليات تحول ديمقراطي على بلدان المنطقة ، وإن تميزت هذه الفترة بالفشل حيال محاولة فرض الديمقراطية.

تختلف إدارة الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أُوباما، عن سابقتها إدارة الرئيس، جورج بوش، في اختلافات رئيسية، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط، وكيفية التعاطي معها، خاصة قضيتي العراق وأفغانستان ، من حيث الانسحاب الأمريكي من العراق، وزيادة القوات الأمريكية في أفغانستان، واتباع سياسة الحوار مع كل

من إيران وسوريا .

قامت في إسرائيل حكومة جديدة ، برئاسة بنيامين نتانياهو، ويدور برنامج نتانياهو الذي يختلف بطابعه عن سلفه ، إيهود أولمرت، باتباع سياسة كسب الوقت، والتمهل في عملية السلام مع الجانب الفلسطيني، وهى السياسة التي تتعارض مع السياسة الأمريكية الجديدة التي تريد الإسراع في عملية السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن محاولة توفيق الأوضاع حيال الملف النووي الإيراني، وهما القضيتان اللتان من الممكن أن تسبب توترًا في العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية.

الساحتان اللبنانية – السورية، والفلسطينية شهدتا حالة من الهدوء والاستقرار النسبي، خلال عام ٢٠٠٨، رغم أن تلك الساحات، غالبًا، ما تشهد الاشتعال. فقد شهدت الحدود الإسرائيلية- اللبنانية حالة من الهدوء ، مع غياب لأحداث العنف والإرهاب، التي سبق وأن شهدها خلال الحرب على لبنان ، صيف ٢٠٠٦، فقد كانت هناك قوة ردع بين إسرائيل وحزب الله في الجنوب اللبناني.

فالمواجهات الداخلية في لبنان نفسها ، قد يعود أثرها على المواجهة بين إسرائيل وحزب الله، وذلك بالتزامن مع دخول المفاوضات بين إسرائيل وسوريا مسارًا سريعًا، رغم أن المفاوضات بينهما لم تكتمل ، قبل تغيير الحكومة في إسرائيل. وعلى مستوى الجبهة الداخلية الفلسطينية ، فقد اتسعت الهوَّة بين قطاع غزة والضفة الغربية ، وتميزت العلاقات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بحالة من الاستقرار النسبي ، ونجح الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في القضاء على عمليات إرهابية في الضفة الغربية ، فيما جرت مفاوضات بين الجانبين في إطار مسيرة مؤتمر أنابوليس، لكن هذه المفاوضات لم تصل إلى مرحلة اتفاقات نهائية ، تلزم الطرفين ، قبيل سقوط الحكومة في إسرائيل .

حاولت إسرائيل تقوية وتعزيز قدرات قوات الأمن الفلسطينية بالضفة الغربية والعمل على فرض سيطرتها على مناطق مختلفة بالضفة ، مع تخفيف إسرائيل القيود المفروضة على حرية الحركة للمواطنين الفلسطينيين ، وتقليل النشاط الأمني الإسرائيلي في هذه المناطق الفلسطينية من الضفة الغربية .

وانخفضت أزمة الثقة في المؤسسة السياسية الفلسطينية ، واتسعت الهوَّة بين الفصائل الفلسطينية، حيث اندلعت عملية «الرصاص المصبوب» على قطاع غزة ، نهاية عام ٢٠٠٨ ، والتي تركت آثارها على طبيعة العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية ، خصوصًا وأن المواجهات الصعبة مع حركة «حماس» بقطاع غزة قد زادت بدورها من حدة التخوف الإسرائيلي لدى الرأي العام الداخلي من «حماس» ، ومن استمرار عمليات الانسحاب ، وإعادة الانتشار في مدن الضفة الغربية .

ظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية هذا العام ، ومن الصعب التكهن بمدى تأثيرها الاستراتيجي الكامل على منطقة الشرق الأوسط ، سواء المباشرة أو غير المباشرة ، من خلال التداعيات على اقتصاديات العالم، والدول من خارج منطقة الشرق الأوسط ، والتي تلعب دورًا رئيسيًا في الساحة الإقليمية والدولية ، ويمكن الترجيح أنه من الممكن أن تقدم حوافز اقتصادية ، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية تختلف من بلد لآخر، ما يزيد من تأثيراتها الاقتصادية ، والاجتماعية على دول المنطقة .

تناقش المقالات المطروحة في هذا التقرير الاستراتيجي مختلف التطورات الاستراتيجية المختلفة ، التي وقعت خلال العام الماضي في منطقة الشرق الأوسط ، والتي تتعلق بإسرائيل بشكل مباشر ، حيث تطرح هذه المقالات الموضوعات ، والقضايا الأساسية والجوهرية التي جرت ، في عام ٢٠٠٨ ، وتأثير انعكاساتها على مستقبل إسرائيل ، وعلى الدول المجاورة ، وكيفية مواجهة التحديات المستقبلية .

يقسم التقرير الاستراتيجي لإسرائيل ، لعام ٢٠٠٨ ، إلى أربعة أقسام رئيسية ، القسم الأول منها يتعلق بالجبهة الداخلية الإسرائيلية ، وكيفية مواجهة التحديات التي تواجه إسرائيل ، والتطورات الاستراتيجية في إسرائيل. في حين يناقش القسم الثاني مسار السلام ، من خلال أكثر من مقال ، أو مبحث ، يطرح من خلاله مسارات السلام على القناتين الفلسطينية والسورية ، وتطورات خيار السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومدى تفاعل القوى الدولية والإقليمية مع هذا المسار . بينما يطرح القسم الثالث من هذا التقييم السنوي الإسرائيلي ، التقييم الإقليمي ، أو التطورات الإقليمية لدول منطقة الشرق الأوسط ، سواء تركيا ، أو إيران ، أو الدول العربية المحيطة بإسرائيل . ويأتي الجزء الرابع من هذا التقييم ليناقش التطورات الدولية ، ومدى تفاعلها مع التحديات المستقبلية مثل مكافحة الإرهاب ، ومواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية .

◆◆◆

الباب الأول

إسرائيل على الصعيد الداخلي

■ **الدراسة الأولى:**

الجبهة الداخلية والرأي العام .

يهودا بن مائير

■ **الدراسة الثانية:**

استعدادات الجبهة الداخلية ... الفجوة بين الاحتياجات وتلبية الاحتياجات .

مائير ايلرن

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

■ الدراسة الأولى

الجبهة الداخلية والرأي العام

بقلم : يهودا بن مائير

من خلال التقييمات الاستراتيجية السابقة لإسرائيل ، تبين أن عام ٢٠٠٧، كان عامًا طيبًا وحسنًا لإسرائيل، لأنه لم تكن هناك مشاكل أو تحديات جسام على الداخل الإسرائيلي ، مثلما اعترى المجتمع الإسرائيلي، في العام اللاحق له ٢٠٠٨، من تحديات ومشاكل جمة ، مثل الاقتصاد، والأمن، والبطالة، والاستقرار السياسي، وهى نفس المشاكل التي امتدت للعام الحالي ٢٠٠٩.

لا تتأثر إسرائيل بعوامل خارجية إلى حد ما، لكن قدرتها على التعامل مع الأحداث، والتطورات المحيطة بها تتأثر بوضعها الداخلي ، أيضًا، ومن ثم فإن مقولة هنرى كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي السابق، بأنه ليس لإسرائيل سياسة خارجية، وإنما لها سياسة داخلية فحسب، ربما كان محقا بعض الشئ ، أو مبالغًا بعض الشئ، لكن البعض يعتبرها عنصرية ، وربما تنطبق على معظم دول العالم، فضلاً عن أن هناك مشاكل داخلية ما تزال تُعد مصدر قلق بالغ للمسئولين الإسرائيليين، ولكننا لا ننفي أن هناك تحديات كبيرة ستواجه إسرائيل مستقبلاً !

■ أولاً : التحدي الأمني :

في العام الماضي ٢٠٠٨ ، واجهت إسرائيل بنجاح كبير العمليات الإرهابية، التي شهدتها مدينة القدس ، وبعض مناطق البلاد في العام نفسه ، مثل حوادث الدهس بالتراكتور أو إطلاق النار، لكن حالات الأمن مازالت مستمرة ومستقرة بقوتها في القدس، وما حولها من مناطق لأنها مناطق حيوية ومهمة بالنسبة لإسرائيل، بيد أن

التحدي الأكبر، وربما الوحيد، الذي واجه إسرائيل، في عام ٢٠٠٧، كان سيطرة «حماس» على قطاع غزة، في شهر يونيو ٢٠٠٧، وما لحقها من تهديدات حول إطلاق قذائف، وراجمات، وصواريخ للمقاومة الفلسطينية على مستوطنة سيدروت، وعلى التجمعات السكنية الأخرى في الجنوب حول غلاف غزة، حيث اعتُبرت أولى المشاكل الأمنية التي واجهت الدولة الإسرائيلية، في عام ٢٠٠٨، وكان لزامًا على المسئولين التعاطي مع هذا التحدي الأمني الكبير، رغم أن عام ٢٠٠٧، قد شهد هدوءًا على الساحة الجنوبية حول غلاف غزة، لكنها اشتعلت في العام التالي لها، في عام ٢٠٠٨، ما أثار حفيظة المجتمع الإسرائيلي برمته، حول كيفية تصدي الحكومة لهذه القذائف، أو الصواريخ من قطاع غزة على التجمعات السكنية في غلاف غزة، وترك أثره، أيضًا، على الأمن القومي الإسرائيلي، في النصف الأول من العام الماضي ٢٠٠٨.

في يونيو ٢٠٠٨، تم الاتفاق مع حركة «حماس» على هدنة مؤقتة لمدة ستة أشهر، تنتهي في التاسع والعشرين من ديسمبر من نفس العام، ورغم توقيع هذه الاتفاقية، فإن الفلسطينيين اخترقوا الاتفاقية، وقاموا بإطلاق الصواريخ والقذائف على المستوطنات، واشتعل الموقف الأمني، وتردى الوضع عسكريًا، حول غلاف غزة، ما دفع الجيش الإسرائيلي إلى القيام بعملية عسكرية، سميت الرصاص المصبوب، على قطاع غزة في السابع والعشرين من شهر ديسمبر ٢٠٠٨، في حرب معقدة على الحدود الجنوبية لإسرائيل، وذلك بعد مرور عامين ونصف على اندلاع الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، صيف ٢٠٠٦.

قررت الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة، إيهود أولمرت، القيام بعملية الرصاص المصبوب، قبيل بدء إجراء الانتخابات الإسرائيلية بستة أسابيع فقط، ما اعتبر أحد الأسباب الرئيسية لمواجهة «حماس» بالقطاع، وكمفاجأة، أيضًا، وهو

إجراء الانتخابات الأخيرة للكنيست، والمدعوة برقم ١٨ ، حيث اعتقدت «حماس»، وغيرها من المعلقين العسكريين، أن إسرائيل لن تخرج في حملة عسكرية كبيرة، وموسعة على الجنوب ، ويبدو أن هذا التحليل، لم يكن وليد اللحظة، لدى «حماس» وحدها، وإنما كان لدى الكثيرين، أيضًا، وهو أن إسرائيل لن تخوض حربًا قبيل إجراء الانتخابات ، لكن قررت المؤسسة العسكرية في إسرائيل الخروج إلى حرب في قطاع غزة لتأديب «حماس» ، كأحد الأهداف الرئيسية للعملية العسكرية، « الرصاص المصبوب » ، وتردد على لسان محللين سياسيين، ومعلقين عسكريين إسرائيليين، قبيل اندلاع الحرب على غزة، أن إسرائيل في وضع أمني متدهور ، ويجب تصحيح الأوضاع، ولكن لم يتوقع الكثيرون منهم القيام بعملية عسكرية موسعة على القطاع، وعلى المدنيين الفلسطينيين بغزة ، لكن الحزبين الرئيسيين في الحكومة « كاديما » ، و« العمل » ، قررا خوض المعركة العسكرية قبيل إجراء انتخابات الكنيست الثامنة عشر، وفي اعتقادهما أنهما سيحالفهما الحظ، والتوفيق، والنصر في المعركة العسكرية على حساب غريمهما التقليدي «الليكود» ! وذلك وسط تكهنات كثيرة بفوز ، أو خسارة الحرب على غزة، والدخول في مهاترات سياسية كبيرة، وقضايا معقدة وشائكة !

تحدثت مصادر أمنية إسرائيلية كثيرة عن عدم وجود علاقة بين الانتخابات الإسرائيلية، وعملية « الرصاص المصبوب » ، لكن يبدو أن ثمة علاقة واضحة بينهما، حتى أن مصادر كثيرة داخل وخارج إسرائيل، وعربية، ودولية، وكذلك من قيادات حركة «حماس» نفسها ، قد ربطت بين « الرصاص المصبوب » وإجراء الانتخابات الأخيرة للكنيست ، ويعتبر البعض أن ثمة صعوبة في الربط بين أي قيام حرب، وإجراء انتخابات، لأن لكل حرب أو عملية عسكرية حسابات، ونتائج،

وآثار، وتداعيات مؤلمة، وربما كانت ناجحة ، لكن لا يجب الربط بين « الرصاص المصبوب» ، وإجراء انتخابات الكنيست الثامنة عشر ، حتى أن المجتمع الإسرائيلي، والمواطن الإسرائيلي العادي، يعلم، تمامًا، أن العملية العسكرية كانت لكبح جماح حركة «حماس» في قطاع غزة ، ومحاولة تقليم أظافرها في القطاع، وتقويض سلطتها ، وهو الرأي القوي الذي انتشر وساد بين الرأي العام الإسرائيلي ، حتى أن الرأي العام الإسرائيلي نفسه، طالب، قبيل إجراء العملية العسكرية، القيام بعمل عسكري رادع ضد «حماس»، والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لوقف نزيف النقاط في منطقة غلاف غزة، ومستوطناتها ، وهو ما شجَّع الحكومة الإسرائيلية السابقة على اتخاذ قرار الحرب نفسه ، أي أن هناك دمج أو إجماع للرأي العام مع القيادات العسكرية والسياسية على القيام بعملية عسكرية ضد «حماس» .

لكن تبيَّن أن الخروج لعمل عسكري واسع له مخاطره الكبيرة ، وأن الضغط الشعبي، لا يجب أن يكون أداة في أيدي القيادات العسكرية والسياسية في إسرائيل ، وهو ما كان مثار طوال الأعوام الماضية ، لكن معنى اتخاذ القرار أن القيادات السياسية والعسكرية يمكنها اتخاذ قرارات حازمة وحاسمة في الوقت المناسب ، مما دفع الحكومة إلى الخروج في عملية عسكرية، قبيل إجراء الانتخابات بشهر ونصف فقط، ما يعني مخاطرة كبيرة من هذه القيادات ، لكنّ القرار قد اتُخِذ بالفعل .

نالت هذه العملية العسكرية تأييدًا جارفًا من قبل المجتمع اليهودي في إسرائيل ، لأنها تُشكل حربًا صادقة ، وعادلة لردع «حماس» ، والمقاومة الفلسطينية، وكبح جماحها، والتصدي للعمليات العسكرية الفلسطينية، ولتخويف الفلسطينيين وردعهم،أيضًا، حتى أن ٨١ ٪ من الجمهور اليهودي كان مؤيدا للقيام بعملية عسكرية ضد «حماس» ، عشية اندلاع الحرب، مقابل ١٢٪ معترضين على الخروج

في حرب عسكرية ، وتبين أن عرب إسرائيل معترضين، تمامًا، للقيام بمثل هذه العملية لعسكرية، وأنه لولا ذلك العدد من العرب الإسرائيليين لوصل العدد إلى نسبة ٩٠ ٪ مؤيدين للحرب على غزة .

وبالمقارنة مع الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان ٢٠٠٦، كان هناك تأييدًا في بداية الحرب، واختلف بمرور الوقت ، على عكس عملية « الرصاص المصبوب »، بالتأييد استمر حتى النهاية، ففي يوم ١٣ يناير ٢٠٠٩ – قبيل وقف إطلاق النار بأربعة أيام فقط – كان هناك تأييدًا كبيرًا للعملية العسكرية، ونال التأييد نسبة كبيرة من الجمهور اليهودي في إسرائيل ، وصل إلى ٧٨ ٪ منهم مؤيدين للحرب، واعتبروا أن الحرب كانت ناجحة ، مقابل ٩ ٪ اعتبروها فاشلة ، مقابل ١٣ ٪ قالوا لا نعرف أو لا نعلم، كما أن ٨٢ ٪ من الجمهور اليهودي نفسه ، اعتبر أن القوة العسكرية المستخدمة في العملية العسكرية كانت ناجعة وضرورية ، وقال ٢٥ ٪ أن إسرائيل قامت بالعمل السياسي على أكمل وجه ، أو بتقدير جيد جدًا، مقارنة بـ ١٢ ٪ أعطوا تقدير جيد، مقابل ٣٥ ٪ قالوا أنها قامت بالعمل الواجب ، فحسب ، وأيّد بفوة ٥٨ ٪ العمليات العسكرية للدفاع عن المستوطنين، مقابل ٢٨ ٪ قالوا إن الجيش الإسرائيلي قام بعمل إيجابي من أجل الدفاع عن المستوطنين .

وعلى الرغم من اختلاف نتائج العملية العسكرية على غزة ، فإن نسبة كبيرة من الجمهور اعتبر أن إسرائيل قامت بعمل ضروري للتأمين ، وللدفاع عن المستوطنين في غلاف غزة، على عكس الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان، فلم تكن الأمور واضحة مع نهايتها، تمامًا ، حيث اعتبر الكثيرون أن قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، كان سلبيًا، ولم يف بالغرض نفسه لوقف الحرب ، أو القضاء على تسليح « حزب الله » اللبناني ، حتى أن ٣٦ ٪ من الجمهور اليهودي قالوا إنهم يؤيدون وقف إطلاق

النار، مقابل ٥ ٪ كانوا ضد القرار ، في حين قال ١٤ ٪ منهم إنهم لا يعرفون.

بعد مرور أسبوع واحد من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كانت الأمور قد اتضحت إلى حد ما ، ما حدا بالمسئولين إلى إجراء استفتاء، أو استطلاع آخر للرأي، حول سؤال : هل كان يجب وقف العملية أو احتلال كل قطاع غزة؟ تبيَّن من خلاله أن ٤٨ ٪ يؤيدون دخول واحتلال القطاع ، مقابل ٤٤ ٪ يؤيدون وقف الحرب، وعدم دخول قطاع غزة ، أو احتلاله . وفي استطلاع آخر للرأي قال ٥٨ ٪ من الجمهور اليهودي إنهم يؤيدون قرار الحكومة الإسرائيلية بوقف إطلاق النار، وعدم الدخول إلى القطاع ، وأنه كان رأيًا صائبًا ، مقابل ٣٨ ٪ قالوا انه قرار غير صائب، أو غير صحيح .

تختلف نتائج الحرب اللبنانية الثانية عن عملية «الرصاص المصبوب» على غزة ، في التالي :

- انتهت الحرب اللبنانية الثانية مع إعلان وقف إطلاق النار ، في ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ ، ومنذ ذلك التاريخ لم يطلق « حزب الله » صاروخًا أو قذيفة واحدة ، فالشمال الإسرائيلي كان هادئًا لمدة ثلاث سنوات كاملة، وحتى الآن، في حين أطلقت فصائل فلسطينية مختلفة، القذائف، والصواريخ، والراجمات على مستوطنات الجنوب ، وإن كان بعض من هذه الفصائل مرتبطًا بتنظيم القاعدة ، ما يعني أن الجنوب مازال يشكِّل تهديدًا كبيرًا وتحديًا خطيرًا على المجتمع الإسرائيلي برمته، كما أن « حزب الله » اللبناني لم يطلق صاروخًا أو قذيفة أثناء عملية « الرصاص المصبوب » على غزة ، ما يؤكد أن ردع إسرائيل تجاه حزب الله قد تحسن في أعقاب الحرب اللبنانية الثانية، ما يعني حفاظه على عملية الهدوء، أو الهدنة مع إسرائيل في الشمال الإسرائيلي.

- عاد الهدوء إلى الجنوب الإسرائيلي، لمدة أربعة أيام فقط، بعد وقف إطلاق النار من الجانب الإسرائيلي ، ثم عادت الأمور إلى نصابها مرة أخرى ، وأطلقت ٦٠ راجمة، وقذيفة، وصاروخ على الجنوب الإسرائيلي من قطاع غزة ، وكذلك على امتداد الحدودي الفاصل بين إسرائيل والقطاع، وفي إحدى هذه العمليات قتل أحد الجنود الإسرائيليين وأصيب آخرون، وذلك خلال شهر واحد بعد وقف إطلاق النار، وفي النصف الثاني من شهر فبراير ٢٠٠٩ ، أطلقت ٣٠٠ قذيفة ، وراجمة وصاروخ على الجنوب الإسرائيلي من قطاع غزة ، وأصابت بلدة أشكلون ، بشكل خاص.

- بمرور الوقت على عملية « الرصاص المصبوب » ، بدأ الشعب الإسرائيلي في التململ من الحرب على غزة ، رغم إنه بعد انتهاء الحرب اللبنانية الثانية كان يعتبر الحرب فاشلة، أو انه كانت هناك حالة من الإخفاق أو الفشل سادت الحرب وانتهت إلى متاهات ، مثلاً ، وأن اعتبر عودة الهدوء إلى الشمال كان أمرًا إيجابيًا ، لكن بعد انتهاء « الرصاص المصبوب » ، كان الأمر مختلفًا بعض الشئ ، حيث اعتبر الإسرائيليون أن العلمية كانت ناجعة ومؤثرة على مسيرة الأمن القومي الإسرائيلي ، وأن الحرب لم تكن فاشلة ، أبدًا .

- في استطلاع للرأي أجراه مركز « تامى شتاينمتس » ، في ١٧ و ١٨ فبراير ٢٠٠٩ ، بعد شهر من الحرب، تبين أن ٣٩ ٪ راضين عن نتائج الحرب على غزة ، مقابل ٢٥ ٪ لم يقدموا إجابات واضحة ، لأنهم يشعرون بالخيبة، لذلك كان التصويت المكثف في التجمعات السكنية والمستوطنات حول غلاف غزة لصالح أحزاب اليمين، وأن اعتبر البعض منهم أن عودة الهدوء في الجنوب ، هي الأهم ، مثل عودة الهدوء إلى الشمال الإسرائيلي بعد الحرب اللبنانية الثانية ، حتى أنه في شهر مارس حدث

انخفاض ملحوظ في معدل إطلاق النار، كان هناك تأييد مشابه لمحاولة توقيع اتفاق بين إسرائيل وحماس ، يؤيد وقف إطلاق النار على الجنوب الإسرائيلي ، أو الوصول إلى اتفاق مشابهة لما جرى في الشمال الإسرائيلي، وعوده الهدوء مرة أخرى، وهو الرد على تساؤل الجمهور الإسرائيلي حول مدى تجدد عودة الردع ، في أعقاب عملية « الرصاص المصبوب » !

■ التحدي الاقتصادي :

خطوة خطوة تبين أن الأمن القومي ، أو الحروب والعمليات العسكرية تؤثر بالقطع على الاقتصاد الإسرائيلي ، مع الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٧ ، كان عامًا طيبًا، وشهد نموًا اقتصاديًا كبيرًا ، واستمر النمو الاقتصادي حتى النصف الأول من العام التالي ٢٠٠٨ ، ففي الستة أشهر الأولى بلغت نسبة النمو الاقتصادي ٦ , ٤ ٪ ، وإن وصلت البطالة في الربع الثالث من العام نفسه ، إلى ٩ , ٥ ٪ ، وهو المستوى الأكثر انخفاضًا خلال العشرين عامًا المنصرمة ، وحتى مطلع عام ٢٠٠٨ كان يبدو أن إسرائيل لم تتأثر بالأزمة التي جرت في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو حالة الركود التي اجتاحت الولايات المتحدة ، وتبين بعدها أن مستقبل الأزمة الاقتصادية غير واضح المعالم ، أو غير معروف ، تمامًا ، ماهيته ، حيث انفجر الوضع بعدها بعدة أشهر ، تمامًا ، وتحديدًا في شهري سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٠٨ ، وبررت الأزمة الاقتصادية بشكل واضح ، تمامًا في العالم وفي إسرائيل، أيضًا ، وتجلت في الانخفاض الشديد في حجم النمو والموجة المرتفعة من إقالة العاملين. وتأثرت بالوضع الاقتصادي الولايات المتحدة ، وبعض الدول الأوربية ، ووصل الأمر إلى مؤشرات كبيرة ، وإن لم تكن خطيرة ، لكنها الأسوأ منذ عام ٢٠٠٢ ، وان كان قد بدا أن البنوك الإسرائيلية تحاول التعاطي ، أو التعامل بنجاعة مع الأزمة بنجاح

يمرور الوقت، أو بدأت تتعافى رويدًا رويدًا ، على اندلاع الأزمة نفسها ، في سبتمبر من العام نفسه.

■ تحدى استقرار السلطة

تمحورت المشكلة الرئيسية أمام إسرائيل في السنوات الأخيرة في استقرار السلطة و الحكم في إسرائيل ، وعملية تسيير شؤون الدولة . وتغيير الحكومة كل ثلاث سنوات تقريبًا ، وحول مدى تغيير وزير أو اثنين ، على الأقل ، كل عام أو عامين ، كما أن حرب لبنان الثانية قد عمَّقت من جرح استقرار السلطة لما لها من نتائج كبيرة على المجتمع الإسرائيلي ، وعلى مسار السياسة الإسرائيلية فيما بعد ، ومع ذلك كان يتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٧ تحسنًا في استقرار الحكم. مع عدم تأثير المعارضة على قرارات الحكومة ، سواء كانت معارضة من اليمين أو اليسار في إسرائيل ، وحاول رئيس الوزراء مواجهة الانتقادات التى وجهها له تقرير فينوجراد الخاص بالتحقيق في نتائج الحرب على لبنان ، وحاول رئيس الوزراء غض الطرف عن نتائج هذا التقرير أو توصياته ، حول جدوى الخروج للحرب ، وإدارتها من قبل رئيس الوزراء ، أو الحكومة بوجه عام ، وكان قد توقع البعض أن تكمل الحكومة فترتها القانونية ، حتى نوفمبر ٢٠١٠، وهو الأمر الذي لم يحدث في إسرائيل منذ ثلاثين عامًا.

بيد أنه قد تغير الوضع مع مطلع عام ٢٠٠٨ ، حينما قدم الوزير ، أفيجدور ليبرمان ، استقالته من حكومة إيهود أولمرت ، وانسحاب حزب « يسرائيل بيتنو » من الائتلاف، بظهور صدع في الحكومة الإسرائيلية، فضلا عن إعلان المستشار القضائي للحكومة ، مني مزوز، عن دخول رئيس الحكومة في اتهامات فساد ، ورشوة ، ومحسوبية ، وقدم أولمرت استقالته على إثرها، وأعلن الشروع في إجراء انتخابات جديدة لتحديد رئيس الحزب الجديد، وبعدها رئيس الحكومة ، قبيل

مرور ثلاث سنوات من إجراء انتخابات مارس ٢٠٠٦ ، وتولى أولمرت الحكم ، لتوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن ثمة تغييرًا قد طرأ على طريقة الحكم ، أو السلطة في إسرائيل ، وأن الحكومة الأخيرة سببت صداعًا في رأس طريقة الحكم أو استقراره للمجتمع الإسرائيلي ، وتقدم أولمرت بالاستقالة لسبب شخصي ، واستمرت ملاحقته قضائيًا ، وإن ثارت عاصفة حول جدوى تقديم لائحة اتهام قبيل اتهامه بالفعل ، أو عرضه على لجنة تحقيق !

وتقدمت تسيبي ليفني للانتخابات الداخلية لحزب كاديما ، وفازت فيها بنزاهة وشفافية ، وكرئيسة للوزراء ، ورئيسة للحزب ، وقد وقع عليها اختيار الرئيس شيمون بيريز، لتشكيل الحكومة ، ولكنها بعد محاولات مضنية فشلت في تحقيق هدفها بتشكيل حكومة إسرائيلية جديدة تخلف ، إيهود أولمرت ، أعلنت لبيريز عن رغبتها في عدم التقدم بنيل شرف رئاسة الوزراء لتعذرها في تشكيل حكومة، واضطرت إسرائيل إلى جراء انتخابات عامة ، في العاشر من شهر فبراير ٢٠٠٩ ، وذلك رغم المحاولات الكثيرة التي أجرتها ليفني مع حزب شاس ، لكن كلها باءت بالفشل ، فلم تكن ليفني على استعداد لقبول طلبات شاس المبالغ فيها، وتوجهت إسرائيل إلى انتخابات كنيست جديدة في العاشر من فبراير .

الوضع السلطوي المتردي كان مثار اهتمام الجمهور والمجتمع الإسرائيلي ، سواء أجهزة الدولة ، أو مؤسساتها، ومحاولة إدارتها من قبل سلطة ديمقراطية ومنتخبة ، على اعتبار أن إسرائيل بلد ديمقراطي حر ، لكن منذ الانتهاء من الحرب اللبنانية على لبنان ٢٠٠٦ ، والوضع يسير إلى الأسوأ ، ونظرة المواطن الإسرائيلي إلى قيادة السلطة أو الحكم في إسرائيل تقل باستمرار أو تتضاءل ، لوجود أزمة ثقة لدى الجمهور الإسرائيلي.

وانطلاقًا من رؤية مركز الأمن القومي الإسرائيلي ، وأهميته في توضيح الأمور ، ووضعها في نصابها الصحيح بالنسبة للإسرائيليين ، وللمجتمع الإسرائيلي ، فقد قام بإجراء استطلاع للرأي ، في شهري فبراير/ مارس ٢٠٠٧ ، وظهر من خلاله أن ٣٤ ٪ من الجمهور الإسرائيلي يطالب الحكومة باتخاذ قرارات صحيحة تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي، والدفاع عن إسرائيل ، ومن الجدير بمكان الإشارة إلى أن قضايا الأمن القومي ، التي تهم الجمهور اليهودي ، بوجه عام ، هي قضايا بمثابة الحياة والموت بالنسبة لهم .

سبق معهد الديمقراطية الإسرائيلي ، وأن أجرى ، في عام ٢٠٠٨ ، استطلاعًا للرأي ذكر فيه أن نسبة ثقة الجمهور اليهودي في الحكم ، تشهد انخفاضًا ملحوظًا ، مقارنة على الأقل بالعام السابق له ٢٠٠٧ ، حتى أن الثقة في الشرطة انخفضت إلى ٣٣ ٪ لعام ٢٠٠٨ ، مقابل ٤١ ٪ لعام ٢٠٠٧ ، وكذا الثقة بالكنيست الإسرائيلي هبطت الثقة فيه إلى ٢٩ ٪ لعام ٢٠٠٨ ، مقارنة ب ٣٣ ٪ ، لعام ٢٠٠٧ ، كما أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نالت نسب متقاربة ، أيضًا ، حيث كان هناك تأييد لها بنسبة ٣٧ ٪ ، لعام ٢٠٠٨ ، مقابل ٤٥ ٪ ، لعام ٢٠٠٧ ، ولا يمكن الحديث عن ثقة الجمهور اليهودي بالأحزاب التي بلغت نسبتها ١٥ ٪ فقط ، في عام ٢٠٠٨ .

سُجل الهبوط الدراماتيكي للمحكمة العليا حيث كانت نسبة الثقة بها ٦١٪ ، في عام ٢٠٠٧ ، مقابل ٤٩ ٪ لعام ٢٠٠٨ ، مع التأكيد على أن نسبة التأييد للمحكمة العليا بالقدس ، مطلع الألفية الثالثة كان مختلفًا، تمامًا، عن هذه الأرقام ، والتي كانت تزيد عن ٨٠ ٪، بينما عند قيام الاستطلاع كان واحد فقط ، من كل اثنين في إسرائيل يعرب عن ثقته في المؤسسة القضائية العليا في إسرائيل. وربما حافظ الموساد والجيش الإسرائيلي على نسب متقاربة ، حيث نال الجيش الإسرائيلي ٧٢ ٪ من ثقة

الجمهور الإسرائيلي لعام ٢٠٠٨ ، مقابل ٧٤ ٪ لعام ٢٠٠٧ ، بعد أن كانت ٩٠ ٪ في كثير من الأحيان !

نال المستوى السياسي الإسرائيلي قسطًا وفيرًا من التحليل ، أيضًا ، ففي مقياس الديمقراطية قال ٩٠ ٪ من الجمهور الإسرائيلي ، أن الدولة قد استشرى فيها الفساد ، فهناك ما يزيد عن ٦٠ ٪ من الجمهور اليهودي يرون أن ثمة إخفاقًا في المباحثات السياسية ، وأن الفساد منتشر إلى حد كبير ، و ٣٠ ٪ قالوا إلى حد ما . وفي استطلاع أجرته الدكتورة مينا تسيمح ، في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨ ، وقبل ثلاثة أيام من اندلاع حرب الرصاص المصبوب على قطاع غزة ، تبين منه أن ٦٣ ٪ من الجمهور الإسرائيلي ، لا يؤيدون إدارة إيهود باراك ، وزير الدفاع ، للمعركة في قطاع غزة ، أو حتى موافقين على سياساته تجاه القطاع ، مقابل ٣١ ٪ فقط ، قالوا إنهم يثقون في سياساته ، فحسب ، فضلاً عن اختلافات الرأي بين موفاز وباراك، أو سياساتهما تجاه القطاع من قبل ، كما عزى أو أرجع الاستطلاع إلى الساحة السياسية الإسرائيلية أو الاعتبارات السياسية ، وما يجري فيها من انعدام الثقة في الوزراء ، أو الحكومة ، إلا أنه يشكل تهديدًا حقيقيًا على قوة ومناعة الديمقراطية في إسرائيل ، و يفقد ديمقراطية إسرائيل ، أمام العالم وأمام الجمهور الإسرائيلي نفسه .

■ انتخابات فبراير ٢٠٠٩

كشفت نتائج الانتخابات الأخيرة للكنيست أن ثمة إحجامًا ما للجمهور عن الانتخابات ، مقارنة بالأعوام الماضية ، حتى أن نسبة الاقتراع الحقيقية وصلت إلى ٧٢ ٪ فقط من الجمهور ، رغم هطول الأمطار والعواصف ، التي تزامنت مع يوم الانتخابات ، وهى نسبة قليلة مقارنة بانتخابات أخرى، وسيكون لها مردود أخر ، أو ردات فعل أخرى خلال المرحلة المقبلة من تاريخ إسرائيل .

ووفقًا لنتائج الانتخابات تشكل الكنيست الأخير من ١٢ حزبًا إسرائيليا ، في سبعة منهم يوجد خمسة أحزاب ، على الأقل ، أصدقاء ، ما يعني وضعًا مغايرًا لنتائج انتخابات سابقة (كما كان في حكومة إسحاق رابين في عام ١٩٩٢ ، أو حكومة إرئيل شارون ، في عام ٢٠٠٣) ، فلا يوجد الآن في هذه الحكومة حزب كبير مقارنة بأحزاب كبيرة سبقت تشكيلة الحكومات السابقة ، أو أن يكون هناك حزب واحد أو حزبين يشكلان صفوف المعارضة ، كما أن ثمة نسبة ضعيفة للأحزاب المشاركة في الحكومة الحالية ، وهو أمر غير عادى ، ولم تعتد عليه إسرائيل من قبل ، حتى أن حزب الليكود الذي شكَّل الحكومة قد حصل على ٢٧ مقعدًا بالكنيست فقط ، مقابل ٢٨ لكاديما ، و١٥ لحزب يسرائيل بيتنو ، ما يؤكد أن الجمهور الإسرائيلي يؤيد أو يسير في تأييده لليمين، وربما اليمين المتشدد ، وربما تتزايد بعد ذلك كتلة اليمين الديني المتشدد ، مقابل ضعف كتلة اليسار في إسرائيل ، ولكن وفقًا لهذه النتائج فإن كتلة اليمين الديني هي التي تسيطر على مقاليد الأمور في إسرائيل .

ستحدد نتائج انتخابات الكنيست الأخيرة بدورها أمور وقضايا شائكة ، وستبت فيها ، سواء حول الوضع الأمني المتدهور في الجنوب ، أو حول الانسحابات الأحادية الجانب من قبل إسرائيل ، خصوصًا و أن الفارق بين الكتل في الحكومة والانتخابات السابقة ضعيف ، لا يتخط ال خمس مقاعد ، فقط ! وذلك رغم محافظة حزب السلطة السابق كاديما على تفوقه ، ونسبته التي كانت متوقعة ، في حين نجح حزب الليكود الذي شكل الحكومة في الصعود من ١٢ إلى ٢٧ مقعدًا بالكنيست ، ومعه كتل يمينية ودينية أخرى صعدت على حساب ميرتس ، والعمل اليساريين ، وهو ما له نتائج مختلفة ، بالقطع ! كما أن صعود أفيجدور ليبرمان إلى الحزب الثالث من حيث الترتيب ، سيكون

له نتائج مختلفة ، أيضًا ، خصوصًا وأنه يتبع نهج مغاير لما يراه المجتمع الإسرائيلي ، وإن كان قد حظي بهذا الدعم من قبل ناخبين من الشارع الإسرائيلي نفسه .

كانت تسيبي ليفني ترى أنها الأحق بتولي الحكومة الإسرائيلية الحالية ، لكن نجاح بنيامين نتانياهو في التفاف الأحزاب الأخرى من حوله، وتجميع أصوات حزبية أخرى صغيرة ويمينية ، مثل شاس ،ويسرائيل بيتنو ، أهلَّته إلى تشكيله الحكومة (٦٥ مقعدًا لليمين، مقابل ٥٥ لكتلة المركز -اليسار) ، وحاول بيبي تشكيل حكومة موسعة بضم أحزاب يزيد عدد مقاعدها عن تسعين ، أو ثمانين مقعد بالكنيست ، على غرار حكومته الأولى ، في عام ١٩٩٦ ، لكن لم ينجح في ذلك نتيجة لرفض تسيبي ليفني الانضمام إلى حكومته ، والدخول معه في ائتلاف حكومي موسع ، وفضلت البقاء في صفوف المعارضة ، كما أن إيهود باراك رغم حصول حزبه على مقاعد بالكنيست أقل من المتوقع ، ووجود انشقاقات داخلية في حزب العمل بناء على خلافات شخصية بينه ، وبين أعضاء آخرين ، فإنه فضَّل الدخول في تشكيله نتانياهو عن الخروج من الحكومة، وتضاؤل فرص حصوله على مقاعد أعلى في أي انتخابات قادمة ، لأنه لاحظ تفوق اليمين على اليسار في الانتخابات الأخيرة ، ما دفعه للانضمام إلى نتانياهو .

في الواحد والثلاثين من مارس ٢٠٠٩ ، تقدم نتانياهو بتشكيلة حكومته الجديدة للرئيس ، شيمون بيريز، الذي باركها ، بعد نجاح بيبي في ضم ليبرمان، وباراك، ومنحهما، وحزبيهما حقائب مهمة في حكومته ، وتنصيب الأول نائبًا له ، وواجه نتانياهو مصاعب جمة من بين أعضاء العمل في الكنيست حول إقرار ميزانية عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ ، وغيرها من القرارات المصيرية منذ توليه الحكم ، في الأول من ابريل الماضي .

■ الخاتمة

قال بيريز في مقابلة تليفزيونية في الاحتفالات بيوم الاستقلال. « إن هذا العام هو عام الردع والحسم » ، من الصحيح أن هذه المقولة تتردد ، منذ عام ١٩٦٧ ، لكنها ستكون بالفعل سنة حسم وردع لإسرائيل ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية اختارت هذا العام رئيسًا جديدًا ، يحاول البحث عن حلول ناجعة لمشاكل، وقضايا، وصراعات تاريخية .

ستناقش الحكومة الإسرائيلية أربع قضايا مهمة هذا العام ، أهمها الأزمة الاقتصادية ، والمسار السياسي مع السلطة الفلسطينية برئاسة أبو مازن ، بما فيه المواجهات المحتملة في الضفة الغربية، ومحاولة السيطرة على الوضع فيها ، وهناك مشكلة أخرى تتمثل في قطاع غزة وعودة الهدوء إليه ، أو أن هناك تحدي امني وعسكري سيواجه نتانياهو وحكومته في غزة ، فضلاً عن وجود البرنامج النووي الإيراني وهو التحدي الرابع والمهم ، جدًا ، وذلك كله مع تحسين العلاقات مع الجانب الأمريكي، والتنسيق الكامل بين الإدارتين، فهل سيتخذ نتانياهو قرارات مصيرية على غرار إسحاق شامير أو مناحيم بيجين ؟! أو سيحاول التماهي بينهما ، أو التكامل بينهما ؟!

◆◆◆

■ الدراسة الثانية

استعدادات الجبهة الداخلية ...
الفجوة بين الاحتياجات وتلبية الاحتياجات

بقلم : مائير ايلرن

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة استعدادات الجبهة الداخلية، وجعلها في حالة تأهب قصوى بعدما تمخضت الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان ، صيف ٢٠٠٦ ، عن نتائج مختلفة ومتباينة، والفشل الذي مُنيت به الجبهة الداخلية أثناء الحرب نفسها وآثارها ، وتبعاتها ، أيضًا ، وكذا بعيد عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة مطلع العام الجاري ، ومتطلبات الجبهة الداخلية وكيفية استعداداتها لحرب أخرى على غرار الرصاص المصبوب .

عالجت إسرائيل الكثير من مشاكل الجبهة الداخلية خلال فترة العامين ونصف الماضية على انتهاء حرب لبنان الثانية ، وإن كانت تعتبر الجبهة الداخلية مشكلة تؤرق المجتمع الإسرائيلي برمته ، أثناء اندلاع أي حرب ، في وقت كانت ، وفي أي مكان ، فلا توجد لمنظومة الجبهة الداخلية ، أو الدفاع المدني نظرية شاملة، كما أن المسئولين عن تلك الجبهة الداخلية نفسها كانوا مختلفين، تمامًا، قبيل الحرب على لبنان ، والعامين ونصف العام الماضيين ، كانوا في حالة حراك دائمة ومستمرة ، حتى الآن ، لأن كما ذكرنا أن استعدادات الجبهة الداخلية لأي حرب مهمة وضرورية لأي شعب كان ، وزاد من مشاكل هذه الجبهة قضية ، أو ملف أنفلونزا الخنازير، ومدى استعداد الجبهة لمثل هذه الأمراض الفتاكة ، وكيفية مواجهتها ، ما يمثل تهديدًا على المجتمع الإسرائيلي برمته !

■ تعريف التهديدات :

تتفاقم التهديدات الداخلية على المجتمع الإسرائيلي، وتزداد حدة ، ليس كمشكلة أنفلونزا الخنازير ، أو غيرها من أنفلونزا الطيور ، أو ما شابه ، وإنما المشكلة تكمن في كيفية مواجهة هذه الجبهة ، ومسئوليها ، والقائمين عليها من تحديات وتهديدات أخرى، مثل الكوارث الطبيعية، كالحرائق، والزلازل ، والبراكين، وما شابه ، أو الكوارث التي يسببها الإنسان ، مثل التلوث البيئي ، وتأثيرها على الجبهة الشعبية أو الداخلية ، وكذا على الأمن القومي الإسرائيلي ، داخليًا ، وخارجيًا، بمعنى أنه مطلوب تشكيل لجنة لمواجهة مثل هذه الكوارث، وتفعيلها، وتنشيطها، وجعلها في وضع استعداد دائم لمواجهة أي من هذه الكوارث ، سالفة الذكر، حتى لا تؤثر على المواطن العادي ، والاستعداد لأي تحدي أو تهديد يواجه إسرائيل ، بوجه عام ، وبكل التهديدات ، ومحاولة تحديد مصادرها ، أيضًا، للقضاء عليها قبل وقوعها أو حدوثها، صحيح أن الجبهة الداخلية ربما تكون مستعدة لذلك ، لكننا نحاول أن نجعلها في أفضل صورة ، وعدم وصولها أو تأثيرها على الدفاع في إسرائيل ، وكذا الأمن القومي ، والجبهة الداخلية بأي شكل من الإشكال !

يعتبر التهديد الأمني له الأولوية في التعامل معه ، من أكثر من زاوية ، أو طريقة مثل تحديد مصادره في البداية، وبعدها كيفية التعامل مع هذا المصدر ، وهي مسؤولية مشتركة بالأساس بين الجمهور الإسرائيلي، والدولة ، ومؤسساتها ، فضلاً عن تحديد عدد ، ونوعية ، ومكان الإصابة ، في حالة وقوع مثل هذه الحوادث أو الكوارث الطبيعية، أو الصناعية ، بالطبع .

■ العمليات الإرهابية

استمرت العمليات الإرهابية على إسرائيل ، طيلة فترة الانتفاضة الفلسطينية

الثانية ، وإن قلت بمرور الوقت ، لكننا تكبدنا خسائر كبيرة من جرائها ، ونحاول التصدي لها بقوة وكبح جماحها ، أيضًا، على اعتبار أنها تمثل تهديدًا على الجبهة الداخلية أيضًا ، ومع بناء الجدار العازل ، بداية من عام ٢٠٠٢ ، بدأت هذه العمليات الإرهابية في الهبوط ، فقد نجح في تقليل عددها بشكل ملحوظ، وكانت هذه سياسة ناجحة إلى حد كبير في صد الإرهاب الفلسطيني، وخاصة النابع من قرى ، ومناطق ، وبلدات الضفة الغربية، ما جعل الصورة الأمنية في الضفة واضحة إلى حد كبير ، لكن سيستمر التهديد ، ويصبح قائمًا ، بالفعل ، إذا أغفلنا مصدر التهديد، وابتعدنا عنه ولو لبرهة صغيرة من الوقت، أو توقفنا عن صد الإرهاب ، فإنه سيستمر وبقوة أكثر مما كان عليه قبل بناء الجدار نفسه .

■ عمليات إطلاق الصواريخ :

ارتفعت وتيرة عمليات إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية من الجنوب اللبناني من حزب الله ، ومن حركة حماس ، وبقية الفصائل الفلسطينية الأخرى من قلب قطاع غزة ، لتمثل تهديدًا ، وتحديًا أمنيًا ، وعسكريًا على الجبهة الداخلية ، ومن الصحيح أنه سقط عشرات القتلى ، ومئات المصابين بين الإسرائيليين ، أثناء الحرب على لبنان ٢٠٠٦ ، وفي عملية الرصاص المصبوب ، أيضًا ، ومن الممكن استمرار إطلاق صليات، وقذائف، وراجمات، وصواريخ من المقاومة الفلسطينية على الجنوب ، طالما استمرت نفس السياسة المتبعة مع قطاع غزة، والممثلة في استمرار سياسة التهريب إلى غزة، فمن الجائز أن نرى هذه الصواريخ ، قريبًا، ربما اليوم أو غدًا ، لكنها بوجه عام تشكل تهديدًا ، وتحديًا أمنيًا ، وعسكريًا على إسرائيل، ككل وليس على الجبهة الجنوبية، فحسب، كما أننا نتحدث عن احتمال إطالة مدى هذه الصواريخ، واستخدامها على السكان بالجنوب ، كما نود الإشارة إلى إنه من الممكن

استفحال الأمر في حال توسع ، ووصول هذا التهديد إلى الضفة الغربية ، أيضًا، ما يعني زيادة جرعات الإصابة والقتل بين صفوف المواطنين الإسرائيليين أنفسهم، ما يعد تهديدًا خطيرًا على الجبهة الداخلية ، ويقترب قليلا من قلب البلاد .

■ تهديد الصواريخ الباليتسية بعيدة المدى

ثمة قضايا ، وتحديات ، وتهديدات أخرى بعيدة عن صواريخ المقاومة الفلسطينية قصيرة ومتوسطة المدى ، منها الصورايخ الباليستية بعيدة المدى ، من كل من إيران ، وسوريا ، هي تهديدات أخرى على البلاد ، فلدى كل من البلدين صواريخ يمكنها الوصول إلى قلب تل أبيب ، وإصابة الجبهة الداخلية في قلبها ، وهى الصواريخ التي تصل إلى مدى بعيد، وتحمل كميات كبيرة من المتفجرات تصل إلى ألف كيلو جرام، وتجدر الإشارة إلى أن لدى السوريين أسلحة كيماوية يمكنها إصابة قلب إسرائيل بسهولة ، ومن قبلها البرنامج النووي الإيراني الذي طالما نددنا به في المحافل الدولية، ونطالب بإزالته لأنه يعد تهديدًا خطيرًا على إسرائيل ، بشكل خاص، واعتباره تهديدًا مستقبليًا، ما يعني أن على القائمين على الجبهة الداخلية والعاملين فيها إتباع سياسة مغايرة، ومختلفة لمواجهة كل هذه التهديدات، والتحديات المحتملة والمستقبلية ، والاستعداد لاحتمال وقوع ، أو حدوث أي منها في أي وقت ، وفي أي مكان في البلاد .

■ تقدير موقف الردود على التهديد :

منذ نتائج الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان ٢٠٠٦ ، والقائمون على الجبهة الداخلية في كامل استعداداتهم لأي مواجهات أخرى ، وذلك بعد أن تلقنوا درسًا كبيرًا ومهمًا أثنائها، وما عملية الرصاص المصبوب إلا تكريسًا، ومثالاً واضحًا، وحيًا لاستعداد الجبهة الداخلية، والقائمين عليها، والمشرفين ، والملقي عليهم عبء

هذه الجبهة ، خصوصًا وأنه أثناء الحرب الأخيرة على غزة أطلقت صواريخ ، وراجمات ، وقذائف على الجبهة الداخلية ، وبدا واضحًا أنها تقترب من الصحة ومستوى المسؤولية ، والاستعدادات الكاملة لمواجهتها ، أيضًا .

■ الاختبار الحقيقي:

تتمثل اختبارات الجبهة الداخلية أثناء وقوع حوادث معينة ، مثل إطلاق صواريخ من الجنوب اللبناني ، أو قطاع غزة ، مثلاً ، لكن هذا لا يعني أن الكثيرين من الإسرائيليين ما يزالوا مختلفين حول ماهية العلاقة بين إدارة الجبهة الداخلية ، والجيش الإسرائيلي المسئول عن الدفاع عنها ، ومواجهة اى إخطار تواجهها ، والفروق بينهما، خصوصًا وان التهديدات الأمنية اختلفت خلال الأعوام العشرين الماضية ، وكل عام تختلف عن الذي قبله، وهكذا دواليك ، لكن الحروب الأخيرة أثبتت أن الجبهة الداخلية من الممكن أن تتعرض بسهولة إلى ضربات موجعة ومؤلمة ، تمامًا ، ما يجعلنا ننظر بجدية إلى الجبهة الداخلية ، واستعداداتها لمواجهة أي حرب قادمة ، ما يعني أن المسؤولية ماتزال تقع على عاتق الحكومة والجيش الإسرائيلي ، معًا ، على اعتبار أن الحروب القادمة لابد وان تضر بالجبهة الداخلية، فثمة ضرورة للتنسيق الكامل بين المسئولين عنها ، وعن الجيش والدولة بوجه عام ، لدرء أي مواجهات عسكرية على الداخل ، وعدم تأثيرها على المواطن أو على الشارع العادي.

علينا أن نعترف بأن الجبهة الداخلية ، أو الدفاع المدني في أثناء الحرب على غزة ، كان طيبًا إلى حد كبير، لكن هذا لا يعني أن الجيش الإسرائيلي ليس مسئولاً عما جرى من اختراقات لهذه الجبهة ، وإطلاق صواريخ على الجنوب من قطاع غزة ، كما أن هذه الجبهة كانت مستعدة ، تمامًا، منذ ٢٠٠٦ ، كما أن المطلوب من أصحاب أو المسئولين عن الجبهة تحمل المسؤولية في حال وقوع أي حادث فيها ، الأهم أن

بالجيش الإسرائيلي هو المسئول الأول عن هذه الجبهة ، وعما يضر بالمواطن الإسرائيلي بوجه عام ، فنتائج أي عملية عسكرية ترجع إليه في المقام الأول ، لكن علينا أن نتفاءل نتيجة لتوحد الصفوف وراء هذه الجبهة ، و للتنسيق الكامل بينها وبين الجيش الإسرائيلي كما جرى في عملية الرصاص المصبوب ، على عكس حرب لبنان ٢٠٠٦ ، طبعًا، وهو ما استفدنا منه جيدًا .

■ المسؤولية تقع على عاتق من ؟!

ليس من المعقول أن نضع إجابة واحدة عن كيفية التصدي للتهديدات ، التي تواجه الجبهة الداخلية الإسرائيلية، لأنه ما من شك في أنه لا توجد إجابة صريحة ومباشرة ، لان الأمر معقد ومركب جدًا، فالمسؤولية ليست على عاتق فرد، أو تسخص، أو جهة مؤسساتية بعينها ، لأن الأمر شائك جدًا ومعقد ، والمشكلة الوحيدة في إسرائيل ، حاليًا، وربما الجوهرية هي على من يقع عاتق ومسؤولية الإشراف على الجبهة الداخلية؟ أو المصدر المسئول عن هذه الجبهة في إسرائيل حتى الآن ؟ وفي المستقبل أيضًا؟ فضلاً عن تكليف شخصية بعينها تكون مسئولة عن ميزانية الجبهة الداخلية نفسها أيضا؟! لكن يبدو أن الوضع سيتغير بعد تشكيل هيئة الطوارئ الوطنية !

مؤخرًا ، بدأت إسرائيل تستوعب مخاطر التهديدات الخارجية بقوة ، مثل تهديد البرنامج النووي الإيراني، والصواريخ الإيرانية بعيدة المدى على إسرائيل ، وبدأت الجبهة الداخلية تستشعر خطورة الأمر ، وعمدت إسرائيل على احتمال ، وتكوين ، واستعداد هذه الجبهة لأي مواجهات خارجية محتملة مثل هجوم عسكري إيراني بالصواريخ الإيرانية نفسها ، ولذلك تحاول إسرائيل والشركات الصناعية العسكرية تكوين جبهة قوية وفعالة لمواجهة مثل هذه المخاطر بإنشاء شبكات

دفاعية على أعلى مستوى ، مثل « القبة الحديدية » حول غلاف غزة ، كما أن تجربة الرصاص المصبوب أعطتنا درسًا مهمًا ، وكبيرًا ، أيضًا، في استعدادات الجبهة الداخلية والتنسيق الكامل بين الجبهات ، والمؤسسات الداخلية ، والجيش ، أيضًا .

استعدت إسرائيل جيدًا لأي مواجهات عسكرية محتملة ، بتكوين وإنشاء ملاجئ، ومخابئ، وتحصينات أسمنتية ، وكانت التجربة المريرة قبيل اندلاع عملية الرصاص المصبوب ، نتيجة لاستمرار سقوط الصورايخ الفلسطينية على مناطق وبلدات غلاف غزة ، والتي امتدت لمدة ثماني سنوات كاملة ، وسقوط عشرات الصواريخ عليها نتيجة لأن الفلسطينيين رأوا فيها أهدافًا سهلة ، وتعطيهم دوافع قوية للاستمرار نتيجة لأنه لم يكن هناك مضادات ، أو منظومات دفاعية قوية مثل القبة الحديدية في المرحلة الراهنة ، أو غيرها من المنظومات الدفاعية ، كما أن قرار زيادة ميزانية التحصينات في بلدات ومدن غلاف غزة ، بقيمة ٦٠٠ مليون شيكل ، كان قرارًا قد قوبل بامتعاض من قبل المواطنين في هذه البلدات ، وبعد فترات طويلة من الضجر لأنهم لم يكونوا محصنين بعد قبالة هذه الصواريخ ، وكانوا يلجأون إلى الملاجئ ، والمخابئ حتى أنه لم يكن هناك أماكن قوية ومحصنة بشكل كبير لديهم ، ولذلك كانت هذه الأموال مجرد جزء صغير وفاء لهم ، ولدعمهم في المستقبل ، ضمن منظومة دفاعية كاملة ، وكبيرة ، تغطي الأماكن ، أو بلدات غلاف غزة كلها، وبشكل نهائي ، كما أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية تقوم بواجبها تجاههم في الإسراع بإنشاء ، وتطوير العديد من المنظومات الدفاعية .

من هنا ، يجب الاستفادة التامة من حرب لبنان الثانية في الاستعداد الداخلي بكافة أشكاله، وصوره ، وتقديم الدعم للسكان المحتاجين أو المتضررين من الهجوم الصاروخي، أو المحتمل تعرضهم للهجوم نتيجة استمرار تزود حزب الله

في الشمال ، وحماس في الجنوب بالصواريخ متوسطة وقصيرة المدى ، ما يعني زيادة بناء التحصينات ، والمخابئ ، والأمكنة التي يجب أن توفر الحماية للسكان ، وربما انطبق ذلك أثناء عملية الرصاص المصبوب من توفير بعض الأمكنة للحماية، فضلاً عن عملية التنسيق المشتركة بين الوحدات المعنية والحكومة ، خاصة سلطات الطوارئ ، وتوفير الدعم المعنوي للسكان ببث الطمأنينة لهم باستمرار ،ووقوف الحكومة إلى جوارهم ، دائمًا ، وهو من نتائج عام ٢٠٠٦ ، بدون شك ، والتي تركت آثارها على المجتمع الإسرائيلي ككل .

يجب الإشارة إلى أن هناك حالات مريضة بالخوف والقلق نتيجة لإطلاق الصواريخ ، رغم أنها اقل بكثير من حالات حرب لبنان الثانية ، لكن علينا الاعتراف بذلك ، وإن كنا نحاول تقليل هذه الحالات ، تمامًا، خاصة وأن استعادة قوة الردع للجيش الإسرائيلي نعمل على استلهامها ، أيضًا ، وربما نجحنا بعض الشيء في ذلك ، مؤخرًا ، خلال الحرب على غزة، وكذا أثناء إجراء المناورات والتدريبات على مثل هذه الحروب ، والاستعداد لها، وكيفية الاحتماء من الضربات الموجعة ، وتوعية السكان بذلك ، كلها أمور وقضايا خففت من حدة الصدمة لدى الكثيرين في إسرائيل ، وربما كانت المناطق المحيطة بغلاف غزة هي الأكثر تضررًا ، لكن السكان بمرور الوقت يدركون خطورة الأمر ، ويتعاملون على هذا الأساس ، حتى أن كافة السلطات المحلية ، والوزارات المعنية تعمل جاهدة على توفير كل سبل الراحة والطمأنينة للسكان ، مع توفير ميزانيات كاملة للسكان المتضررين من هذه الصواريخ أو الراجمات .

بشكل عام، هناك استفادة واضحة من حرب لبنان ٢٠٠٦ في تدعيم الجبهة الداخلية ، وتعزيزها ، وتقويتها في الوقت نفسه، وهو ما استفدنا منه في عملية

الرصاص المصبوب ، مؤخرًا ، وسيكون لنا سندًا قويًا في أي حروب قادمة.

■ **مستوى المسئولية :**

بيد أن علينا الاعتراف والإشارة إلى أنه أثناء حرب لبنان ٢٠٠٦ ، لم تكن هناك مسؤولية واضحة ، تمامًا، على طرف بعينه لأن المسؤولية كانت متناثرة أو متباينة بين كافة الأطراف، ولم يكن هناك طرف بعينه تعود إليه المسؤولية بشكل كامل، خاصة في الجبهة الداخلية، ما دفع إسرائيل إلى إنشاء ، أو تكوين هيئة الطوارئ الداخلية الوطنية(راحل) ، في عام ٢٠٠٧، وهو قرار صائب مائة بالمائة، لأنه نتيجة مباشرة لآثار وتداعيات الحرب اللبنانية الثانية ، وكمصدر مهم لمعالجة قضايا وملفات الجبهة الداخلية ، بوجه عام، وكهيئة مسئولة مسؤولية مباشرة عن الجبهة الداخلية ، تمامًا ، كما أن إنشاء هذه الجبهة أو الهيئة قد نال استحسان الكثيرين سواء من المواطنين أو المسئولين ، أيضًا ، داخل المجتمع الإسرائيلي، وإن كانت على رأس أولويات المستوطنين أو المواطنين هو ارتفاع الميزانية ، وزيادة التحصينات حول المستوطنات بشكل عام ، لكن يبدو أن تفعيل الجبهة الداخلية في الوقت الحالي سيؤثر بشكل إيجابي على المواطنين في الشارع العادي نتيجة للأعمال القيمة، والمحمودة التي تقوم بها هذه الجبهة في الوقت الحالي ، ومدى تفاعلها وتنسيقها مع الجهات الأخرى ، أو الوزارات ، أو الهيئات الأخرى في الدولة ، كجزء من مهامها الموكلة إليها ، في محاولة جادة لوضع حلول ناجعة أمام الحكومة الإسرائيلي في قضية أرقّت مضاجع المسئولين كثيرًا .

فقد أخذت هيئة الطوارئ الداخلية على عاتقها العمل أثناء الحرب على غزة ، أو عملية الرصاص المصبوب من حيث التنسيق و التكامل بين الهيئات والوزارات المعنية ، والمسئولة أثناء الحرب ، وتهدئة روع المواطنين من الحرب ، وكيفية

استعدادهم لذلك ، أيضًا، خلال أي حروب أخرى ، لكن هذا لا يعني أنه كان هناك صعوبات بالطبع ، فعلى سبيل المثال استمرار الحرب لمدة طويلة ،كان عائقًا أمام توصيل الصورة بشكل واضح، وحقيقي، وعدم سيطرة إسرائيل الكاملة على الوضع أيضا ، لكن بشكل عام اتضح من عمل هيئة الطوارئ أنها قامت بأعمال جليلة ومحمودة خاصة بالتنسيق مع الشرطة الإسرائيلية ، أثناء الحرب، ما يوحي بأنه في حال دخول إسرائيل في أي حرب كبيرة محتملة ، فإن النتائج ستكون طيبة على مستوى الجبهة الداخلية، وعلى المستوى العسكري ، أيضًا، على اعتبار التعاون والتنسيق بين كل من الجهات الإسرائيلية التالية ، الجيش، والشرطة، وهيئة الطوارئ ، لمواجهة أي تحديات مستقبلية .

■ الخاتمة :

في النهاية ، تجدر الإشارة إلى أن نجاح الجبهة الداخلية في إدارة المعركة الداخلية أثناء عملية الرصاص المصبوب ، قد واجهتها بعض الأخطاء ، لكنها بالقطع ستستفيد من هذه الأخطاء في المستقبل ، خاصة وأن التحديات التي واجهتها أثناء حرب غزة كانت قليلة أو محدودة ، وبالتالي فإن الاختبار الحقيقي يكمن في الحروب الكبيرة ، أو العمليات العسكرية الصعبة ، مثل الحرب على لبنان، التي واجهنا خلالها تحديات جسام ، فضلاً عن أن معالجة السكان النفسية ، وتطبيبهم ، أيضًا، هي مسألة مهمة جدًا ، مع توفير الدعم التقني ، والفني ،واستكمال التحصينات ، أيضا ، بالتعاون مع السلطات المحلية أو البلديات ، فهي عوامل مهمة في استعادة الردع للمواطنين من خلال عمل الجبهة الداخلية .

من هنا ، فإن إسرائيل ليست في وضع طيب ، وإنما في حالة جديدة من نوعها يجب أن ننتبه إليها جميعًا، من حيث التهديدات والتحديات التي تواجهها إسرائيل،

خاصة على الجبهة الداخلية ، ومن الصحيح أن الفترة ما بين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ ، كانت مثمرة لكنها ليست نهاية المطاف، وإنما بداية لطريق طويل وشاق أمام تهديدات مستمرة على إسرائيل . كما أن إسرائيل لم تنجح في ردع أعدائها بالقوة العسكرية أثناء حرب لبنان الثانية ، أو عملية الرصاص المصبوب ، وإنما الحل يتوفر في ثلاث مكونات أو مقومات ضرورية لإسرائيل ، وهى استكمال بناء التحصينات ، وتوفير الدعم المعنوي للجبهة الداخلية وللمواطنين في المقام الأول ، ومعالجة القصور الذي وقع خلال الحرب اللبنانية ، وتفادي الوقوع فيه مرة أخرى، مع الاستفادة بالطبع من نتائج الحربين على غزة ، وحزب الله، مع معالجة المدنيين نفسيًا ، ومعنويًا ، وتقوية نفوسهم أثناء اندلاع أي حرب ،وتمكنيهم من الردع خلال الحروب القادمة .

كيفية إدارة الكوارث ، أو الحوادث الطبيعية ، أو إدارة الحروب هي مهام ثقيلة، لكن علينا أن نتدرب عليها بشكل طيب وجيد ، وأن نستعد لأي مواجهات محتملة ، وأن تكون إدارة الحروب ، أو الكوارث ممثلة في هيئة الطوارئ الوطنية ، والجبهة الداخلية والشرطة الإسرائيلية ، وسلطات ، أو هيئات بعينها تكون معروفة ، ومحددة سلفًا، مع استمرار قوة الردع كحل ضروري وأساسي لإسرائيل، والأمن الشخصي للمواطن العادي مطلوبًا بالضرورة .

◆◆◆

الباب الثاني

مسار السلام

■ **الدراسة الأولى:**

- تغيير الموقف الإسرائيلي من السلام بعيون عربية . (إفرايم قام)

■ **الدراسة الثانية:**

- لن نوافق حتى يوافقوا ... المباحثات الفلسطينية – الإسرائيلية

عينات كوريتس

■ **الدراسة الثالثة:**

- المباحثات السورية – الإسرائيلية .. تغيرات في المعركة الاستراتيجية الإقليمية . (شلما باروم)

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

■ الدراسة الأولى

تغيير الموقف الإسرائيلي من السلام بعيون عربية

بقلم : إفرايم قام

طلبت إسرائيل منذ قيامها بأن تكون دولة مجاورة للدول العربية، و تكون دولة تسرق أوسطية كغيرها من الأمم والقوميات المجاورة في المنطقة ، وأن تكون دولة لها تطلعات اقتصادية واجتماعية ، وتقليل القضايا الأمنية، والعسكرية، مع الحفاظ على علاقات طيبة بجيرانها العرب، و كيفية تأمين مستقبلها وسطهم، لكن حتى عقد السبعينيات من القرن الماضي ، كانت إسرائيل مرفوضة من قبل الدول العربية ، التي واجهتها عسكريًا ، في حرب الاستقلال ١٩٤٨، وألغت كل نتائجها على الصعيد الإسرائيلي ، وعلى صعيد نتائج الحرب نفسها، وبعد الانتهاء من حرب الأيام الستة، رفض العرب مرة أخرى كل المحاولات الإسرائيلية المضنية لإقامة سلام معهم ، وحددت الدول العربية ثلاث لاءات في قمة الخرطوم، التي أعقبت الحرب مباشرة ، منها لا سلام مع إسرائيل، ولا مفاوضات معها ، ولا اعتراف بها أبدًا .

واعتبرت حرب ١٩٦٧، خطًا فاصلاً في العلاقات الإسرائيلية – العربية ، وحاول العرب بعد حرب ١٩٦٧، اغتيال أو قضم الحقوق الإسرائيلية ، أو نتائج الحرب كما رفضها العرب من قبل في نتائج حرب الاستقلال في عام ١٩٤٨ ، حينما رفضوا الاعتراف بنتائج الحرب ، وتداعياتها ، وتأثيرها عليهم، أو اغتيال دولة إسرائيل بشكل عام !

مع توقيع اتفاقية السلام مع مصر، في مارس ١٩٧٩، تحولت إسرائيل إلى نقطة فاصلة في تاريخها الحديث ، وأضحت دولة – بمعنى الكلمة- بعيون عربية ،

وأمّنت الاتفاقية حياة الإسرائيليين جميعهم، ما مهد الأرضية الخصبة إلى دخول دول عربية وإسلامية أخرى في إقامة علاقات ،ومعاهدات سلام مع إسرائيل، والدخول في التطبيع معهم بشكل مباشر وحيوي . ومن الصحيح أن السلام مع مصر استمر لمدة ثلاثين عامًا، لكن الوضع في الجنوب الإسرائيلي مع قطاع غزة، وفي الشمال مع حزب الله اللبناني مازال متدهورًا ، وأكثر من ذلك ، وبعد مرور ١٥ عامًا على توقيع اتفاقية السلام مع مصر ، قامت الأردن بتوقيع اتفاق مماثل ، وهو اتفاق وادي عربة ، بعدها تشجعت أكثر من دولة عربية ، وأقامت علاقات تطبيعية مع إسرائيل، وإن كانت بشكل غير مباشر ، أو غير رسمية ، لكن كل القادة ، والملوك ، والرؤساء العرب ، حاليًا ، يدركون أن الحل العسكري مع إسرائيل لن يجدي ، وأن الطريق الناجع هو المفاوضات كحل أمثل !

على النقيض فإن السلام مع مصر والأردن ، ما يزال باردًا ، ولم يؤت ثماره الطيبة بعد ، فالقاهرة لم تقم بتدعيم وتقوية العلاقات الاقتصادية، والتقنية ، والفنية مع إسرائيل ، حتى الآن ، ولم تقم بعلاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل . و الأمر نفسه ينطبق على الأردن ، فالأردنيون لا يريدون إقامة علاقات اقتصادية كاملة مع إسرائيل ، ولم تقم الدولتان بأي بادرة طيبة تجاه تغيير رؤية العرب المصريين والأردنيين تجاه إخوانهم الإسرائيليين، وتغيير فكرهم الكارد للإسرائيليين ، فرغم أن هناك علاقات أكاديمية بين بعض الأكاديميين من البلدين مع نظرائهما من الإسرائيليين ، لكن الشرطة في البلدين تحظر ذلك فيها ، فلم تعمل الدولتين على تغيير النظرة الدونية لإسرائيل بين شعبيهما، فمعظم العرب يرون في إسرائيل ، حاليًا، تهديدًا مباشرًا ، وعدوًا رئيسيًا عليهم ، ومن هذا المنطلق لم تقم الدول العربية بلا استثناء بمحاولة تصحيح هذه الصورة، وتطبيع العلاقات الكاملة مع إسرائيل .

■ التطبيع: صعب وفاشل :

على الرغم من إقامة إسرائيل منذ ستين عامًا ، تقريبًا ، وتوقيع اتفاق سلام مع مصر منذ ثلاثين عامًا ، فإن التطبيع مع المصريين والعرب ما يزال فاشلاً حتى الساعة ، فبعض العرب يعتبرون إسرائيل في المنطقة كجذر شيطاني ، أو نبت شيطاني فحسب ، كونها الدولة الوحيدة غير الإسلامية في المنطقة ، لذلك يصفونها بالنبت الشيطاني، لأنها نتاج امبريالي ، أو صنيعة استعمارية احتلت الأراضي الفلسطينية، واغتصبت الحقوق الفلسطينية والعربية ، و قدرات إسرائيل العسكرية هي التي سمحت لها بالتعمق ، والتوغل ، أو الوجود من أساسه في قلب العالمين العربي والإسلامي ، وأن سبب وجودها ، حتى الآن ، هو مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لها حتى الآن عسكريًا، وماديًا ، ومع ذلك فان إسرائيل تحاول إقناع العالم العربي بوجودها ضمن منطقة الشرق الأوسط ، ومحاولة إيجاد صيغة أو لغة للتفاهم معهم ، أو للتطبيع مع الدول العربية على أساس اقتصادي كبداية للتطبيع الكامل بين إسرائيل والدول العربية، مع تبادل الخبرات العسكرية ، والتقنية ، والتكنولوجية ، أيضًا، في المستقبل .

بيد أن تشدد العلاقات العربية والإسلامية مع إسرائيل، جاء نتيجة لتزايد عدد الفصائل والحركات الإسلامية المتشددة في العالم العربي، خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وزيادة نفوذهم وقوتهم داخل البلدان العربي، أيضًا ، ورفضهم القاطع لإقامة علاقات مع إسرائيل ، أو التطبيع معها من الأساس ، أو الاعتراف بوجودها من الأصل ، وإنهم ليسوا ضمن الدول العربية فحسب ، وإنما ضمن أو د خل المجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص ، حيث يعتقد المتشددون أن إسرائيل تسيطر على بلادهم، وتحتلها، فقد سبق واغتصبتها عنوة ، ويجب تحريرها من الأعداء .

فهناك ما يزيد عن مليوني مسلم يقعون تحت السيطرة الفعلية للجماعات الإرهابية المتشددة ، وهذه الرؤية تزيد بزيدة أو ارتفاع عدد الإسلاميين المتشددين في العالم العربي ، وتتولى الثورة الإسلامية في إيران هذه الرؤية، وتغذيها ، وتقوم على تفعيلها ، وتنشيطها بين المسلمين – السنة والشيعة- والعرب ، على أساس أن إسرائيل نبت شيطاني ، يجب اجتثاثه من على الأرض . مع الإشارة إلى أن هناك الكثيرين من الإسلاميين والعرب الذين يرفضون تواجد حركات إسلامية راديكالية ، أو متطرفة ، ولكن في الوقت نفسه تجد أفكارهم ورؤاهم صدى واسع في الشوارع العربية ، رغم أن هذه الجماعات الإرهابية تقوض أركان الحكم والكراسي في أغلب الدول العربية ، كما أن أركان الحكم في هذه الدول تخشى، وربما تتجنب التعامل مع هذه الحركات ، أو التنظيمات المتشددة، في آن .

تكمن المشكلة الحقيقية في عدم تطبيع العلاقات بين العرب والإسرائيليين، في عدم وجود حلول ناجعة للصراع العربي -الإسرائيلي ، حتى الآن ، فالقضيتان الفلسطينية والسورية من أهم هذه الأسباب ، على اعتبار أن الملف ، أو القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي – الإسرائيلي ، كما أن الأراضي السورية ما تزال محتلة ، ومن الممكن مع حل المشكلة السورية أن تدخل دول عربية أخرى في التطبيع ، أو إقامة علاقات مع إسرائيل ، على اعتبار أن سوريا من الدول العربية، والإسلامية ، والمحورية في المنطقة ، كما أن الدول العربية قاطبة يرون أن الحل يكمن في إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

أدرك العالمان العربي والإسلامي من خلال وسائل الإعلام العربية والعالمية عبر الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أن هناك قضية فلسطينية ، وأن الفلسطينيين لم يحصلوا على حقوقهم واستقلالهم بعد ، حيث ترسخت هذه الصورة في أذهان الكثيرين،

وهى مشكلة تؤرق إسرائيل ، حاليًا ، من كيفية تغيير هذه الصورة ، كون إسرائيل دولة محتلة، وغاصبة، التهمت الحقوق الفلسطينية وما تزال تحتل الأراضي الفلسطينية حتى الآن ، وإن كان قد تحول الصراع العربي - الإسرائيلي إلى صراع فلسطيني - إسرائيلي فحسب ، لكن المشكلة ما تزال موجودة ، حتى الآن ، كما أن المشاهد القاتلة في الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى ، والثانية ، وعملية الرصاص المصبوب الأخيرة ، حفزت من همم المصريين والعرب ، بوجه عام، وأعربوا عن تضامنهم مع إخوانهم الفلسطينيين، وتفاعلوا معهم وضغطوا على حكوماتهم لتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ، وقطع علاقات الدول العربية مع إسرائيل ، وهو ما ظهر بشكل واضح خلال الأعوام العشرين الماضية بشكل عام ، خاصة مع دخول الفضائيات عصر النهضة الحديثة في كل بيت عربي .

■ إسرائيل والعالم العربي : تغييرات ضرورية :

أولاً : تبدل الحال بين العرب وإسرائيل منذ سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا مع مطلع العقد الثمانيني من القرن نفسه ، وخاصة بعد توقيع اتفاقية السلام مع مصر ، حيث آمن أو اعتقد غالبية القادة، والزعماء، والملوك، والرؤساء العرب بأنهم يمكنهم التعايش مع إسرائيل في جوار واحد ، أو منطقة واحدة ، وإنها باتت أمرًا واقعًا ، ودخول مصر في معاهدة سلام مع إسرائيل ، وبعدها انضمام الأردن إلى العراق في حربها ضد إيران، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، وبعدها حرب الخليج الثانية، كلها أسباب جوهرية منعت تكوين جبهة عسكرية عربية ضد إسرائيل ، أو إقامة تحالف عربي واحد يضم كوكبة من الدول العربية ضد إسرائيل ، أو على الأقل مع بعضهم البعض ، ما زاد من ثقة الإسرائيليين في تدعيم وتعضيد أركان دولتهم ، فضلاً عن العلاقات الخاصة التي تجمع بين إسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية ! كلها أسباب جعلت القادة ، والزعماء ، والملوك ، والرؤساء العرب يؤمنون بأنه لا للحرب مع إسرائيل ، و الطريق الناجع هو الدخول في مفاوضات جادة مع إسرائيل !

ثانيًا : في منتصف العقد التسعيني من القرن الماضي ، بدأت قناتين عربيتين في الدخول مع إسرائيل في مفاوضات ، وهما القناتين الفلسطينية والسورية ، فحتى الآن لم تولد القناة السورية أي اتفاقات تذكر ، وإنما سجلت بالفشل ، لكن القناة الفلسطينية وقعت اتفاقيتين في المرحلة التاريخية نفسها ، رغم عدم تحقيقها نجاحًا ملموسًا حتى الساعة ، لكنها على الأقل جذبت الدول العربية المعتدلة إلى صفها ، أو شجعت دول عربية أخرى عبر هاتين القناتين ، أو المفاوضات مع إسرائيل .

ثالثًا: منذ سنوات قليلة بدأت بعض الدول العربية في الإيمان بأن هناك سلام يلوح في الأفق مع إسرائيل ، خاصة الجانبين السوري والفلسطيني، ووجوب الدخول في مفاوضات معها على أساس أن قادة إسرائيل يرون أن الحل يكمن في إقامة دولتين لشعبين ، وبعد الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة ، في عام ٢٠٠٥ ، اعُتبر أن التطبيع مع إسرائيل سيكون متاحًا وممكنًا في حال انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلت ، عام ١٩٦٧ ، مع حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

رابعًا: واجهت الدول العربية العديد من القضايا ، والمشاكل الجوهرية ، والخطيرة خلال الأعوام القليلة الماضية ، مثل التهديد النووي الإيراني ، والوضع المتدهور في العراق ، واحتلال أراضيه على يد الأمريكيين ، و زيادة المد الشيعي في المنطقة ، وتقوية نفوذه مع الحركات الراديكالية في العالم العربي ، والعالم ككل ، تنظيمات الإرهاب العالمية ، مثل تنظيم القاعدة ، وتأثيره على الدول العربية الحاكمة

، ومشاكل اجتماعية واقتصادية ، مثل الأزمة المالية العالمية ، وآثارها على الشارع العربي ، وكل هذه المشاكل جعلت من العرب الإيمان بأن حل القضية الفلسطينية له الأولوية القصوى على أى قضايا أخرى .

بل تجب الإشارة إلى أن تقوية نفوذ حزب الله في الجنوب اللبناني ، وحركة حماس في قطاع غزة ، قد أزعج العديد من الدول العربية ، خاصة المعتدلة منها ، ما يعني تقوية النفوذ الإيراني في المنطقة ، ووصوله إلى شاطئ البحر المتوسط ، كما أن نجاح حزب الله وحماس في حروبها الأخيرة مع الجيش الإسرائيلي ، في عامي ٢٠٠٦ ، و ٢٠٠٩ ، زاد من تعاطف الشارع العربي معهما بقوة ضد الأنظمة العربية المعتدلة ، على وجه الخصوص ، وباتت هذه الأنظمة تنظر إلى حماس وحزب الله بنظرة مختلفة بعض الشئ في أنها أثارت الشارع العربي علي كراسيهم ، ومقاليد حكمهم ، وبأنهما يقوضان أركان هذا الحكم ، والتخوف من تحول الشوارع العربية إلى الانزواء تحت لواء التيارات الراديكالية ، خاصة وأن إسرائيل حصلت على تأييد واسع من بعض الدول العربية ، أثناء الحرب اللبنانية الثانية ، وأثناء الحرب الأخيرة على غزة !

■ مبادرة السلام السعودية/ العربية :

دخلت المبادرة العربية السعودية التي أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز ، حينما كان وليًا للعهد في عام ٢٠٠٢ ، وأقرت في قمة بيروت من نفس العام ، مرحلة أخرى ، وفاصلة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي ، والتي تقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة ، في الخامس من يونيو ٦٧ ، مقابل التطبيع مع إسرائيل ، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس ، مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، أو على الأقل التوصل إلى حل عادل وشامل لمشكلة اللاجئين ، وفقًا للقرار ١٩٤ الصادر عن الأمم

المتحدة ، وهى الخطوط الرئيسية للمبادرة العربية للسلام ، لتنهي الدول العربية صراعها الأبدي مع إسرائيل ، على أساس التطبيع الكامل معها .

واجهت المبادرة العربية عدة مشاكل في طريقها ، من بينها مدى الاعتراف بدولة إسرائيل من عدمه ، ومدى إمكانية تواجدها وسط الدول العربية والإسلامية ، وخاصة وفقًا لقرارات قمة الخرطوم ١٩٦٧ ، وبسبب هذا التغيير في المبادرة العربية للسلام لم يقم اتفاق سلام مع الجانب العربي ، حتى الآن ، كما أن انتفاضة الأقصى أرجعت المبادرة بعض الشئ ، أو طمرتها لفترة من الوقت ، فضلاً عن أن حكومة إرئييل شارون السابقة ، رفضت هذه المبادرة في مهدها ، ولم تفسح لها الفرصة الكافية من النقاش والتحليل ، فقد رفض شارون الدخول في مفاوضات مع العرب خلال فترة توليه الحكم ، كما أن مطالبة العرب بالاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين ، وفقًا للقرار رقم ١٩٤ : كان يعني الاعتراف الإسرائيلي الكامل بحقوق الفلسطينيين ، وهو أمر رفضه شارون ، تمامًا ، ورفضته الحكومة الإسرائيلية ، آنذاك، وكان قرار المبادرة العربية يعني تقليص الهوية اليهودية للإسرائيليين ، كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، نتيجة سلبية على هذه العلاقات ، أيضًا.

بيد أن معاودة مناقشة وطرح المبادرة العربية ، منذ عام ٢٠٠٧ ، كحل ناجع للقضية الفلسطينية ، وللصراع العربي - الإسرائيلي ، كان مؤكدًا وبارزًا بصورة لافتة للنظر ، حيث تبنتها القمة العربية التي عقدت في الرياض ، في عام ٢٠٠٧ ، وزادت من فعاليتها في كافة وسائل الإعلام العالمية ، والعربية أيضًا ، ما أبرزها بشكل خاص للعالم أجمع ، وعادت ونشرت المبادرة العربية للسلام في الصحف الإسرائيلية ، في نوفمبر ٢٠٠٨ ، لكن تقوية الحلف الشيعي - الراديكالي على حساب الدول العربية المعتدلة ، كان له أثرًا سلبيًا في المقام الأول ، أيضًا .

وتجدد مسار السلام مرة أخرى ، في نوفمبر ٢٠٠٧ ، خلال قمة انابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس تجدد اللقاءات والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، لكن منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، في يونيو ٢٠٠٧ ، وتبدل الحال ، تمامًا، على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، أيضًا . وتغير الحال بعد العملية العسكرية للجيش الإسرائيلي على قطاع غزة ، في يناير ٢٠٠٩ ، وتوقفت عملية السلام بين الطرفين ، خاصة وأن قمة غزة الطارئة في الدوحة ، بعيد الحرب أوقفت أو ألغت التعامل بالمبادرة العربية للسلام ، نتيجة لما اقترفته إسرائيل بحق الفلسطينيين في غزة ، وقال الرئيس السوري ، بشار الأسد ، إن المبادرة العربية للسلام ماتت ، رغم أن ثلاث دول عربية كبيرة لم تشترك في القمة ، وهى مصر ، والسعودية ، والأردن ، والسلطة الفلسطينية ، أيضًا .

■ مكانة إسرائيل في عيون العرب :

تغيرت نظرة العرب لإسرائيل لأكثر من مرة خلال الأعوام الستين الماضية ، نتيجة لحزمة من الأسباب الجوهرية ، والمختلفة ، وكذا ما سيقدمه العرب من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط ، لكن يبدو أن المصالح المشتركة لإسرائيل مع الدول العربية ، سيكون لها اليد العليا خلال الفترة القادمة ، وإن كان علينا الاعتراف بأن العرب قدموا مبادرة حقيقية للسلام مع إسرائيل ، والسعودية نفسها سبق وأن قدمت مبادرة عربية ، أو سعودية للسلام ، في عام ١٩٨١ ، خلال فترة الملك ، فهد بن عبد العزيز ، حينما كان وليا للعهد ، أيضًا .

لكن هناك نتائج يجب أن نتوصل إليها مما سبق ذكره :

١ - إن السوريين والفلسطينيين لا يريدون سلامًا حقيقيًا مع إسرائيل ، فالعالم العربي ينظر إلى إسرائيل بصورة مغايرة ، مع الإشارة إلى أن المبادرة العربية تقدم

تطبيعًا كاملاً من العرب لإسرائيل .

٢- يمكن للعرب أن يقنعوا السوريين والفلسطينيين بأن السلام هو الحل الناجع ، حتى يمكن حل قضية أبدية في الشرق الأوسط ، وتقديم أطر ومسارات سلام جديدة .

٣- إن على إسرائيل أن تقبل قرارات صعبة في خيارها مع الجانب الفلسطيني .

٤- على العالم العربي أن يمارس الضغط على الجانب الفلسطيني ، ليقبل هو الأخر بشروط ، وممارسات إسرائيلية ثانية، لتقديم السلام مع إسرائيل ، ونفس الأمر مع الجانب السوري يجب أن يمارس عليه ضغوط من أجل الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام عربي -إسرائيلي شامل .

٥- احتمال أن تقبل الدول العربية تواجد قوة دولية لحفظ السلام على غرار موافقة مصر على تواجد هذه القوات على أراضيها ، مثل المساعدة في منع تهريب الاسلحة إلى قطاع غزة من مصر .

٦- توقيع اتفاق سلام فلسطيني - إسرائيلي ، وسوري - إسرائيلي ، يمكنه تقويض أركان الجماعات ، والتنظيمات الراديكالية التي تريد شق صف الأنظمة العربية بوجه عام ، وسيعمل كل اتفاق على حدا على فك ارتباط إيران بكل من سوريا ، وحزب الله ، وحماس ، وكافة التيارات المتشددة في العالم العربي ، وسيقلل بدوره من النفوذ الإيراني في المنطقة .

بيد أن المشكلة الحقيقية تكمن في إقامة علاقات ، أو إجراء مفاوضات بين الجانب الإسرائيلي مع كل من السوريين والفلسطينيين ، وليس على أساس المبادرة العربية للسلام ، وإن كانت ستساعد على تقوية هذه المفاوضات ، والانتهاء بتوقيع اتفاق كامل مع إسرائيل ، ومنذ الآن فصاعد ، يجب على العالم العربي الضغط على

الفلسطينيين للقبول بشروط ، واتفاقات ، وتنازلات إسرائيلية جديدة لاستمرار مسيرة السلام بينهما ، لأن القضية الفلسطينية هي لب الصراع العربي - الإسرائيلي ، وبحلها ستحل كافة القضايا الأخرى في المنطقة.

ونشير إلى أن إسرائيل حتى الآن ، ما تزال متخوفة من المبادرة العربية للسلام ، على أساس أنها تجبرها على تقديم بعض التنازلات ،مثل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، وهي مسألة تستحق النقاش طويلاً ، كما إن لإسرائيل مصالح مشتركة مع الدول العربية في الوقت الراهن ، أهمها التهديد النووي الإيراني ، والنفوذ الإيراني الشيعي في منطقة الشرق الأوسط ، والإرهاب العالمي ، ومحاربته من قبل إسرائيل والعرب معًا ، ما يعني أن المعسكر العربي المعتدل لديه مصالح مشتركة متعددة ، ومختلفة المصالح مع إسرائيل نفسها ، وانه إذا أراد العرب التعامل مع إسرائيل ، فعليهم الضغط على سوريا والفلسطينيين للقبول ببعض التنازلات ، وتقديم العون ، والمساعدة في محاربة الإرهاب العالمي ، وخاصة الراديكالي منه ، وبذلك يمكننا تقديم مفاوضات على أساس مسيرة سلام تؤدى في النهاية إلى سلام حقيقي بين العرب وإسرائيل !

◆◆◆

■ الدراسة الثانية

لن نوافق حتى يوافقوا ...
المباحثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية

بقلم: عينات كوريتس

على الرغم من انعقاد مباحثات فلسطينية – إسرائيلية برعاية أمريكية ودولية ، في مؤتمر انابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية ، في نوفمبر ٢٠٠٧ ، فإن عام ٢٠٠٨ لم يشهد جديدًا على الساحة السياسة الفلسطينية – الإسرائيلية ، نتيجة لعدم تحقيق نتائج ملموسة ، واختلاف وجهات النظر حول لب الصراع بين الطرفين، ومدى نجاح أو فشل قيام مباحثات بين الجانبين مرة أخرى ، نتيجة للخلافات العميقة بين إسرائيل وحركة حماس، والمعوقات التي حالت دون الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية .

■ الحوار السياسي:

تبنى مؤتمر انابوليس نوفمبر ٢٠٠٧ ، ما جاء من بنود في خطة « خارطة الطريق » ، التي تبنتها الرباعية الدولية ، في عام ٢٠٠٣ ، لبداية مسار إسرائيلي – فلسطيني ، وإدارة مفاوضات بين الجانبين على أساس هذه البنود ، عبر ثلاثة مسارات : الأول منها يتعلق بالوضع الأمني ، والعسكري ، والاقتصادي في الأراضي المحتلة ، والثاني يتمحور حول كيفية بناء دولة فلسطينية مستقلة ، والثالث يناقش طرق سير هذه الخطوات بشكل متزامن ، حتى أن مؤتمر انابوليس قد تبنى البندين الأول والثالث فقط، من خطة « خارطة الطريق » ، وذلك في وقت تخوفت فيه السلطة الفلسطينية من إتباع سياسة كسب الوقت ، التي ينتهجها الإسرائيليون ، بإضاعة الوقت بالمماطلات

والتسويف، ولم ينتظر الفلسطينيون حتى نهاية الصراع ، فيما دعا المؤتمر الجانبين إلى البدء المباشر في المفاوضات بينهما على أساس بنود ومبادئ خطة خارطة الطريق .

حاولت الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة ، جورج بوش ، إنهاء عام ٢٠٠٨، بالخطوات التي اتفق عليها في مؤتمر انابوليس ، وتحقيق خطوات ملموسة على صعيد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، خاصة وأنه سبق ذلك سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، في يونيو ٢٠٠٧ ، وما ترتب عليه في البيت الفلسطيني من ثورة عسكرية ، وتجاه الطرف الإسرائيلي ، أيضًا ، فقد عزلت حكومة حماس بقطاع غزة عن حكومة الطوارئ لسلام فياض ، بالضفة الغربية ، التي أقامها الرئيس محمود عباس أبو مازن ، وتسببت حالة الخلافات العميقة بين حركتي فتح وحماس في عرقلة مسيرة السلام لفترة من الوقت ، وذلك وسط تخوفات إسرائيلية وعالمية ، خاصة من الرباعية الدولية من سيطرة حماس على الضفة ، أو انتقال نفوذها إلى الضفة الغربية ، ولم يتوقع أي فلسطيني تقسيم الحكومتين إلى جزأين في القطاع والضفة . وبالتالي اعتبرت مسارات المفاوضات بين الطرف الإسرائيلي ، والرئيس عباس بمثابة هجوم على حركة حماس ، التي لم ترتضِ أو توافق على هذه المفاوضات، فيما حاولت إسرائيل كسب تأييد فتح وأكثر من فصيل فلسطيني آخر .

تقدمت مسارات السلام بوساطة أمريكية أو بإشراف أمريكي ، حيث أديرت المفاوضات بين الطرفين عبر قناتين، الأولى بين وزيرة الخارجية السابقة ،ورئيسة طاقم المفاوضات الإسرائيلي ، تسيبي ليفني ، ونظيرها الفلسطيني رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني ، أحمد قريع أبو علاء ، والقناة الثانية كانت على مستوي أعلي بين الرئيس الفلسطيني ، محمود عباس ، ورئيس الوزراء السابق ، إيهود أولمرت . وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ، كوندوليزا رايس ، قد أدارت وباركت

بعض هذه اللقاءات خلال زياراتها لكل من إسرائيل ورام الله ، وكذا الجنرال كيت دايتون ، الذي تولى ملف الأمن الفلسطيني بالضفة الغربية .

■ **إدارة الصراع :**

نتيجة لمطالب أمريكية أو إجبار أمريكي، قامت إسرائيل بحزمة من الإصلاحات تجاه الجانب الفلسطيني الذي طلبها من نظيره الأمريكي ، من بينها إزالة بعض الحواجز الأمنية بالضفة الغربية ، وتحسين الأحوال الاقتصادية، والتعليم ، والصحة ، والرفاه . فضلاً عن تقويض حركة حماس بالضفة الغربية بعد الاستيلاء على أموالها بالضفة، وذلك بالتزامن مع استمرار عمليات إطلاق الصواريخ ، والراجمات ، والقذائف الفلسطينية من قطاع غزة على بلدات غلاف غزة ، وغرب النقب ، بيد أن السلطة الفلسطينية لم تستطع فرض نفوذها ، أو كسب ثقة الفلسطينيين، رغم البناء المستمر في المستوطنات في الضفة الغربية وشرق القدس .

انتشرت بعض قوات الأمن الفلسطينية بالضفة الغربية كمرحلة أولى من خطة « خارطة الطريق » ، كما أن المجتمع الدولي قد خصص للسلطة الفلسطينية الكثير من المساعدات للحيلولة دون وصول حماس لمدن الضفة الغربية، وذلك عبر تشكيل قوات أمنية فلسطينية تحافظ على الأمن في مدن الضفة، حيث تدربت هذه القوات الفلسطينية بالأردن ، ونقلت إليها الولايات المتحدة الأسلحة اللازمة لها ، وانتشرت بعض هذه القوات في مدينتي جنين والخليل ، وبالمقابل رحبَّت وأيدَّت إسرائيل هذه الخطوات لأنها قلصت من العمليات الإرهابية بالضفة الغربية وقلب إسرائيل ، وكان لها تأثير إيجابي كبير على الجيش الإسرائيلي .

منذ مؤتمر أنابوليس ، والحال يسير من أفضل إلى أفضل في مدن الضفة الغربية ، حيث سجلت نسبة نمو تصل إلى ٢٥ ٪ ، مع انخفاض معدلات البطالة من ٢٥٪

إلى ١٩ ٪ فقط ، ونشطت حركة التجارة ، فيما حاول الطرفان تحديث وتجديد مسارات السلام بينهما منذ اتفاق أوسلو ، لكن عادت الأمور إلى طبيعتها بفشل هذه المحادثات مرة أخرى لتفشل المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق .

■ **أسس الصراع :**

تباينت واختلفت أسس الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أكثر من زاوية ، ووجهة نظر، فبعض الاقتراحات التي تقدمت بها إسرائيل رفضها الجانب الفلسطيني، من بينها اقتراح تقدمت به وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني ، يتعلق ببقاء المستوطنات الكبيرة بالضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية ، وقد رفضه الجانب الفلسطيني ، وكذلك اقتراح وزير الدفاع، إيهود باراك، الذي يقضي بوضع محطات مراقبة بمدن الضفة الغربية ، على غرار المحطات المركبة في مطار بن جوريون بتل أبيب .

بعد ضغوط مستمرة من الجانب الأمريكي اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ايهود أولمرت الإبقاء على ٢-٣ ٪ من أراضي الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية، ولكن يبدو أن الإعلان الرسمي الفلسطيني عن ذلك لم يطرح بعد، وذلك في وقت قال مسئولون فلسطينيون بارزون أن الفجوات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قلّت ، وأن ثمة خطوات جادة لقضايا الحل النهائي ، خاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع الاهتمام بقضايا أمنية لإسرائيل ، مع الأخذ في الاعتبار أن مشكلة مستقبل القدس لم تطرح في النقاش .

كان من بعض أسس الاختلافات بين الجانبين، هو مبدأ « لن نقبل حتى يقبلوا » ، وهو المبدأ الذي دار بين وزيرة الخارجية ، تسيبي ليفني ، والرئيس عباس ، وهو ما نقل إلى اللجنة الرباعية في قمة شرم الشيخ ، بعد مرور عام كامل على قمة انابوليس

بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك رغم تدخل وزيرة الخارجية الأمريكية ، رايس في مسارات السلام .

■ **استمرار مسار السلام :**

اتضح خلال الفترة الماضية أن ولاية الرئيس بوش ، الثانية لن تؤتي ثمارها تجاه حل الصراع في المنطقة، وأنها ستنتهي بدون وضع بصمة واضحة ، وعلامة فارقة في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، في حين أن أولمرت كان مترددًا حيال أي اتفاق، وانتهت ولايته دون تحقيق شئ يذكر . بينما انتهت ولاية الرئيس الفلسطيني عباس ، رسميًا، في يناير ٢٠٠٩، وازدادت الهوَّة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حيال الاتصالات أو المفاوضات بينهما، لكن أعلن أولمرت انه من المحتمل أن يصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني حتى نهاية العام ، لكنه خيَّب الآمال ، وانتهت ولايته قبل فترتها القانونية ، فيما رفض الجانب الإسرائيلي اقتراحًا أمريكيًا يقضي بتوقيع اتفاقية لاستمرار المفاوضات مع الجانب الفلسطيني ، فيما رفض قريع مقولة دولة واحدة لشعبين ، ورأت إسرائيل أنها ترفض تقسيم البلاد .

انفك عقد الأجندة الزمنية التي كانت مطروحة لعام ٢٠٠٨ ، بفشل المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، وذلك رغم انعقاد قمة شرم الشيخ ، في نوفمبر من نفس العام، وإصدار مجلس الأمن الدولي القرار ١٨٥٠ ، في ديسمبر من العام ذاته ، فيما اعتبرت اللجنة الرباعية الدولية أن مسار السلام يحدد بناء على المبادرة العربية للسلام .

دخلت نهاية العام ٢٠٠٨ مواجهات ضارية بين إسرائيل وحركة حماس بقطاع غزة، وتوقفت ،تمامًا، مسارات السلام والمفاوضات الثنائية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، واهتم الجانب الإسرائيلي بالانتخابات التشريعية العامة، التي جرت

في فبراير من عام ٢٠٠٩ ، وهي الانتخابات التي أفرزت تيارات يمينية متشددة من أحزاب الوسط واليمين . أعرب رئيس حزب الليكود ، ورئيس الوزراء المنتخب ، بنيامين نتانياهو ، إنه سيحدد بنفسه أطر وبنود محادثات السلام مع الطرف الفلسطيني وأهدافه ، وذلك في وقت تقدم فيه أحمد قريع ، باستقالته من رئاسة طاقم المفاوضات الفلسطيني ، على إثر رفض الحكومة الإسرائيلية الجديدة الاعتراف بضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

من الممكن أن يؤتي الضغط الدولي بثماره على مسار السلام بفتح قنوات تفاوض جديدة ، فيؤمن الرئيس الأمريكي أوباما بضرورة فتح القنوات التفاوضية، وهو حاول أن يقوم بذلك مع إدارته، على أساس بنود مؤتمر انابوليس، واتفق معه الاتحاد الأوربي، وفي أعقاب الحرب على غزة، في يناير ٢٠٠٩ ، توترت العلاقات الإسرائيلية – الأوربية، وحاول الاتحاد الأوربي العمل على إقامة دولة فلسطينية ، مع تحسين أحوال الفلسطينيين اقتصاديًا، واجتماعيًا ، والعمل على تقوية نفوذ الرئيس عباس ، خاصة خلال حملته القادمة لمنصب الرئاسة الفلسطينية . بيد أنه مع بداية المفاوضات بين الطرفين لم يتأكد، أيضًا، إذا ما كانت ستتقدم هذه المفاوضات أم لا ؟

■ الموقف بين إسرائيل وحماس :

تم توقيع اتفاق الهدنة بين الجانب الإسرائيلي وحركة حماس بوساطة مصرية ، في يونيو ٢٠٠٨ ، وكان الهدف الرئيسي من هذه الهدنة هو العمل على وقف إطلاق الصواريخ ، والراجمات ، والقذائف الفلسطينية من قطاع غزة على بلدات الجنوب ، وبعد مرور فترة من الهدنة ، تم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة من سيناء إلى غزة، وكذلك جرت محاولات عسكرية لتحرير الجندي ، جلعاد شليط ، من آسريه بغزة،

وجرت في الإطار نفسه محاولات ومفاوضات لإطلاق سراحه ، مقابل إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين ، وأغلقت إسرائيل المعابر الحدودية ، وهو عملت عليه حماس من فتح المعابر ، ما كان شرطًا حماسويًا لإتمام الصفقة في بعض الفترات ، فقد كانت ترى إسرائيل من جانبها ضرورة غلق هذه المعابر لتقليص حجم التهديدات على بلدات الجنوب .

بعد خمسة أشهر من الهدوء على الساحة الجنوبية ، حدث اختراق للهدنة من قبل حماس بإطلاق عشرات الصليات ، والقذائف ، والصواريخ على بلدات الجنوب، وذلك في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ ، ما أجبر المقاتلات الإسرائيلية على الهجوم على بعض الأنفاق وتدميرها ، وبعد فترة من المهاترات قام الجيش الإسرائيلي بحملة عسكرية موسعة على قطاع غزة ، في ديسمبر ٢٠٠٨ .

كان من بين أهداف إسرائيل من الحرب على غزة استئصال شأفة حماس ، والحفاظ على الهدوء والأمن في الجنوب من قبل حماس ، كهدف استراتيجي من الحرب ، وحاولت إسرائيل العمل على تحقيق هذه الأهداف، لكنها توقفت عن استكمال العملية العسكرية بعد ضغوط دولية ، وأوقفت النار من جانب واحد ، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي، رقم ١٨٦٠ ، في الثامن من يناير ٢٠٠٩ ، بضرورة وقف إطلاق النار فورًا ، وفتح المعابر ، ووقف عمليات تهريب الاسلحة إلى غزة، وهو ما رفضته إسرائيل وحركة حماس ، أيضًا ، وبعد عدة أيام أعلن رئيس حكومة حماس بغزة ، إسماعيل هنيه ، عن موافقته وقف النار ، وذلك في وقت دعا فيه المكتب السياسي لحركة في دمشق، وعلى رأسه ، خالد مشعل، باستمرار الحرب في غزة ، بتأييد إيراني ، وسوري ، ومن حزب الله ، أيضًا . وفي الثامن عشر من شهر يناير ٢٠٠٩ ، أعلنت إسرائيل عن وقفها لإطلاق النار من جانب واحد .

بعد وقف إطلاق النار ، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وقعَّت إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومصر مذكرة تفاهم بمباركة الاتحاد الأوربي، والتي وقعَّتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ، كوندوليزا رايس ، في السادس عشر من يناير ٢٠٠٩ ، مع نظيرتها تسيبي ليفني ، قبل تولي الإدارة الأمريكية الجديدة مقاليد الحكم في البيت الأبيض، والتي تقضي بمنع عمليات التهريب إلى قطاع غزة ، وهو اتفاق مشترك مع القاهرة ، بتفاهمات أمنية مع الحكومة المصرية، غير أن التوسع الإيراني ، والنفوذ القوي لها داخل حركة حماس ، وفي قطاع غزة ربما كان سببًا في التفاهم الأمني الإسرائيلي – المصري المشترك بعد الحرب ، وهو ما نال اهتمام قادة دول الاتحاد الأوربي في قمة شرم الشيخ ، في التاسع عشر من يناير ٢٠٠٩ ، حيث توجه بعدها القادة الأوربيون إلى أولمرت في إسرائيل ، لتهنئته بمذكرة التفاهم الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أعلنت قيادة حركة حماس عن وقف إطلاق النار بعد إعلان إسرائيل عنه ، وكان يمكن تجنب الحرب على غزة ، لكن تعنت حماس في شروط تجديد الهدنة مع إسرائيل ، ورفضها المصالحة المصرية ، حال دون ذلك، في حين إغلاق استمر القطاع من قبل الجانب المصري ، وتوقفت حماس عن إطلاق النار تجاه الحدود مع إسرائيل ، حيث قالت تسيبي ليفني إن إسرائيل رغبت في وقف إطلاق النار .

■ الموقف بين فتح وحماس :

مع اشتراك خالد مشعل في قمة الدوحة « قمة غزة الطارئة » ، تبين أن ثمة تحالفًا جديدًا بدأ يلوح في الأفق ، بانضمام الدوحة لتحالف قوى الممانعة ، نتيجة لرؤيتها لحرب غزة ، وتضامنها الكامل مع حركة حماس ، كما أن التيار الراديكالي ربما اشتد عوده ، وقويت شوكته بعد الحرب ، أيضًا ، غير أن مشعل وغيره من القيادات

الفلسطينية الحمساوية رفضوا حضور المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ، نتيجة لاستمرار الخلافات بين حركتي فتح وحماس ، ولاعتقاد حماس أن القاهرة تساندها إسرائيل، وتقف ورائها ، و ثمة تحالفًا استراتيجيًا بينهما على حساب الحركة ، كما أن الحكومة المصرية تؤيد السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس أبو مازن ، وحكومة فياض ، وان رفضت حماس المبادرة المصرية للتقريب بينها وبين حركة فتح، على اعتبار أنها مصالحة إسرائيلية، و كانت القاهرة تُصر على إقامة حكومة وحدة وطنية بين حركتي فتح وحماس ، لكن المحاولات المصرية باءت بالفشل ، وباءت محاولات التقريب المصرية بين الحركتين .

بيد أن فتح لا تريد الاعتراف بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، ومعنى تواجدها ، وتوقيع اتفاق مصالحة مع حماس في القاهرة يعني الاعتراف بهذه السيطرة ، وقدرة حماس الكبيرة ، وسيطرتها على مقاليد الأمور في القطاع ، ما عرقل بدوره إتمام مفاوضات سياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، ورغم مفاوضات التقارب والمصالحة بين الإطراف الفلسطينية، والتي امتدت من مصر إلى اليمن إلى قطر ، وغيرها من الدول العربية ، وإن كانت قد تمحورت في القاهرة و صنعاء ، لكن أغلبها باء بالفشل ، ولم تنجح محاولات التقريب بين الفصائل الفلسطينية وبعضها البعض، أو بين حركتي فتح وحماس بالأساس، وذلك في وقت استمر فيه بناء المستوطنات ، ما اعتبره البعض عرقلة لمسار السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، كما أن حماس تحاول إعادة الهدوء لسكان غزة وللقطاع بأكمله ، على اعتبار أن التهدئة ، أيضًا ، مع حماس تؤثر إيجابيًا في المجتمع الإسرائيلي ، لكن الوضع السياسي لم يسمح لعباس بأن يؤثر على حماس ، أو يجبرها على توقيع اتفاق تهدئة مع إسرائيل ، و قيادات حماس رفضت اشتراك قوات من حركة فتح في

السيطرة على المعابر ، وخاصة معبر رفح، ودخولها إلى القطاع مرة أخرى حال دون توقيع الاتفاق .

ليس فحسب قيادات حماس السياسيين الذين رفضوا الاقتراح الفتحاوى ، أو المصري ، وإنما القيادات العسكرية للذراع العسكرية للحركة ، قد رفضوا الاقتراح المصري ، أيضًا، على أساس أنه يضر بمصالح الحركة في القطاع ، وهو ما تحاول حركة فتح إثارته من جديد ، ولكن عباس فضّل ذلك ، أيضًا ، كما أن دول عربية وغربية حاولت الضغط على حركة حماس للقبول بالشروط المصرية ، والاقتراحات المصرية ، لكن في كل مرة كانت حماس ترفض هذه الشروط للتقارب مع فتح ، وكذا لإشراك قوات من فتح حول المعابر ، وكذا محاولات المصالحة الفلسطينية ، و إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية ، ما يعني استمرار مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي ، لكن هذا الفشل عاد بأثره السلبي على مسار السلام مع إسرائيل .

لم تفلح المباحثات الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في التوافق بينهما ، وهو ما ترك أثره على مسار المفاوضات مع إسرائيل ، ولكن هذا الموقف المتشدد يقوى حركة حماس باستمرار ، ويدعم موقفها المتشدد في القطاع . ويعتبر التحدي المهم أمام سدة الحكم في إسرائيل ، حاليًا ، هو الموقف الفلسطيني والانقسام الفلسطيني الواضح ، وعدم وجود مسار سلام و مفاوضات جادة في المرحلة الراهنة .

■ الخاتمة :

خلال العشر سنوات الماضية كانت حركة فتح ، أو السلطة الفلسطينية بوجه عام، تريد إدارة مفاوضات مع إسرائيل ، أيًا كانت الحكومة الإسرائيلية القائمة ، كما أن عام ٢٠٠٧ قد شهد تحديات جسام أمام إسرائيل، أمنية وعسكرية ، واقتصادية واجتماعية، لكن في نفس الوقت سيطرة حماس على قطاع غزة ، في يونيو ٢٠٠٧ ،

كانت عائقًا أمام مسار التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي ، كما أن السلطة الفلسطينية كانت تريد بالفعل إقامة مباحثات جادة على أساس السلام ، والانتهاء من وضع حلول ناجعة لقضايا الحل النهائي ، كالحدود ، والمياه ، والقدس ، واللاجئين ، وغيرها من القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .

المواجهات بين إسرائيل وحماس ، في عام ٢٠٠٨ ، أفشلت مسار السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ، وربما يتأجل هذا المسار لفترات طويلة ، أيضًا ، خاصة وأن معسكر اليمين قد صعد في إسرائيل مؤخرًا ، وهو ما ظهر جليًا من نتائج الانتخابات الأخيرة ، في فبراير ٢٠٠٩ ، لكن رغم ذلك فإن إسرائيل مطالبة بالتقدم في مسار السلام مع السلطة الفلسطينية ، حتى تقوى موقف الرئيس الفلسطيني عباس ، والسلطة في نفس الوقت أمام موقف حماس المتشدد ، وأمام الرأي العام العالمي على اعتبار مقولة أن إسرائيل تريد السلام ، وأن الجانب الفلسطيني - على النقيض من ذلك - لا يرغب في هذا السلام ، غير أن عمليات تهريب الأسلحة والمقاتلين من سيناء إلى قطاع غزة ، مشكلة تؤرق إسرائيل بشكل دائم، رغم توقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة مع الولايات المتحدة ، والاتفاق مع مصر على عرقلة هذه العمليات ، وتفجير الأنفاق ، حتى تقل قدرة حماس ، وتقوى شوكة السلطة الفلسطينية ، وحركة فتح معًا .

◆◆◆

■ الدراسة الثالثة

المباحثات السورية – الإسرائيلية ... تغييرات في المعركة الاستراتيجية الإقليمية

بقلم: شلما بارومر

تجددت المباحثات و الاتصالات بين الجانبين الإسرائيلي والسوري ، في عام ٢٠٠٨ ، وربما تعود هذه المباحثات إلى الرئيس السوري ، بشار الأسد نفسه ، ورغبته في تجديد قناة الاتصالات مع إسرائيل ، بعد سنوات عجاف من العلاقات بين الطرفين السوري والإسرائيلي ، وبعد تولي إيهود أولمرت ، مقاليد الأمور ، في مارس ٢٠٠٦ ، بعد دخول أريئيل شارون في غيبوبة كاملة ، منذ نهاية عام ٢٠٠٥ ، ربما فضَّل الدخول في قناة مباحثات ومفاوضات مع الطرف الفلسطيني على حساب القناة السورية ، التي وجَّه لها كتفًا ما ، أو لم يلتفت لها بمعنى أدق ، رغم استمرار اقتراحات دمشق بتجديد المفاوضات مع إسرائيل .

التغييرات في الموقف الإسرائيلي تجاه القناة السورية ، نبع أو نشأ من التطورات الإقليمية ، التي جرت على المسار السوري – اللبناني ، وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة ، في يونيو ٢٠٠٧ ، حيث اتضحت الصورة بشكل كبير من أن إسرائيل كانت تنتهج نهجًا أحادي الجانب ، وخاصة في الفترة التي تلت الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة ، في أغسطس ٢٠٠٥ ، وما ترتب عليها من نتائج سلبية على المجتمع الإسرائيلي من إطلاق صواريخ ، وقذائف على الجنوب الإسرائيلي من قطاع غزة ، وربما الانسحاب من الجنوب اللبناني كان أحادي الجانب، وتسبب في إطلاق نيران على الشمال الإسرائيلي ،أيضًا . ما يعني أن

الانسحاب الأحادي الجانب كان قرارًا خاطئًا من قبل المسئولين الإسرائيليين ، واشتعال الموقف اللبناني - السوري ، والهدوء المستمر بطول جبهة الجولان كان دافعًا قويًا لاستنتاج أن الانسحاب الأحادي الجانب كان أمرًا خاطئًا ، لأن المواجهات بين إسرائيل وحزب الله اشتعلت ، في عام ٢٠٠٦ ، وستستمر هذه المواجهات طالما أن حزب الله يستكمل قواته وعتاده العسكري ، فضلاً عن أن الحزب كبّد الشمال الإسرائيلي خسائر فادحة في الأرواح والمعدات .

الجبهة السورية - اللبنانية قويت بعد الحرب اللبنانية الثانية ٢٠٠٦ ، وارتفع موقف الرئيس السوري ، بشار الأسد ، أمام إسرائيل لأنه يتبع التيار الراديكالي ، كما أن جبهة الجولان كانت تحمل دلالات عسكرية معينة ، فضلاً عن أن الرئيس الأسد وضع إسرائيل أمام خيارين ، لا ثالث لهما ، الأول تجديد المفاوضات وإقامة سلام بين الطرفين، أو تحرير هضبة الجولان من قبضة الجيش الإسرائيلي ، فكان من الطبيعي دخول إسرائيل في مفاوضات مع دمشق .

من بين نتائج حرب لبنان الثانية ، دخول سوريا ولبنان في المعركة الكبيرة بين إسرائيل وإيران ، واعتبارهما جزء من هذه المعركة ، لأنه في عيون الإسرائيليين بوجه عام ، كانت حرب لبنان الثانية، حرب بالوكالة عن إيران ، حيث حارب حزب الله بالنيابة عن إيران ، فقد كان الذراع الإيرانية العسكرية القريبة أمام إسرائيل ، فهو الحزب الذي كان يعتمد على البرنامج النووي الإيراني ، والقدرات التقنية ، والتكنولوجية الإيرانية في موقفه الصارم والحازم أمام الجيش الإسرائيلي ، أثناء حرب لبنان الثانية، ما يعني أن إيران باتت قوة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط ، ومسيطرة بالفعل على مقاليد الأمور في بعض الدول العربية .

رغم هذا التخوف ، لكن مسألة انفجار الوضع عسكريًا مع سوريا ، كان أمرًا

مستبعدًا ، وتيقنت إسرائيل أنه لا نية لسوريا لتفجير الأوضاع عسكريًا معها ، لكن لفسيفساء اللبنانية ، وانقساماتها المستمرة ما بين أكثر من تيار وفصيل ، ربما يفجر هذا الوضع مرة أخرى ، وفي أي لحظة ، كما أن سوريا وحزب الله يتهمان الجيش الإسرائيلي بأنه يتحرش بهما عسكريًا من آن لآخر، رغم أنهما يدعمان موقفهما العسكري والأمني بشكل كبير ، لكن دفاع إسرائيل كان جاهزًا بأن حزب الله يريد في الغالب اختطاف جنود إسرائيليين آخرين ، على غرار ما جرى مطلع الحرب اللبنانية ٢٠٠٦ ، لكن علينا أن نشهد بأن منطقة الشمال الإسرائيلي قد شهدت هدوءًا كبيرًا خلال العامين الماضين ، وتحديدًا بعيد الانتهاء من الحرب ، ووقف النار بين الطرفين.

إضافة إلى هذه النتائج السابقة الذكر ، فإن سوريا تيقنت ، تمامًا ، من خلال نتائج الحرب على لبنان ، أنه يمكن تلقين الجيش الإسرائيلي درسًا عسكريًا كبيرًا ، و لذلك فهي تدعم نفسها عسكريًا ، وتقوى موقفها العسكري ، وتزيد من آلاتها العسكرية بمرور الوقت ، وتحاول الحفاظ على قوة الردع أمام إسرائيل ، كما أن السوريين يدركون جيدًا أن إسرائيل لديها تأكيد بأنه في حال القيام بهجوم عسكري واسع على المنشآت النووية الإيرانية ، فإن السوريين سيساندون حليفتهم طهران بالهجوم على الجيش الإسرائيلي في الشمال الإسرائيلي ، للحفاظ على التحالف العسكري بين الجانبين الإيراني والسوري ، و إسرائيل من جانبها ، لديها معلومات مؤكدة بأن حزب الله سيقوم بالرد على اغتيال المسئول بالحزب عماد مغنيه ، لأن السوريين اتهموا مباشرة باغتياله في دمشق ، حتى لا يتردد أن إسرائيل وراء الحادث الأليم ، كما أن حزب الله لن يقف مكتوفي الأيدي أمام أي هجوم إسرائيلي ، أو أمريكي على المنشآت النووية الإيرانية، وإسرائيل تدرك ذلك جيدًا.

ربما تحمل هذه التطورات على الساحتين السورية واللبنانية مفاتيح التحول الإسرائيلي نحو سوريا ، وتوجهها صوب الاتصالات مع السوريين ، حتى يتم تفكيك الحلف الاستراتيجي بين سوريا ، وإيران ، وحلف حزب الله مع إيران ، أو الحلف التالي : إيران ، وسوريا ، وحزب الله ، وحماس ، على اعتبار خروج سوريا من هذا الحلف بدخولها في قنوات اتصال مع إسرائيل ، حتى أن إسرائيل استجابت لشروط سوريا في فتح قناة اتصال معها بعد الانتهاء من الحرب اللبنانية الثانية ، غير أن قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق ، إيهود أولمرت ، كان نابعًا من محددات سياسية داخلية ، وربما كان نابعًا بالأساس من نتائج الحرب على لبنان ، لكن من الصعب توصيل هذه المعلومة للجمهور ، أو للرأي العام الإسرائيلي من أن بداية أو سبب دخول إسرائيل مع سوريا في مفاوضات أو اتصالات ، يعود إلى تداعيات ونتائج الحرب مع لبنان ، أو أن المفاوضات ستبدأ من حيث ما انتهت إليه!

بدأت الاتصالات بين الجانبين لإسرائيلي والسوري ، في مايو ٢٠٠٨ ، بوساطة تركية ، والتي استهلت ببدايات ضعيفة ، أو قليلة واستمرت في الدعم حتى وصلت إلى اتصالات على مستوى عال من مسئولي الطرفين ، وتوقفت ، تمامًا ، هذه الاتصالات بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على غزة ، كما أنها لم تجدد بعد إجراء الانتخابات الإسرائيلية العامة ، في فبراير من العام الجاري . و يجب الإشارة إلى أن الجمهور الإسرائيلي كان متفاوتًا أو متباينًا حيال الاتصالات مع السوريين ، حتى أن نسبة كبيرة منهم قالوا انه إذا تم توقيع اتفاق مع دمشق ، فإنه على إسرائيل تقديم تنازلات للسوريين ، ويعني ذلك الانسحاب من هضبة الجولان ، يقابله بالمثل تقديم تنازلات من قبل الطرف السوري ، أيضًا ، لكن الحقيقة أن هضبة الجولان تعتبر ظهير استراتيجي ، أو ذخر استراتيجي مهم لسكان الجولان ومستوطنيها ،

ولإسرائيل بوجه عام ، والواضح بعد ذلك أنه في حال توقيع اتفاق مع إسرائيل ، فإن سوريا لا تريد ، أو لا ترغب في قطع علاقتها الاستراتيجية بإيران أو حزب الله ، وأكثر من ذلك أن التهديدات أمام إسرائيل ستزيد ، مع هذا فإن هناك رغبة داخل الحكومة لتجديد الاتصالات مع السوريين ، وعلى العموم ، من الجدير بمكان أن فتح قنوات اتصال مع سوريا ، وتجديدها ، وتوقيع اتفاق مع السوريين سيعمل على تفكيك العلاقة مع إيران ، أو على الأقل سيحد من نفوذ إيران في سوريا ،ويخفف من حدة التهديدات الإيرانية ، وسيتغير الحال مع لبنان ، أيضًا.

لابد من تقديم تنازلات إسرائيلية للقناة السورية ، حتى يمكن توقيع اتفاق مع دمشق ، رغم اعتراضات بعض الدول الغربية ، لكن هناك تيار إسرائيلي يرغب في توقيع اتفاق سلام مع سوريا ، رغم تأييد الأخيرة لتيارات مختلفة ، ومتباينة داخل لبنان كما أنها ما تزال تؤيد تيارات وفصائل فلسطينية مقاومة تتخذ من دمشق مقرًا لها ، فضلاً عن دعم سوريا لتيارات أخرى تتخذ من الحدود السورية مدخلا للأراضي العراقية ، للانتقام من القوات الأمريكية في العراق ، والقيام بعمليات فدائية فيها ، وفي المنطقة يوجد تأييد ضعيف من قبل بعض الدول العربية لتجديد الاتصالات مع سوريا ، وإقامة معاهدة سلام بين الجانبين ، حتى يساعدها في تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة ، وفك التحالف الإيراني - السوري ، وتحجيم المد الإيراني في الشرق الأوسط ، كما أن لبنان تسبب لها هذه الاتصالات قلقًا بالغًا ، لأنها تعتبر توقيع اتفاق سلام بين الجانبين السوري والإسرائيلي سيكون على حسابها بالقطع ، فبعض الدول العربية ترى أن إسرائيل ستنشغل بالقناة السورية على حساب الملف والقضية الفلسطينية ، وتعتقد أنه من الأجدى لإسرائيل الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، ومن بعدها الملف السوري .

كان للولايات المتحدة الأمريكية ثمة تعليقات وأراء كثيرة حيال قناة الاتصالات الإسرائيلية - السورية ، لان الإدارة الأمريكية كانت تريد فك الارتباط السوري - الإيراني بأي شكل ، وبأي طريقة كانت ، وعلى النقيض ، فإن سوريا رأت أن هضبة الجولان ليست أمرًا مهمًا ، أو خطيرًا ، ولكن رأت أن الاتصالات مع إسرائيل ستكون البوابة أمام فتح علاقات قوية مع الغرب ، والخروج من الشرنقة التي حُبست فيها دمشق خلال السنوات الماضية ، وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك تجاه تحسين الوضع الاقتصادي لسوريا ، كان هدفًا مهمًا من هذه الاتصالات ، بيد أن الولايات المتحدة لابد وأن تعرف أو تطلع على الثمن الاستراتيجي التي ستدفعه إسرائيل ، مقابل الانسحاب من هضبة الجولان ، أو ما الذي ستفعله بعد الانسحاب من الجولان ، و مدى استعداد واشنطن لعدم التدخل بقوة في إدارة الاتصالات السورية - الإسرائيلية ، بوجه عام ، ربما يكون ذلك سببًا قويًا لعدم بلورة هذه الاتصالات إلى علاقات مباشرة ، أو اتصالات مباشرة بين الجانبين حتى الآن ، أو اتصالات على مستوى رفيع ومباشر.

تأجلت الاتصالات السورية - الإسرائيلية مرة أخرى ، نتيجة لدخول رئيس جديد في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك لاختيار بنيامين نتانياهو ، رئيسًا للوزراء ، في فبراير من العام ٢٠٠٩ ، وانتظار كل منهما لتوضيح رؤيته وفكره السياسي ، فالجانب الإسرائيلي يرى إنه لإنجاح الاتصالات بين الجانبين يجب أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من هضبة الجولان ، ويعني ذلك تقديم تنازلات مؤلمة ، وعلى الجانب الأمريكي ، فإن الأمر ربما يكون مختلفًا لان الإدارة تتساءل ماذا ستقدم المفاوضات بين الجانبين للإدارة الأمريكية ؟ وما هي النتائج المحتملة بينهما ؟ وماذا يمكن للإدارة الأمريكية أن تقدمه لإنجاح هذه المفاوضات ؟ وما الفائدة

التي تعود عليها في الوقت نفسه ؟! لكن من الواضح أن فكر ورؤية الإدارة الأمريكية الجديدة سيكون مختلفًا عن الحكومة الأمريكية السابقة لجورج بوش ، ويبدو أن تقرير بيكر- هاميلتون الصادر ، في ديسمبر ٢٠٠٦ ، سيكون له الرؤية الراجحة في التأثير على هذه الاتصالات ، لكن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية ربما يكون رؤية ونضج جديد وإضافي لهذه الاتصالات ، كما أن تطور هذه الاتصالات ربما يساعد في معالجة الصراع العربي -الإسرائيلي ، وقضايا العراق وأفغانستان .

فتنظر الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاتصالات بنظرة مصلحة في المقام الأول ، من أن هذه المفاوضات ستساعد على حل قضايا مهمة وإستراتيجية في المنطقة أم لا ؟ ومدى ارتباطه بقضايا أخرى ، مثل محاربة الإرهاب « الإسلامي »، وحل الصراع العربي - الإسرائيلي، لكن هناك أناس في الإدارة الأمريكية – وربما أوباما نفسه- ترى أن الأولوية ستكون للقضية الفلسطينية ، لأنها لب الصراع العربي – الإسرائيلي ، ويمكنها بعد ذلك التطرق إلى أي محور أو قضية شرق أوسطية من بينها الاتصالات السورية – الإسرائيلية ، بمعنى أن تولي الاهتمام في المقام الأول للقضية الفلسطينية ، لذلك عيَّن اوباما السيناتور ، جورج ميتشيل ، مبعوثًا خاصًا للشرق الأوسط ، فور دخوله البيت الأبيض مباشرة .

ترجع محاولات الطرفين السوري والإسرائيلي تجاه المفاوضات بينهما إلى القرارات الاستراتيجية ، التي يتخذها كل طرف منهما تجاه الأخر ، فالجانب الإسرائيلي يريد تأجيل القناة السورية لصالح الملف الفلسطيني ، لكن الملف الفلسطيني أكثر تعقيدًا من نظيره السوري ، في حين أن الحكومة اليمينية في إسرائيل تريد تأجيل هذه القنوات الحوارية ، وإن فضلت إعطاء الأولوية للقناة السورية ،

لكن الأصوات اليمينية لا تريد دخوله في هذه المفاوضات مع السوريين ، كما أن الحكومة الإسرائيلية لا تريد الاحتكاك القوى مع الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة ، خاصة وأن المعارك العسكرية في العراق وأفغانستان على أشدها ، و نتانياهو يرفض الانسحاب من الجولان ، وحكومته ترفض ذلك ، أيضًا، ما يعني تأخير مسار السلام السوري - الإسرائيلي ، لان إسرائيل ليست مستعدة ، تمامًا، للانسحاب من الجولان ، وإنهاء النزاع بين الطرفين .

يبد أن الوضع معقد جدًا، لأن سوريا تريد إخلاء الجولان من الإسرائيليين، في حال عودتها إليها بعد توقيع اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، غير أن وجود تقنيات معلوماتية ومخابراتية في الجولان أمر ترفضه سوريا، وربما يعاد النظر فيه مرة أخرى، غير أن الجانب الغربي، وخاصة الأمريكي من الممكن أن يقدم مساعدات اقتصادية بعد توقيع الاتفاق بينهما، في حين أن إيران ترى أن المقابل من توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل ، هو قطع التحالف الاستراتيجي مع دمشق ، ولذلك فهي ترفض دخول دمشق في هذه المباحثات، أو على الأقل تتحفظ عليها، ولذلك تطالب بوضع شروط مسبقة لمسار التفاوض بينهما، في حين يؤثر المسار التفاوضي على لبنان، أيضًا، لأنه سيعود بالسلب أو الإيجاب المباشر على علاقة إسرائيل بها بشكل مباشر، ما يدفع لبنان إلى الدخول في مفاوضات مشابهة مع إسرائيل، وهذه المباحثات تقوي الموقف السوري أمام الإدارة الأمريكية ، وأمام الغرب بوجه عام، ما يعني ممارسة المزيد من الضغوط على حزب الله لتفكيك سلاحه، وتقليل الاحتكاكات العسكرية مع حزب الله في الشمال الإسرائيلي .

◆◆◆

الباب الثالث

النظام الإقليمي

■ **الدراسة الأولى:**
- جسر على مياه مضطربة .. مشاركة تركيا إقليميًا ودوليًا.

جليا ليندنشتراوس وعوديد عيرن

■ **الدراسة الثانية:**
- سوريا على مفترق طرق

ايتمار رابينوفيتش

■ **الدراسة الثالثة:**
- المرحلة التالية للتعامل مع إيران.. المفاوضات في الإطار الإقليمي

ايميلي لنداو

■ **الدراسة الرابعة:**
- اتجاهات تزايد التسليح في الشرق الأوسط

يفتاح شابيرا

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

■ الدراسة الأولى

جسر على مياه مضطربة
مشاركة تركيا إقليميًا ودوليًا

بقلم : جليا ليندنشتراوس وعوديد عيرن

تعمد تركيا منذ عدة سنوات، على تأسيس سياسة خارجية قوية تعتمد على العمق الاستراتيجي، كما يردد أحمد داود أوغلو، مستشار الشؤون الخارجية التركية، لرئيس الوزراء ، رجب طيب اردوغان، والذي يحتل اليوم منصب وزير الخارجية التركية، ووفقا لرؤيته ، أو فكره الاستراتيجي ، فإن السياسة الخارجية التركية تحدد أو تقوم على العمق الاستراتيجي ، والموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله تركيا، وأنه بحسب هذه المكانة الجغرافية المتميزة لتركيا ، فإنها تحتل مكانة كبيرة بين دول البلقان، والبحر الأسود ، والبحر المتوسط ، وشرق آسيا، أيضًا، ما يؤهّلها لامتلاك مقومات سياسية ، واقتصادية كبيرة، وإقامة علاقات قوية مع كافة دول العالم ، كما أن تركيا تحاول أن تتجمل في صورة جديدة ، بمسمى جديد، وهو العثمانية الجديدة، وتحديد مكان مرموق في الخريطة السياسية ، وسط القوى الكبرى في العالم .

تحاول أنقرة أن تبني لنفسها موقعًا جديدًا على الخريطة العالمية ضمن « القوى الناعمة » ، مستغلة في ذلك الموقع الجيواستراتيجي لها ، والمكانة الكبيرة لها، كما أنها تحاول أن تحل مشاكلها الداخلية والخارجية بطريقة بسيطة ، بعدم تعقيدها الأمور في سياستها الخارجية . وقضية أو ملف العمق الاستراتيجي لتركيا ، يُبنى على حزمة من الأسس ، أو المحددات، من بينها ، أو أهمها، التدخل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران حول ملف البرنامج النووي الإيراني ، وقضية تخصيب اليورانيوم ،

من جانب، واستمرار الوساطة بين سوريا وإسرائيل ، من جانب آخر، وما يمكن أن نسميه دبلوماسية كرة القدم، والحفاظ على العلاقات القوية مع أرمينيا، وهو ما تُوِّج بزيارة الرئيس التركي ، عبد الله جول ، لأرمينيا مؤخرًا، وخلال فترات التوتر ، والشد ، والجذب في منطقة القوقاز، وأثناء مرحلة التوتر بين جورجيا وروسيا ، حاولت تركيا التدخل المباشر بين الطرفين ، فضلاً عن تجديد المباحثات بين الطرفين في قبرص، خاصة بعد الانتخابات الرئاسية في الجانب اليوناني من قبرص، التي جرت في فبراير ٢٠٠٨، كما أنه بعد مرور ما يزيد عن أربعين عامًا ، أُختيرت تركيا عضوًا غير دائم في مجلس الأمن الدولي .

اعتبرت تركيا أن محاربة الإرهاب مسؤولية مهمة تقع على عاتقها في الفترة الأخيرة ، وأنها لذلك تحارب حزب العمال الكردستاني « البي كيه كيه » ، فلم تبدأ معالجة قضية الأكراد منذ مطلع العام الحالي فحسب، وإنما سبقتها بفترة طويلة، كما استجابت للضغوط الكردية الداخلية بعد القيام بأكثر من عملية إرهابية ، واستطاعت كبح جماح المواجهات الداخلية ، التى اندلعت في الفترة الأخيرة في الداخل التركي ، فيما واجهت مشكلة دخول قوات تركية للأراضي العراقية ، لمطاردة ، وتعقب قوات حزب العمال الكردستاني ، وفلول الإرهابيين .

من الجدير الإشارة إليه أن ثمة تعاونًا مخابراتيًا جرى بين الولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا في شمال العراق، حول الأكراد، وحزب العمال الكردستاني، ومواجهة الأكراد في الشمال العراقي، وتقبلت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل البري، والجوي من الجيش التركي في الشمال العراقي ، وتفهمت الإدارة الأمريكية هذا الوضع المغاير ، كما أن الجمهور التركي يحاول التقرب إلى الإدارة الأمريكية الجديدة ، في وقت عمدت فيه الإدارة الأمريكية الحالية إلى التعامل بالمثل مع

الأتراك بالتقرب إليهم ، ما يعني ثمة توافقًا بين الحكومتين التركية، والأمريكية .

■ تركيا والدول المحيطة بها :

ثمة تخوّفًا تركيًا مما يجري في العراق من احتلال أمريكي، ومن اقتتال داخلي، ومن مصير ومستقبل العراق ، بوجه عام ، فمن الصحيح أن الولايات المتحدة أعلنت، غير مرة ، أنها تنوي الانسحاب من العراق بحلول عام ٢٠١١، لكن هناك ضغوط تمارس عليها من أجل الاستمرار في العراق ، فالأتراك يتخوّفون من تفاقم مشاكل الأكراد في المنطقة، بوجه عام ، ومن إقامة فيدرالية كردية في شمال العراق ، والإعلان عن رغبتهم الحقيقية في إقامة دولة مستقلة، في المستقبل القريب، وهو ما سيكون له عواقب وخيمة على تركيا بشكل خاص ، دونما الدول المجاورة قاطبة، والتي لها علاقة ، أو تواجد للأكراد فيها، وربما تقوي هذه القضية الأتراك، أكثر، خاصة وأن هناك عدد كبير من رجال الأعمال الأتراك يعملون في الشمال العراقي ، ولهم مصالح كبيرة فيه ، وكذا لتركيا نفسها مصالح مشتركة مع الشمال العراقي، وبالتالي ربما تكون قضية ، أو ملف الأكراد على طرفي نقيض، أو سلاح ذو حدين، كما أن ثمة ارتباطًا عائليًا واجتماعيًا بين أكراد العراق، وأكراد تركيا، وإن كانت الأخيرة تحاول الحفاظ على علاقة الأكراد ـ الأتراك بدولتهم تركيا .

التخوف التركي من إقامة دولة مستقلة لهم كان سببًا جوهريًا للتقارب التركي ـ لإيراني ، في السنوات الأخيرة، لذلك فهي من أقوي المعارضين لإقامة دولة مستقلة للأكراد ، وكذا على تواجد قوات أمريكية في العراق، وهو ما تجلى في زيارة الرئيس لإيراني ، محمود أحمدي نجاد ، لتركيا ، في أغسطس من عام ٢٠٠٨ ، وكان اللقاء في مدينة اسطنبول ، وليس أنقرة، بدعوى أن اللقاء بين الرئيسين التركي والإيراني، ليس لقاءًا رسميًا، وإنما لقاء عمل، وليس له طقوس رسمية، وأن زيارة نجاد

لمتحف أتاتورك - أبو العلمانية التركية - تركت انطباعات متباينة داخل الشارع التركي بعد الزيارة، وربما كانت سببًا لتحسن العلاقات الإيرانية- التركية .

هناك مشكلة أخرى تؤرِّق الأتراك من الجارة الإيرانية، وتتمثل في البرنامج النووي الإيراني، والتخوّف من تأثير ذلك على تركيا، حيث تتخوف تركيا، من أن تحصل إيران على سلاح نووي تهدد به جارتها تركيا ، فيما بعد ، لكن في الوقت نفسه ترفض تركيا التدخل الأمريكي ، والإسرائيلي في الشؤون الداخلية الإيرانية ، أو فرض الوصاية على هذا البرنامج ، وإن كان رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان ، يحاول عدم حصول إيران على سلاح نووي يهدد تركيا، فضلاً عن تحذير الجيش التركي ، والقوى التركية العلمانية ، من خطورة السلاح النووي الإيراني على جارتها تركيا، ومع ذلك لم نسمع في تركيا، عن الإعلان عن الدخول في غمار الحرب النووية ، أو التسلح النووي ، لكن يبدو أن تركيا كعضو في حلف الناتو، كان سببًا في عدم التفكير في ذلك .

في مقابل التقارب التركي - الإيراني، فإن ثمة تقاربًا تركيًا سوريًا ، أيضًا، بدأ يلوح في الأفق بقوة، نتيجة للمصالح المشتركة بين الطرفين، وخاصة حول الوضع المتدهور في العراق، وموقف الإدارة الأمريكية، السابقة، برئاسة جورج دبليو بوش من دمشق ، وكذا لقضية المياه بين الطرفين السوري والتركي ، كما أن العلاقات توطدت العام الماضي ، بقوة ، بعد التدخل التركي المباشر بين إسرائيل وسوريا ، حول الاتصالات بين الطرفين ، والتوسط التركي من أجل إقامة اتفاق سلام بينهما، حيث عقدت تركيا أربع جولات للمحادثات ، أو المفاوضات بين الجانبين.

كان من المفترض إقامة جولة خامسة من هذه المباحثات، حيث قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، انسابق، إيهود أولمرت عقب الجولة الرابعة من هذه المحادثات ،

« إن من مصلحة إسرائيل الكبرى ، والمهمة فك ارتباط سوريا عن إيران ،وعن محور الشر الدولي ، لأنها مصلحة استراتيجية لإسرائيل » ، وهو التصريح الذي قاله في محاضرة بمركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي ، في حين كان اللقاء الأخير الذي جمع أولمرت بالمسئولين الأتراك، مع عبد الله جول، الرئيس التركي، و رجب طيب أردوغان ، رئيس الوزراء ، و وزير الخارجية السابق على باباجان، قد قال حينها : « إنه من الآن ، سيكون هناك تقارب في المفاوضات مع الجانب السوري، إنه من الممكن إقامة محادثات مباشرة مع السوريين » .

في أعقاب قيام إسرائيل بعملية عسكرية على غزة، نهاية عام ٢٠٠٨ (عملية لرصاص المصبوب) ، قرر السوريون تعليق المباحثات مع إسرائيل، وهو الموقف لذي اتخذته الحكومة التركية، أيضًا، وإن قال أردوغان ، ذات مرة : « إن السلام بين سوريا وإسرائيل لم يتم بعد ! » .

خلال عام مضى لم تقع أي أحداث جسام في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ، لكن تبدّل الوضع بعد عملية « الرصاص المصبوب » على غزة ، حيث توترت العلاقات بين الجانبين على خلفية مقتل ١٥٠٠ فلسطينيًا ، وإصابة أكثر من ٥٠٠٠ آخرين، وأنه كلما توترت العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، فإنه يعود بالسلب على العلاقات التركية ـ الإسرائيلية ، غير أن زيارة أولمرت لتركيا قبل خمسة أيام من بداية الحرب ، فُهِمت خطأ بأن الأتراك على علم مسبق بموعد الحرب على غزة ، ما أثار حفيظة الأتراك . من جانب آخر فإن الأتراك لم يعلموا قط بهذا الموعد، أيضًا، كما أن أردوغان قد كال الاتهامات لإسرائيل لأكثر من مرة ، في أكثر من مناسبة عامة وخاصة ، ما زاد من توتر العلاقات بين الجانبين التركي والإسرائيلي . من بين تصريحات رئيس الوزراء التركي أردوغان : « إن استمرار الحرب على غزة

هو « جريمة ضد الإنسانية » ، و « إسرائيل تقوم بأعمال غير إنسانية في غزة » ، وما تبعه من موقف متشدد تجاه الرئيس ، شيمون بيريز ، في مؤتمر دافوس الاقتصادي بجنيف، وتهجمه اللفظي على الرئيس الإسرائيلي ، وانسحابه من المؤتمر .

بيد أن الرئيس التركي، عبد الله جول، قد حذَّر إسرائيل من مغبة استمرار الحرب على غزة، ومن نتائجها العكسية على المنطقة ككل، كما أن المظاهرات قد اجتاحت الشارع التركي، وبالآلاف من المواطنين، ضد السياسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، حيث اعترض الأتراك على ما اقترفه الجنود الإسرائيليون بحق الفلسطينيين في قطاع غزة ، ودعوة الشارع التركي إلى قطع العلاقات الإسرائيلية - التركية ، وطرد السفير الإسرائيلي من أنقرة ، وقطع العلاقات ، والمصالح الأمنية، والعسكرية، والتجارية بين الجانبين، فضلاً عن رفض إقامة ، أو دخول فريق لكرة السلة الإسرائيلية تركيا، كما أن السياحة الإسرائيلية في تركيا تأثرت بدورها، بالسلب، لفترة طويلة، لكن هذا لا يعني أن هناك ثمة حسابات أخرى بين البلدين!

ما ساعد على التدخل التركي في الصراع، أثناء اندلاع الحرب على غزة ، نهاية عام ٢٠٠٨، ومطلع عام ٢٠٠٩ ، هو الطلبين الفرنسي والمصري ، ومحاولة لعب دور مركزي ، ومهم لأنقرة في حل الخلافات بين الجانبين ، وبين الدول العربية، أيضًا ، مع محاولة وساطة تركية في إقناع حركة حماس بوقف إطلاق النار ، كما أن الرئيس التركي، عبد الله جول، قد اشترك في قمة شرم الشيخ المصرية، التي عُقدت في أعقاب الحرب، مباشرة، مع ممثلي الاتحاد الأوربي ، والأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، لكن تدهور الوضع في غزة لم يشجع الأتراك على التدخل، بقوّة، في ملف التهدئة من جديد بين حماس وإسرائيل، بيد أنه يجب الإشارة إلى أن تركيا كانت تؤيد، بقوة، حركة حماس، على اعتبار أنها حركة منتخبة من الفلسطينيين في

الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي جرت ، في يناير ٢٠٠٦، كما أنها حركة إسلامية سنية كتركيا!

■ تركيا والاتحاد الأوربي :

تقربت تركيا، تمامًا، من العالم العربي ، ومن منطقة الشرق الأوسط بوجه عام ، لكن هذا لا يقارن بالتقرب من دول الاتحاد الأوربي على أمل الانضمام في المستقبل لدول الاتحاد الأوربي، لكن دول الاتحاد نفسه ، ترفض انضمام أنقرة اليهم نتيجة للوضع الاجتماعي الداخلي، والخلفية الإسلامية لتركيا، كما أن الخلاف الدائم بين التيارات العلمانية، وحزب العدالة والتنمية، والجيش كل في اتجاه مختلف ، كلها أسباب جوهرية تحول دون دخول تركيا ، أو انضمامها لدول الاتحاد الأوربي ، و الخلاف حول العلمانية في تركيا يشتد ،ويتسع بين الأتراك ، فضلاً عن أن الحكومة التركية قد ألقت القبض على عدد من أعضاء حركة « أرجنكون » التركية العلمانية المتشددة ، قد أثارت عاصفة هوجاء في الشارع التركي، وإن اعتبرت الحكومة أن الحركة تخلّ بالأمن العام ، وبحزب العدالة والتنمية .

تعتبر مشكلة الأكراد الأتراك، أو قضية وملف الأكراد بوجه عام، قضية شائكة تحول دون انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، والاتحاد من جانبه يرفض دخول الأتراك الاتحاد ، لهذا السبب ، لكن هناك اتفاق بين الجيش التركي، وحكومة العدالة والتنمية الحاكمة حول القيام بعمليات عسكرية ضد الأكراد.

بالنسبة لروسيا فإنها تعزو لتركيا مكانة جيو استراتيجية، هامة، ومرموقة، منذ انتهاء الحرب الباردة ، وتجلى ذلك أثناء الحرب الجورجية – الروسية ، التي اندلعت ، في أغسطس ٢٠٠٨، ومحاولة مساندة الروس أمام الجورجيين ، ربما تكون عقبة كؤود أمام دخول تركيا للاتحاد الأوربي، كما أن مشكلة الأرمن هي مشكلة ، أيضًا، أمام

انضمام أنقره للاتحاد الأوربي، فالاتحاد الأوربي نفسه يحتاج إلى الدعم اللوجيتسي، والمخابراتي، والعسكري، لحل قضية إقليم ناجورنو كاراباخ، وإن كانت العلاقات التركية مع كل من أرمينيا، وأذربيجان، وروسيا، تتفاوت من حيث القوّة، أو الهشاشة في بعض الأوقات، فعلاقة روسيا بهاتين الدولتين قوية، إلى حد بعيد، خاصة مع أرمينيا.

الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزى، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، يؤيّدان الموقف التركي، في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لكن هذا لا يعني أن هناك موافقة كاملة على دخول تركيا الاتحاد الأوربي، لأنه مازالت هناك قضايا عالقة في أذهان الأوربيين، تجاه تركيا، خاصة قضية الأرمن، في حين يرى الأتراك أن المشاكل، أو القضايا التي تتخوّف منها الدول الأوربية، هي خلافات يمكن حلها، أو التفاوض حولها، والبحث عن حلول ناجعة لها، وإن كان الوضع الاقتصادي التركي سيحول دون إتمام محاولات الانضمام، خاصة وأن الاقتصاد التركي قد تأثّر، تمامًا، بالأزمة الاقتصادية العالمية، وارتفعت مؤشرات البطالة في المجتمع التركي، وقلّت معدلات النمو الاقتصادية إلى مؤشرات خطيرة، كما أن الاتحاد الأوربي يرى أن ثمة تغييرًا سيجرى في هويّة الاتحاد بعد دخول الأتراك إليهم، وهي مشكلة أخرى تقف حجر عثرة أمام انضمام أنقرة للاتحاد الأوربي.

■ نظرة عليا إلى الأمام:

تسبب أولمرت في إصابة العلاقات التركية ـ الإسرائيلية في مقتل، خاصة بعد الانتهاء من الحرب، مباشرة، وإن كانت المصالح المشتركة القوية بين البلدين من المفترض أن تحول دون توتر هذه العلاقات، لكن اعتبار تركيا نفسها أنها قوة إقليمية صاعدة، وأنها تحاول الحفاظ على مكانتها الإقليمية، فإنها عمدت على توتر

هذه العلاقات، وإن رغبت أنقرة في الحفاظ على بقاء علاقات مرنة بين البلدين، وعدم قطعها بشكل كلي - يعني الباب موارب - لكن هذا لا يعني أن تركيا تحاول الحفاظ على علاقات متوازنة مع كل من إيران، وسوريا، وحركة «حماس»، فهل ستقبل إسرائيل أن تحتل تركيا مكانة إقليمية، ودولية، رفيعة المستوى، وعلى حفاظها على علاقاتها بهذه الدول ؟

يتزامن تحسن العلاقات التركية مع كل من سوريا، وحركة « حماس »، مع تحسن العلاقات التركية - الإيرانية، حيث ترى تركيا في جارتها إيران قوة إقليمية أخرى، وإن كانت هذه العلاقات قد يسودها بعض التذبذب، خاصة حيال قضية السلام في المنطقة، والتي ترفضه إيران، نتيجة لتوسط الأتراك بين السوريين والإسرائيليين، وكذا محاولة التوسط بين المصالحة الفلسطينية، والتقرب الفلسطيني – الفلسطيني، ومحاولة فك الارتباط السوري - الإيراني، وإخراج دمشق من تحالفها الاستراتيجي مع طهران، حيث تعتبر إيران أنه تدخل في الشؤون الخارجية لها، باعتبار أن إيران لا تريد فك الارتباط مع السوريين.

بيد أن الحرب على غزة كانت سببًا جوهريًا في توتر العلاقات الإسرائيلية - التركية، لأن القضية الفلسطينية بالنسبة للأتراك أصبحت محورًا مهمًا في المنطقة، و أي إثارة للقضية الفلسطينية سيعود بالتالي، على مدى قوة، ومتانة العلاقات بين الطرفين.

من جانب آخر، فإن الإدارة الأمريكية قد اختارت بدورها طاقمًا أمريكيًا خاصًا لإدارة العلاقات مع تركيا، وحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، يأتي على رأس هذا الطاقم، هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية، ومستشار الأمن القومي جيمس جونز، وكذا روبرت جيمس، فيما يعتبر ملف الأرمن قضية مهمة في

العلاقات التركية - الأمريكية، حول مدى اعتراف واشنطن بحقيقة ارتكاب الأتراك لمذابح بحق الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى، أم لا. لكن التقرب الأمريكي - الإيراني في الفترة الأخيرة، ربما يفتح الباب أمام تدخل تركي، مباشر، بينهما، لأن الولايات المتحدة تنظر، إيجابًا، للتوسط التركي بين السوريين والإسرائيليين.

كل هذه القضايا، والملفات تؤثر، إيجابًا، على العمق الاستراتيجي لتركيا، ومدى تعمقها وتغلغلها في منطقة الشرق الأوسط، لأنه من المصلحة التركية في الوقت الراهن، التدخل بالتوسط بين الدول المجاورة، وحل الصراعات بين الجانبين، والتوسط في حلها.

◆◆◆

■ الدراسة الثانية :

سوريا على مفترق طرق

بقلم : ايتمار رابينوفيتش

التحدي الأول أمام السلطة أو الحكم السوري ، هو حزب البعث السوري نفسه، وذلك للمرة الأولى منذ ما يزيد عن أربعين عامًا، على اعتبار أنه من الممكن أن تأتي التهديدات ، أو القلق من الداخل، كما أن الرئيس السوري ، بشار الأسد ، قد خلَّف، والده حافظ الأسد، من داخل حزب البعث ، في يونيو ٢٠٠٠، رغم أن عائلة الأسد من طائفة قليلة العدد في سوريا، وهي الطائفة العلوية، لكنه في الوقت نفسه استطاع أن يملأ مكانه، أو يسد الفراغ الذي تركه الأسد الكبير أمام السوريين في الداخل ، وخارج سوريا، أيضًا.

واجهت سوريا تحديات جمة خلال العشر سنوات الماضية، نتيجة لأن دمشق فقدت حليفًا مهمًا ممثلاً في الاتحاد السوفييتي بعد الحرب الباردة ، وانهيار السوفييت ، وابتعاد دمشق عن العالم أو ووقعها في منطقة محصورة ، ومحاصرة ، وعدم خروجها منها إلا مؤخرًا ، فقد سبق وأن انتهجت سياسات فاشلة مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة ، فالعلاقات بين الطرفين الأمريكي والسوري ، كانت علاقات متباينة ، أو يسودها التوتر في فترات كبيرة . في حين بدأ دفء العلاقات بين الجانبين الإيراني والسوري ، في عام ١٩٧٩ بعد اندلاع الثورة الإسلامية ، أو الخومينية ، بإقامة حلف استراتيجي بين البلدين، لكن توطدت العلاقة بينهما أكثر في السنوات الأخيرة ، حينما أقام الأسد الابن علاقات استراتيجية ، وحلفًا عسكريًا مع إيران ، وتوسعت وتعززت العلاقات الخارجية السورية ، وربما كان لهذا

التحالف الإيراني أثرًا ايجابيًا على هذا التعزيز ، وعانت دمشق من توتر في علاقاتها بالعالم العربي ، فأغلبية الدول العربية ربما عانت معها من هذا التوتر ، نتيجة لانضمامها للمعسكر الإيراني ، أو المعسكر المتشدد .

في عام ١٩٩١ – قمة مدريد- بدأ مسار السلام بين إسرائيل وسوريا على هامش مسار السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ، فخلال الأعوام ال ١٧ الماضية لم يتقدم مسار السلام بينهما ، في حين بدأت ملامح التقدم منذ عامين ، ولكن بوساطة تركية .

وحول علاقة سوريا بجيرانها ، نوضح التالي :

■ **إسرائيل :**

حاول بشار الأسد أن يقوى ويعزز موقفه على حساب هضبة الجولان ، فيعمد الأسد الصغير على استعادة الجولان إلى أحضان السوريين ، التي فقدها والده حافظ الأسد ، حينما كان وزيرًا للدفاع إبان حرب الأيام الستة ، فيعتقد الأسد الابن ضرورة إقامة معاهدة سلام مع الإسرائيليين ، مع استخدام أو إتباع الطرق الدبلوماسية ، فحسب ، وفي حال فشل الطرق الدبلوماسية فما عليه إلا أن يلجأ إلى الحلول العسكرية ، كما أن الأسد يعزز موقفه ، حاليًا ، بمساندة حزب الله له ، ومساندته للحزب في نفس الوقت ، وكذلك لإيوائه المنظمات الفلسطينية ، كورق ضغط على إسرائيل يحاول أن يستغلها جيدًا ، فسنوات التسعينيات من القرن الماضي شهدت إلى حد ما تقدمًا حيال اتفاق بين الجانبين السوري والإسرائيلي ، لكن منذ عامين فقط ، بدأت المباحثات غير المباشرة ، وإن كانت دون جدوى تذكر ، لأن إسرائيل ليست معنية باتفاق « الجولان مقابل اتفاق سلام » ، ولكن تل أبيب ترى أن الاتفاق يكون على النحو التالي « الجولان مقابل اتفاق سلام ، واتفاقات

استراتيجية جديدة » ، وتعني إسرائيل بذلك تفكيك التحالف الاستراتيجي بين الطرفين الإيراني والسوري ، وكذلك مع حزب الله ، والمنظمات الفلسطينية المعارضة ، وهو يشبه موقف الرئيس الأمريكي ، باراك اوباما .

كانت كل من الإدارتين الأمريكية والإسرائيلية ترغبان في إدارة المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والسوري ، على هذا الأساس ، في عام ٢٠٠٩ ، على أن تكون هناك تفاهمات جديدة واتفاقات جديدة تُمكِّن سوريا بعدها من تحسين العلاقات مع الإدارة الأمريكية ، كما سبق وأن فعل الرئيس المصري الراحل، محمد أنور السادات ، وفي سبتمبر من عام ٢٠٠٧ اتضح للعالم انه كي يقوم الأسد باتفاق سلام مع إسرائيل ، عليه أن يهدم المفاعل النووي السوري الذي قام بمساعدة من كوريا الشمالية ، وهو المفاعل الذي دمر على يد سلاح الجو الإسرائيلي ، في السابع من سبتمبر من نفس العام ، وحافظ الأسد على هدوءه ، ولكن يعد هذا الحادث نقطة فاصلة في الصراع الإسرائيلي – السوري .

■ لبنان :

اعتبرت سوريا لبنان منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي جزءًا من الأراضي السورية الكبرى ، أو منطقة تابعة لنفوذها الإقليمي ، أو محافظة تابعة لها ، أو جزء أخر للضغط من خلاله على إسرائيل ، كما أن المصالح المشتركة في لبنان هي جزء مهم ومعقد من العلاقات السورية – الإيرانية ، وكذلك العلاقات الإيرانية مع حزب الله ، وبين سوريا وحزب الله ، أيضًا ، ، كما تعتبر لبنان مخزنًا للأسلحة الإيرانية قبالة إسرائيل ، سواء للدفاع أو للهجوم ، وفي الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٥ ، بعيد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ، رفيق الحريري ، اضطرت سوريا إلى انسحاب قواتها العسكرية من لبنان بين عشية وضحاها ، لكن حافظت

على توازنها السياسي مع لبنان عبر فتح الحدود بين البلدين ، كما يجب الإشارة إلى إنه خلال فترة الرئيس بشار الأسد ، عمَّقت سوريا علاقتها مع حزب الله بدرجة كبيرة ، وغير معهودة ، حتى وصلت إلى تحالف استراتيجي .

■ تركيا :

بعد عشرات السنوات من الفتور في العلاقات التركية - السورية ، توطدت العلاقات بين البلدين خلال العامين الماضين، فملف الأكراد كان من بين الملفات ، التي وطدت وعززت هذا التحالف ، وإن كان الرئيس حافظ الأسد قد عالج هذا الملف في مهده منذ سنوات طويلة ، لكن الأسد الابن عالج بدوره ملف الاسكندرونه مع تركيا بتنازله عن المدينة ، ومن جانب الأتراك فأنهم يميلون ، حاليًا، إلى توطيد علاقاتهم بعالم الشرق الأوسط والدول العربية بعد هروبهم ، أو تجميد علاقتهم ، مؤقتًا، بالعالم الأمريكي والغربي ، كما أنه بدون شك تحاول تركيا التوسط بين الطرفين الإسرائيلي والسوري ، وتستخدم نفوذها ، وقوتها في هذا الإطار .

■ العراق :

كان الرئيس الأسد رافضًا للاجتياح الأمريكي لجارته العراق ، ورافضًا لبقاء القوات الأمريكية فيها ، حتى الآن ، أو أن يكون للولايات المتحدة أي قواعد عسكرية على الأراضي العراقية ، أو في أي مكان بمنطقة الشرق الأوسط ، بشكل عام، أو تواجد قوات تقلق راحة سوريا ، وتسبب المشاكل للسوريين ، كما أن الرئيس الأسد كان رافضًا ومعاديًا لسياسات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، الذي كان على عداء دائم مع السوريين ، فالإدارة الأمريكية كانت، غالبًا، ما تتهم سوريا بدعم الجماعات « الإرهابية » الإسلامية السنية التي تدخل إلى العراق

عبر الحدود السورية – العراقية ، وتعتبر هذه التهمة السبب الرئيسي لتوتر العلاقات بين إدارة بوش السابقة ، وبين السوريين بوجه عام .

كانت سوريا تنظر عن قرب إلى توتر الأوضاع في الداخل العراقي ، والآن تنظر بعيون مفتوحة أكثر وأكبر نتيجة لرغبة الرئيس باراك أوباما ، في سيطرة السوريين على الحدود بين العراق وسوريا ، وعلى تبادل العلاقات بينهما ، أيضًا .

■ **الأردن :**

لم تشهد العلاقات الأردنية ـ السورية أي تقدم يذكر خلال الأعوام العشرة الماضية ، وإنما سادها فترات من التوتر ، وأحيانًا ، كان ينظر كل طرف إلى الأخر بالشك، أو يتوجس منه خيفة ، لكن كانت العلاقات في مجملها علاقات سلبية ، لان لكل دولة منهما معسكرها ، ومؤيديها في منطقة الشرق الأوسط .

■ **الفلسطينيون :**

في فترة ولاية الرئيس السوري السابق ، حافظ الأسد ، عمد الأسد على تقوية موقف ورؤية دمشق لجيرانها ، وحاول تقديم المساعدة للفلسطينيين قدر استطاعته، حيث اشترك في مؤتمر مدريد للسلام ، في عام ١٩٩١ ، مع الجانب الفلسطيني ، وحاول إقامة معاهدة سلام مع الإسرائيليين ، ولكن المحاولات باءت بالفشل، كما لم يمنع الرئيس الفلسطيني السابق ، ياسر عرفات، من زيارة دمشق !

احتضن الأسد الابن المنظمات الفلسطينية ، والتيارات المعارضة ، وكان مؤيدًا لأفكارهم ورؤاهم ، وبالتالي كانوا مؤيدين لسياساته، حتى أنه كان له تأثير ايجابي على حركة حماس ، وبقية الفصائل الفلسطينية الأخرى، وكذا المعارضة ، كما أن هذه المنظمات أو الفصائل معارضة للرئيس الحالي ، محمود عباس أبو مازن ، ولسياساته مع الطرفين الأمريكي ، والإسرائيلي ، فالإدارة الأمريكية ترغب في إقامة سلام بين الجانبين السوري

والإسرائيلي ، بجوار السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي، حتى إنه منذ منتصف العام الماضي ٢٠٠٨ ، تعزز موقف الأسد ، وبات يدير مباحثات غير مباشرة مع الجانب الإسرائيلي بوساطة تركية معروفة ، وان لم تنل موافقة الإدارة الأمريكية السابقة، لكنها استمرت حتى اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ، مطلع العام الجاري .

في سياق ذي صلة ، فان فرنسا ساركوزي تحاول أن تحتل المكانة الفارغة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، وتقوم بملء هذا الفراغ الذي تركته الإدارة الأمريكية السابقة ، فعمد ساركوزي على خروج الأسد ، والسوريين من الحصار المفروض عليهم ، وفتح لهم الأبواب أمام الاتحاد الأوربي ، وزار الأسد فرنسا ، حيث قدمت سوريا تنازلات في الشأن اللبناني الداخلي ، وثمة مفاوضات أو مقايضات بين الطرفين السوري والفرنسي ، حيال المحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في اغتيال الحريري .

تعتبر سنة ٢٠٠٩ ، سنة تحول استراتيجي لسوريا ، وسنة فاصلة في تاريخها الحديث ، لأنه في هذا العام جرت أو ستجرى وقائع مهمة ستترك الأثر البالغ على السوريين ، أهمها الحوار الأمريكي ـ الإيراني ، واحتمال تجديد مسار المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية ، وخاصة المسار السوري منه ، رغم أن دمشق ترغب في تجديد العلاقات مع الإدارة الأمريكية الجديدة ، وتحسين هذه العلاقات بعد فترة فتور طويلة ، فضلاً عن تحول دمشق إلى قوة إقليمية ، أو على الأقل قوة عربية في المنطقة ، لكن مع حفاظ سوريا على كونها عضو أساسي ومركزي في محور الدول العربية ، والإسلامية الراديكالية ، وربما يشهد نهاية العام الحالي فك ارتباط العلاقة بين إيران وسوريا ، أو تخرج سوريا من العباءة الإيرانية ، أو الحلف الراديكالي ، أو تبقى قوية ضمن هذا الحلف الاستراتيجي ، أو الراديكالي .

■ الدراسة الثالثة :

المرحلة التالية للتعامل مع إيران..
المفاوضات في الإطار الإقليمي

بقلم : ايميلي لنداو

ثمة مواجهات قبالة المجتمع الدولي حيال البرنامج النووي الإيراني ، أهمها أنه منذ سبع سنوات كاملة ، وهذا المجتمع يتعاطي مع تحديات وجود إيران في مراحل تطورها لإنتاج برنامج نووي ، وسيرها بخطوات حثيثة لإتمام هذا البرنامج منذ الإعلان عنه ، في عام ٢٠٠٢ ، وقضية أخرى لم ينتبه لها المجتمع الدولي ، وتتعلق بالمدى الذي يتجه إليه هذا البرنامج النووي ؟! رغم أن هناك أصوات طالبت بإدراج إيران ، أو دخولها اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي ، أو التوقيع على هذه الاتفاقية التي تحظر انتشار السلاح النووي ، فضلاً عن أن وجود برنامج نووي إيراني يعني أن ثمة مصالحًا مشتركة لبعض الدول في العالم ، وكذا حيال وجود خطر أو تهديد ما من هذا البرنامج لدى دول منطقة الشرق الأوسط.

حاولت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٥ ، تعريف المجتمع الدولي بمخاطر وتهديدات البرنامج النووي الإيراني، باعتباره برنامجًا عسكريًا، وكذلك محاولة تقويض أركانه ، أو تحجيمه ، وتوقيفه، فقد تقدمت بعض الدول الأجنبية لمعالجة هذا الملف بطرق سياسية ، ودبلوماسية ، ولكن كل هذه الطرق أو المسارات التي اتبعت مع إيران أثبتت فشلها، ولم تنجح في الدخول في مفاوضات كاملة مع إيران سياسيًا ، وعسكريًا ، ومحاولة إدراج الملف النووي الإيراني على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية « إن بي تي » .

حاول الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما، أن يتفهم طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وعدم تأثيره على منطقة الشرق الأوسط، فحسب، وإنما على العالم بأسره، مع الإشارة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين السياسات الدولية، والسياسة الإقليمية كجزء ضمن مرحلة استراتيجية مهمة للتعاطي مع البرنامج النووي الإيراني، وتعريف منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي، والدول العربية بشكل خاص، حول مدى خطورة النووي الإيراني على أمنها القومي.

يواجه العالم خطر آخر ممثل في أن إيران تحاول فرض سيطرتها، ونشر ثقافتها على دول المنطقة، على اعتبار أنها باتت بالفعل قوة نووية شرق أوسطية، غير أن هناك دول عربية تؤيد سياسة إيران النووية، وترى أنه أمر ضروري أن تحظى إيران كدولة إسلامية بمظلة نووية.

أوضحت عملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة، نهاية العام الماضي، أن ثمة تغييرات على الساحة الدولية، وخاصة الإقليمية، وتحديدًا على إيران، حيث برزت بشكل كبير التحديات التي تواجه إسرائيل من قبل حماس، وحزب الله، وسوريا، وإيران، ومدى التحالف الإيراني مع سوريا تحديدًا، وما يشكله هذا التحالف من خطورة على الأمن القومي الإسرائيلي، وكذلك حيال مواجهة الدول العربية المعتدلة لسياسات إيران، والدول الموالية لها، ويجب أن نذكر في هذا الشأن أن إيران تعتبر البحرين جزء من أرضها التاريخية، وملك لها، وكذلك صراع الإمارات العربية المتحدة مع إيران على الجزر الثلاث بالخليج العربي، يقابلها اعتراض مصر على السياسات الراديكالية لإيران في المنطقة ككل، ووضح ذلك جليًا بعد عملية الرصاص المصبوب.

يبدو أن بعض الدول العربية مستاءة من طريقة التعامل مع الحوار الإيراني-

الأمريكي ، لأنها تعتقد أن هذا الحوار يأتي على حساب الدول العربية المعتدلة ، والتي ترى أن هذا الحوار يؤثر على علاقاتهم بالإدارة الأمريكية ، وعلى مصالحهم المشتركة معها ، وعلى علاقتهم بالعالم ككل .

■ المفاوضات الأمريكية ـ الإيرانية :

تدار في هذه الأيام مفاوضات إيرانية ـ أمريكية حول البرنامج النووي الإيراني ، والعلاقات الأمريكية بالمنطقة ، حتى أن مستقبل المنطقة بات محفوفًا بالمخاطر ، ومرهونًا بنتائج هذه المفاوضات ، لكن إيران في نفس الوقت تضع أجندة لمصالحها في المنطقة على طاولة المفاوضات الأمريكية ـ الإيرانية ، ومن بين هذه الموضوعات شروط الولايات المتحدة للانسحاب من العراق ، ومخاطر أمن دول الخليج العربي ، أو مدى تأمين الخليج العربي بوجه عام، وكذا علاقة إيران بحماس ، وحزب الله، وكذلك الحفاظ على الأمن القومي لإسرائيل، كما أنه في مقابلة مع الرئيس ، باراك اوباما ، قبل أسبوع من توليه مهام منصبه ، ومع قرب انتهاء عملية الرصاص المصبوب ، قال إنه سيتعامل مع إيران على أساس محاربة الإرهاب ، سواء مع حماس ، أو حزب الله ، وتأييد إيران لهما ، لكن هذا لا يعني أن إيران باتت تلعب دورًا دوليًا كبيرا .

لإنجاح المفاوضات بين الطرفين الإيراني والأمريكي ، يجب أن تدخل الولايات المتحدة مائدة المفاوضات من موقف قوة ، وإن عمد باراك اوباما ، على أن تُحترم رؤية الإدارة الأمريكية ، وقوتها على هذه المائدة ، وهذا لا يعني أن واشنطن ليست قلقة ، أو لم يسودها فترة توتر من هذه المفاوضات في حال فشلها ، أو وصولها إلى نتائج غير ملموسة، فهناك احتمالات ألا تقوم بإدارة مباحثات مع إيران لمدة ثلاث سنوات قادمة ، مثلاً، أو محاولة عرقلة تخصيب اليورانيوم لإيران ، لكن يبدو أن الأمر يسير بخطى ثابتة نحو تخصيب اليورانيوم لإيران في الخارج !

ستحاول الإدارة الأمريكية إدارة مفاوضات مختلفة هذه المرة مع إيران ، يعني أنها ستتبع سياسة « خد وهات » ، على أن تكون طهران مستعدة ، تمامًا ، لهذه المفاوضات ، أو المباحثات ، و تدخلها بنية طيبة ، وبنية أن يكون هناك تغيير ملموس في الموقف الإيراني تجاه برنامجها النووي ، لكن تجدر الإشارة إلى أن إيران تغيرت إلى حد ما ، منذ منتصف عام ٢٠٠٥ ، حينما اختار الإيرانيون محمود أحمدي نجاد ، رئيسًا للبلاد ، والذي يكره إسرائيل ، ويعمد على حرقها .

فشل الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، في سياساته تجاه إيران وكوريا الشمالية ، منذ عام ٢٠٠٣ ، ولم يقم مباحثات حول وضع كوريا الشمالية ، رغم إدارة كوريا الجنوبية لبعض الجولات الحوارية ، فإنها فشلت خاصة من الإدارة الأمريكية السابقة ، بينما تعززت إيران بشكل قوى مع برنامجها النووي وفشل بوش أمامها ، ما قوى وعزز موقفها النووي ، أيضًا ، وعاد هذا على الموقف الإقليمي لإيران ، وكذلك على قضايا الشرق الأوسط ، بمعنى أنه ترك أثره السلبي على قضايا المنطقة ككل .

في الوقت الذي فشلت فيه الإدارة الأمريكية في عرقلة البرنامج النووي الإيراني ، قامت طهران باستغلال الوقت بشكل جيد جدًا ، وأحسنت استغلاله ، ونجحت في عرقلة الإدارة الأمريكية ، أو تأجيل مباحثاتها إلى أبعد وقت ممكن حتى تستكمل برنامجها النووي ، واعتقد أن طهران نجحت في ذلك ، تمامًا .

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على توقيع عقوبات اقتصادية على إيران ، خارج إطار مجلس الأمن الدولي ، نتيجة لمساندة روسيا الواضحة لإيران حيال إقرار أي عقوبات سابقة لإيران في المجلس ، ورفضها توقيع عقوبات قاسية عليها ، نتيجة لحقها الطبيعي في استخدام الفيتو .

■ تغييرات إقليمية :

كل يوم يمر على إيران ، وهى مستمرة في موقفها النووي بخطى حثيثة ، يقوى ويعزز موقفها ، وموقعها الإقليمي ، والدولي في منطقة الشرق الأوسط ، حيث اعتبر توماس فريدمان من قبل أن إيران ستكون اللاعب الاستراتيجي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، فحتى منتصف عام ٢٠٠٥ ، كان هناك تخوف عربي من قدرات إيران النووية ، وتحولها إلى بعبع نووي كبير ، لكن تغيرت هذه الرؤية ، أو الفكرة العربية تجاه إيران منذ العام الماضي ، حيث ازدادت درجة الخوف ، واعتبروا أن ثمة هجمة إيرانية على المنطقة ، وتحديدًا منذ نوفمبر ٢٠٠٨ ، حينما عقدت قمة أمريكية عربية في شرم الشيخ بمصر ، حضرها كل من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوربي ، والبحرين ، و الأردن ، والمغرب ، والإمارات ، بالإضافة إلى مصر بالطبع ، حيث أعربوا جميعهم عن قلقهم من التمدد الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ، فيما أعربوا ، أيضًا ، عن رغبتهم في وصول مباحثات دول ٥+١ وإيران إلى حلول ناجعة للبرنامج النووي الإيراني ، الذي اعتبروه خطرًا محدقًا للدول العربية ، وللمنطقة ككل .

لقد تركت عملية الرصاص المصبوب أثرًا طيبًا على إيران ، ومؤيديها في العالم العربي ، فقد عززت الحرب على غزة من موقفها الراديكالي ، لأن إيران نجحت في استخدام ذراعها العسكري بالمنطقة ، حركة حماس بقطاع غزة ، في تنفيذ السياسات الإيرانية ، واعتبرت أن نجاح حماس في العملية العسكرية هو نجاح لها بشكل واضح ، كما أن إيران ستعمد خلال المرحلة المقبلة على استخدام مؤيديها من المقاومة الفلسطينية ، سواء تمثلت في حماس ، أو أي تيار فلسطيني آخر ، وكذا التيارات المقاومة في المنطقة في زعزعة الاستقرار ، واستخدامها كورقة ضغط في

الملف الفلسطيني – الإسرائيلي، وكذا ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

يرفض الرئيس باراك أوباما ، دخول المفاوضات مع إيران بدون وضع أجندة معينة ، أو بشروط مسبقة، لكن علينا أن نعترف بأنه مع وضع مصر ، والسعودية ، ودول الاعتدال العربي خططها لإجهاض المشروع التوسعي الإيراني ، فإنه سيثمر ، وسيأتي بنتائج طيبة على الصعيد الإقليمي ، خصوصًا وأن هناك تحركات في هذا المضمار ، كما أن السعودية ، ومصر أدارتا سياسة مغايرة ، أو مختلفة أمام حماس بعد الحرب على غزة ، على اعتبار أن حماس تضر بمصالح مصر ، حتى أن وزير الخارجية المصري ، أحمد أبو الغيط ، صرح غير مرة بذلك ، وتشديده على رفض القاهرة التيار الراديكالي، واختيارها لمسار السلام !

غيرَّت عملية الرصاص المصبوب من معادلة الشرق الأوسط ، رغم أن نتائجها كلها لم تنجل بعد ، نكن لاشك في أن نتائجها ستغير خريطة الشرق الأوسط بأسره . أهم هذه النتائج أنها أفرزت تيارين في العالمين ، العربي والإسلامي ، تيار الاعتدال العربي ، وتيار المقاومة ، أو التيار الراديكالي ، وإن حاولت مصر ، وقطر ، والأردن ، وتركيا وقف الحرب لاستعادة قوة كل منهم الإقليمية على حساب الحرب نفسها .

لكن فرَّقت الحرب بشكل واضح بين التيارين المعتدل والراديكالي ، وان أعربت السعودية عن عزمها الشروع في إقامة مفاعلات نووية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني ، في حين أن التيار العربي المعتدل رأى أنه يجب التصدي للجموح الإيراني ، حتى ولو دخلت الإدارة الأمريكية في حوار مع طهران ، كما أن دول الخليج العربي تعتبر أن هذه الحوار يكمن في تقديم مساعدات إيرانية للإدارة الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان ، مقابل حفظ الأمن لإيران ، وأنه من المحتمل أن تكون صفقة أمريكية ـ إيرانية على حسابهم ككل ، وبأنهم سيكونون خارج الصورة !

■ الخاتمة :

تنظر دول الخليج العربي إلى الحوار الأمريكي ـ الإيراني ، بأهمية كبيرة ، لأنه سيحدد سياسات واستراتيجيات المنطقة بشكل عام ، في المرحلة القادمة ، فاحتمال فرض عقوبات جديدة على إيران يندرج ضمن سياق الدبلوماسية ، أو إتباع السياسة تجاه إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي سياسة لم تبشر بخير ، مع التأكيد على أن هذه المباحثات لن تكون بسيطة أو سهلة ، فقوة إيران قد تعززت بعد عملية الرصاص المصبوب ، ووضحت سياساتها تجاه المنطقة ، والإشارة إلى أن هناك خطورة على الأمن القومي لكل من الولايات المتحدة ، وإسرائيل ، معًا ، من البرنامج النووي الإيراني ، والتوسع الإيراني في المنطقة .

◆◆◆

■ الدراسة الرابعة :

اتجاهات تزايد التسليح في الشرق الأوسط

بقلم يفتاح شابيرا

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر المناطق المشتعلة في العالم، نتيجة لتعدد الخلافات والتوترات في المنطقة إثنيه ، ومذهبية ، ودينية، وصراعات على السلطة والحكم ، بيد أن دول كثيرة في المنطقة ترى أن البرنامج النووي الإيراني هو الأكثر تهديدًا . تفاوتت حدة العمليات الإرهابية في العراق، في عام ٢٠٠٨، ومن المحتمل أن تتغير هذه الرؤية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ، في وقت دخلت القوات الأمريكية والأجنبية في حرب ضروس في أفغانستان ، ومن المحتمل أن تتوسع أكثر .

كانت إسرائيل خلال السنوات الثلاث الماضية تحاول التعاطي مع العديد من المشاكل ، أهمها محاربة الإرهاب والاختلافات حول القدرات العسكرية لدول وقوى ناعمة في المنطقة ، نتيجة لتحول المنطقة إلى مستودع كبير للأسلحة، فقد نشطت حركة بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط، حتى باتت المنطقة المستورد الأول للأسلحة على مستوى العالم ، ولم تعد الحروب الكبرى أو حروب المنطقة حروبًا كلاسيكية على غرار حرب يوم كيبور ١٩٧٣، ولكنها حروب من نوع أخر مختلف .

تعتمد الحروب الحالية على أكثر من جانب مهم، أهمها القدرات العسكرية الزائدة ، والقدرات الاستخباراتية ، وكيفية التعامل بينهما ، ورؤية الأطراف الأخرى المحاربة . وقراءة واقعها وكيفية التعاطي معها .

بدأت دول المنطقة تعتمد على الاسلحة المتقدمة في العالم وتطور من جيوشها ، على غرار إسرائيل التي حصلت على طائرات أف ١٦ المتقدمة ، وكذلك الإمارات ، كما أن

اسعودية ، على سبيل المثال ، حصلت على طائرات « تايفون » المتقدمة ، في حين تنوي إسرائيل شراء الطائرة الأكثر تقدمًا أف ٣٥ ،وسيعتمد سلاح الجو التركي على الطائرة نفسها في المستقبل ، كما تتقدم دول المنطقة استخباراتيًا ، وبدأت تشترى أو تحصل على قدرات تقنية ، وتكنولوجية ، ومخابراتية هي الأولى على مستوى العالم .

دخلت منطقة الشرق الأوسط في نوع جديد من الحروب ، وهى الحروب الإرهابية ، وحروب العصابات ، والميليشيات الصغيرة، مثل عمليات تفخيخ السيارات ، والعمليات الانتحارية ، وهى عمليات اعتمدت عليها تلك الميليشيات بقوة ، لكن تلك العصابات تحاول تطوير نفسها ، بشراء الأسلحة المتقدمة ، أيضًا. وذلك تعاملت بعض الدول الشرق أوسطية مع الأمر وكأن تخزين السلاح هو سلاح للردع ، واشترت بعض هذه الدول أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية ، حيث تقوم إيران وسوريا بشراء صواريخ باليتسية وأسلحة كيماوية بكميات كبيرة ، وربما بيولوجية، أيضًا ، ومن قبل كانت العراق . في وقت تعتمد فيه الدول مثل سوريا على تأييد ميليشيات مثل حزب الله وحماس .

لدى بعض دول المنطقة أسلحة تعود إلى الحرب العالمية الثانية، لكن اعتبرت دول أخرى أن الأسلحة هو ذخر استراتيجي ومصدر مهم لتأمين حياتها، وما جرى في حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، خير دليل ، حيث هدد حزب الله حياة المواطنين الإسرائيليين في شمال اسرائيل خلال الحرب، وقتل منهم الكثيرين، غير أن سوريا، وإيران تتزود كل منهما بكميات كبيرة من الاسلحة .

■ مزايا سوق السلاح :

بانتهاء الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي، والروسي، وانقسام دول المنطقة بشكل عام بين هاتين الكتلتين، انتهت إملاءات الحكومات السوفييتية السابقة، على

حكومات وقادة المنطقة ، وعلى سياساتهم، أيضًا، وعلى صفقات الأسلحة، وكمياتها، و محتوياتها، وانتقلت صفقات الأسلحة بين الدول الكبرى المصدِّرة للأسلحة، وليست الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، فحسب، كما أن التقنيات، والصناعات المحلية، والتطوير، والتكنولوجيا الجديدة، باتت تؤثر، أيضًا، على صفقات ومعدلات مبيعات الأسلحة في المنطقة ككل .

■ الصناعات المحلية ومبيعات الأسلحة بين دول المنطقة :

مجموعة من دول الشرق الأوسط بدأت تقوم بالتصنيع الداخلي لها، وللبيع لدول المنطقة، أيضًا، وأن إسرائيل اعتُبرت الدولة التقنية الأولى في هذه المنطقة، وباتت تحتل المرتبة الرابعة على مستوى العالم من حيث التقنية العسكرية، فقد قامت في العام الماضي بإنتاج حاملة الجنود المدرعة « نمر» ، القائمة على تقنيات الدبابة ميركافا الإسرائيلية المعروفة، وهي الأكثر والأفضل مبيعًا في العالم ، حتى الآن، حيث تعد الدبابة الأولى تقنيًا وعسكريًا في العالم حتى الآن، كما أن إسرائيل تنتج صواريخ جو ـ جو ، وصواريخ مضادة للدبابات، ومضادات ضد الصواريخ ، والقاذفات ، والراجمات، فضلاً عن إنتاجها منظومة الصواريخ « حيتس » المضادة للصواريخ، و « القبة الحديدية » المضادة للصواريخ متوسطة المدى، ومنظومة « كيشيت ديفيد »، أيضًا، ضمن إطار المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ، كما ان الصناعات العسكرية الإسرائيلية تنتج أنواعًا مختلفة من الأقمار الصناعية، منها عاموس للاتصالات ، ومنها « أوفيق » ، و«واروس» ، و « تيسكار » للتجسس، كما تنتج منظومات للقيادة الجوية للطائرات، ولغرف القيادة والتحكم في الطائرة نفسها، ونظم رادار مختلفة جوًا ، وبرًا، فضلاً عن محتوى الطائرة نفسها على منظومة للتجسس والمراقبة، ومع ذلك فإن إسرائيل لا تعتبر من بين الدول المصدرة

لـلأسـلحة داخـل أو ضـمن دول المنطقـة ، أو لـدول الشرق الأوسـط، سـوى تركيـا والقوات الأمريكية الموجودة بالعراق، فحسب ، حيث تستعمل دروعًا للمركبات الإسرائيلية ، والطائرات بدون طيّار من إنتاج إسرائيل.

ثمة دولاً إقليمية قوية في المنطقة منها تركيا التي تقوم بتركيب الطائرة المعروفة إف ١٦، كما أن مصر والأردن اشتريا الطائرة نفسها عبر الأتراك، فأنقرة تبيع حاملات جنود مدرعة ، وخفيفة لدول المنطقة من بينها الإمارات، والأردن ، والعراق.

مـن الـدول المتقدمـة جـدًا في المجـال الأمنـي، والتقنـي العسـكري في المنطقـة الإمارات، خاصة خلال الأعوام العشرة الماضية، حيث أسهبت الإمارات في صرف الأموال على أكثر من جهة حكومية مختصَّة في صناعة التقنية العسكرية، وتتمتع باستثمارات كبيرة بين الإماراتيين أنفسهم، وباستثمارات من قوة « أوفست » أيضًا، كما أن هناك أشخاص ، وشركات كثيرة تعمل في مجال صناعة السلاح ، وتبيع جزءًا منها لدول الخليج العربي نفسها، وتعمل الإمارات بشكل أساسي على صناعة حواض السفن (إيه دي اس بي)، حيث اشترت دول الخليج منها هذه الصناعة مع صناعات سفن لوجستية أخرى، وسفن استطلاعية في الوقت نفسه.

ثمة مشاريع إنتاجية أخرى للإمارات، من بينها إنتاج طرادات بحرية من خلال لخبرة الفرنسية في هذا المجال، وكذلك محاولة إنتاج طائرات بدون طيار، وإنتاج وتطوير مدرعات ، وحاملات جند خفيفة، وتطوير ، وتحديث معدات عسكرية أخرى في الإمارات.

تعتبر مصر من بين دول المنطقة التي تحاول اللحاق بركب الصناعات العسكرية، حيث تقوم بتركيب الدبابة (إبرامز إم ١ إيه ١) ، كما أن كلاً من الأردن، والسعودية

تحاول اللحاق بهذا الركب على استحياء بدون إثبات فعلي، حتى الآن.

الدولة الأكثر تطورًا وتحديثًا لقدراتها العسكرية والإنتاجية هي إيران، فإيران من جانبها تفخر وتتباهى بأنها تنتج كل ما تحتاجه الصناعات العسكرية الإيرانية الداخلية، سواء الجيش، أو قوات الحرس الثوري ، حيث تنتج طهران طائرات ، وغواصات ، ودبابات ، وصواريخ بأنواع مختلفة، وبمدى مختلف، أيضًا، ومن الصحيح أن هناك مبالغة إيرانية في مدى قدرة طهران على إنتاج هذه الأسلحة، لكن لا يجب الاستخفاف بقدرات إيران العسكرية، والإنتاجية في الوقت نفسه! خاصة وان إيران لها باع طويل وخبرات في مجال الطيران ، والفضاء ، والصواريخ . فتنتج طهران صواريخ بكميات كبيرة ، وبمدى طويل ، من بين هذه الصواريخ شهاب ٢ ، وشهاب ٣، والأخير مشابه لصاروخ « نودونج » الكوري الشمالي ، مع التأكيد على أن الصاروخان قاما على أكتاف الخبراء الكوريين الشماليين، لكن منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي ، وإيران تنتج بنفسها أنواع مختلفة من هذه الصواريخ، وهناك تجربة ناجحة أطلقت مؤخرًا لإيران ، وهي صاروخ سجيل (الذي يطلقون عليه عاشوراء)، وهو صاروخ «باليستي» ويعمل بالوقود الصلب، وقد تم تجريب هذا الصاروخ للمرة الأولى ، في نوفمبر ٢٠٠٧، وللمرة الثانية في مايو ٢٠٠٩، لكن يبدو أنه غير عملي ، رغم محاولات إطلاقه المستمرة تلك ، وإن اعتبره الإيرانيون نجاحًا كبيرًا .

فيما نجحت طهران في إطلاق القمر الصناعي « أوميد »، وكذلك سافير ٢، وكلاهما من إنتاج إيراني، والأخير حامل للأقمار الصناعية ، ويعمل بالوقود الصلب. وتسجل إيران نجاحًا جديدًا في مجال عسكري آخر ، وهو المجال البحري، حيث تنتج إيران غواصات صغيرة ، وسفن استطلاع، والسفن الأخيرة تم بيعها

لسوريا، فيما تم بيع صواريخ بر - بحر لحزب الله اللبناني.

■ نقل التكنولوجيا :

من بين الموضوعات المهمة للصناعات العسكرية، نقل التكنولوجيا، لأن نقل التكنولوجيا تقوم على أساسها أي صناعة عسكرية في العالم، كما أن عملية نقل التكنولوجيا ربما تعتمد عليها بعض الدول، وترفضها دول أخرى ، وإن تمت فتتم بين البائع والمشتري، مثلاً مصر حصلت على تكنولوجيا الدبابة إم ١ إيه ١، والأمر نفسه ينطبق على تركيا ولكن على النقيض، حيث ألغت صفقة طائرات عسكرية بمليارات الدولارات مع الولايات المتحدة الأمريكية، لان الأخيرة رفضت تزويدها بمنظومة تقنية للطائرة إيه اتش ١ زد، واشترت تركيا بدلاً منها طائرات اوجوستا تي ١٢٩ من ايطاليا.

■ تحسينات :

ثمة قضية أخرى مهمة لسوق السلاح، وإنتاجه في العالم بوجه عام، وهو إدخال تقنيات، وتحسينات على هذه الأسلحة، خاصة وأن المجال الفضائي، والجوي ازدادت خلاله التحسينات، والتطورات فيه بشكل مخيف، وبات المجال الجوي من أكثر المجالات العسكرية تطورًا، وتحديثًا، فالنظم التقنية القديمة تركب تقنيات حديثة على قدراتها الحالية في الوقت نفسه، وخاصة الجوية منها ، وبالمقارنة بالنصف الأول من العقد الحالي لم تطرأ تغييرات كبيرة ومهمة على السلاح المستخدم ، على عكس الفترة ، أو السنوات القليلة الماضية، كما أنه توجد نظم أخرى لا يمكن تحديثها بالمرّة.

◆◆◆

الدول المصدرة الأساسية للسلاح

■ الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الرقم الأعلى، أو الأكبر لمبيعات الأسلحة في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط، بشكل خاص، فما بين السنوات ٢٠٠٤، و ٢٠٠٧ وقّعت الولايات المتحدة صفقات أسلحة للمنطقة بكميات كبيرة، بقيمة ٢٠,٥٦٦ مليار دولار، لدول المنطقة، باستثناء تركيا، وليس لدول المنطقة شراء الأسلحة فحسب، وإنما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بتقديم مساعدات مالية لشراء الأسلحة منها، وعلى رأس هذه الدول إسرائيل، بالقطع، التي تلقّت في العام الماضي ٢,٤ مليار دولار فقط، وسيرتفع هذا السعر أو القيمة المالية بمرور السنين، وخلال الأعوام العشرة القادمة، أيضًا.

فيما تأتي مصر كثاني دولة على رأس الدول التي تشتري، وتتلقي دعمًا ماليًا من الولايات المتحدة، حيث تتلقى ١,٣ مليار دولارًا في السنة الواحدة، وهناك دول أخرى مثل العراق. تونس، اليمن، الأردن، ولبنان، وهذه الدول تحصل على مساعدات مادية من الولايات المتحدة الأمريكية في شكل منح، أو هبات مالية، وجزء آخر تحصل به على مساعدات عسكرية ممن يتبقى من معدات الجيش الأمريكي.

في أغسطس من عام ٢٠٠٧، أعلن الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، عن عزمه القيام بصفقات أسلحة ضخمة لدول المنطقة، لكسب تأييد هذه الدول ضد السياسات والممارسات الإيرانية في المنطقة، وفي هذه الأثناء أعلن عن استمرار تقديم المساعدات لمصر، وزيادتها لإسرائيل، والصفقات كانت لدول الخليج،

وهي السعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، وعمان ، والإمارات ، بقيمة عشرين مليار دولار، وتبيَّن في العام الماضي أن هذه الصفقة تتمحور حول الدفاع الجوي لمنطقة الخليج العربي، وتتشكل هذه المنظومة من تحسين المنظومة الدفاعية « باتريوت » ، وإدخال منظومة أخرى تدعى «جيم ـ تى » ، وصواريخ « باك ـ ٣ » ، و ستكون دولة الإمارات الدولة الأولى في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ستنصب فيها منظومة الدفاع المضادة للصواريخ « ثاد »، فضلاً عن بيع قنابل موجهة « جي بي اس » ، من نوع « جدام » ، وإن كانت هناك إثارة للجدل في قلب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، حول هذه الصفقة خاصة للسعودية!

تعد الطائرات الأمريكية، السلاح الأكثر مبيعًا ـ خاصة الطائرة اف ١٦ ـ لدول المنطقة (البحرين، ومصر، وإسرائيل ، والأردن، وعمان، والإمارات، وتركيا) كما أن المغرب أعلنت عن نيّتها لشراء النوع نفسه من الطائرات الأمريكية، وبعد ذلك اشترت طائرات مشابهة من إنتاج فرنسي، غير أن الولايات المتحدة قد أمدت كثير من دول المنطقة بالنوع المتقدم من اف ١٦، لكن الإدارة الأمريكية أعلنت مؤخرًا عن نيتها بيع الطائرة المتقدمة اف ٣٥ الى سلاح الجو الإسرائيلي، وخلال الأعوام العشرة القادمة ستدخل اف ٣٥ سلاح الجو لعدة دول في المنطقة.

باعت الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من دول المنطقة مروحيات الأباتشي، وكثير من هذه الدول قامت بإدخال تحسينات على المروحية لتصل الى « ايه اتش ٦٤ دي » ، لكن هذه الدول لم تحصل على الرادار الأمريكي « لونج بو » . والدول التي تستخدم هذه المروحية في الوقت الراهن إسرائيل ، ومصر والسعودية ، والكويت . وفي العامين الماضيين اشترت كل من السعودية ، وإسرائيل ، والمغرب ، والإمارات القنابل من نوع « جدام » ، كما باعت الولايات المتحدة طائرة الحاويات « سي ١٣٠

جيه » ، وطائرات المراقبة والتجسس ، وهى طائرة محسنة« اى ٢ سي » وتستخدمها مصر ، والإمارات ، والتي أجريت عليها بعض التحسينات .

اشترت مصر من الولايات المتحدة الأمريكية معدات تستخدم لسلاح البر المصري ، فقد قامت بشراء الدبابة ابرامز ام ١ ايه ١ ، حيث تعتبر المصدر الرئيسي لبيع هذا النوع من الدبابات ، وتلتها العراق التي تعتبر الشاري الثاني بعد مصر، حيث اشترى بالإضافة إلى هذه الدبابة حاملات جنود مختلفة الأنواع للجيش العراقي.

ليس للولايات المتحدة الأمريكية باع طويل في المجال العسكري البحري، وإن كانت مصر قد طلبت منها شراء ثلاث سفن حربية مؤخرًا ، كما طلبت إسرائيل شراء السفينة « ال سي اس » ، فواشنطن تبيع منظومات ، وتقنيات بحرية لسفن أخرى لم تصنع في الولايات المتحدة ، حيث طلبت الإمارات شراء صواريخ رام المضادة لصواريخ بحر – بحر، لطرادات « بينونا » الفرنسية أو الطرادات التي بنيت في فرنسا ، وستصنع أو تستكمل في الإمارات نفسها.

■ **روسيا :**

مع مطلع القرن الواحد والعشرين، كان يبدو أن روسيا قد عادت بقوة لتشغل مكانها في أسواق السلاح في الشرق الأوسط. إذ وقعَّت موسكو صفقة كبيرة بقيمة ٧ مليارات دولار مع الجزائر قبل ثلاث سنوات، تقريبًا، كمؤشر مهم على عودة روسيا إلى الساحة العالمية مرة اخرى في سوق السلاح. اشتملت الصفقة على نظم دفاع جوي، وعلى دبابات تي ٩٠ ، وطائرات حربية متقدمة من نوع ميج ٢٩ اس ام تي ، و سو ٣٠. وعلى الرغم من توقيع الصفقة ، فإنها ما تزال تواجه مصاعب شتى في إتمامها ، فقد أعاد الجزائريون طائرات ميج ٢٩ التي بيعت، وطلبوا إلغاء عقد

نرائها ، لأنها لم تخضع للمعايير المطلوبة. ولم تتحقق صفقات سلاح كبيرة أخرى حتى الآن، ما عدا صفقات ضخمة مع سوريا وإيران، تثار مرة بعد أخرى لكنها لا تتحقق.

في هذه الأثناء تزود روسيا دول المنطقة بنظم دفاع جوي خاصة ، مثل نظم صواريخ مضادة للطائرات متحركة لمدى قصير ، من نوع تور – أم ١ ، ونظام انتسير اس – ١ ، وهو نظام صغير متحرك مزود بمدافع وبصواريخ للدفاع عن قطة ، قد بيعت للإمارات العربية ولسوريا ، ونظام اس ٣٠٠ بي ام يو – ١ (وهو ظام صواريخ مضاد للطائرات متقدم لمدى بعيد)، وعدت به إيران في هذه الأثناء كن ما يزال من غير الواضح هل ستتحقق الصفقة أم لا ؟ ونظم أخرى من إنتاج روسيا تباع لدول المنطقة هي مروحيات خفيفة وطائرات نقل.

حاولت روسيا أن تضع لها موطئ قدم في منطقة الشرق الأوسط من جديد، وهي الخطوة المختلفة التي خططت لها روسيا ، كجزء من جهودها للعودة للمنطقة ، مثل اقتراحها تزويد لبنان بالمجان ، بعشر طائرات حربية من طراز ميج ٢٩. ولما كان سلاح الجو اللبناني لم يطير طائرات حربية منذ حرب لبنان الأولى (وأصبحت الطائرات التي كان يملكها قديمة جدًا) ، فإن معنى الاقتراح (إذا وافقت حكومة لبنان على قبوله) هو إقامة نظام مساعدة للتوجيه ، والصيانة ، وسائر مهمات الطيران التي يحتاج إليها لاستعمال قاعدة جوية حربية، سيمكث بها بضع عشرات من الضباط والجنود الروس.

في هذه الأثناء ، كما يبدو تتقدم خطط روسيا لاستعمال وتحسين منشآت في ميناء طرطوس السوري، حتى يكون لها قاعدة صيانة ثابتة لسفن الأسطول الروسي التي تعمل في البحر المتوسط.

■ دول الاتحاد الأوروبي :

للدول الأوروبية تاريخ طويل من العلاقات العسكرية بدول الشرق الأوسط ، بل إن دولاً كثيرة في الشرق الأوسط رأتها بديلاً أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية ، لان المعدات والأسلحة الأوروبية من جهة تعد معادلة في نوعيتها للمعدات الأمريكية (لا كالمعدات الروسية التي تعد أقل من الأمريكية جودة)، ومن جهة أخرى لا تنطبق عليها قيود قد تفرضها دولة عظمى كالولايات المتحدة على استعمالها. وبالتالي تم شراء أسلحة ومعدات عسكرية أوروبية مع شراء معدات أمريكية في الوقت نفسه ، أحيانًا، بتنافس شركات أوروبية وأمريكية في المناقصات نفسها.

تعتبر أكبر صفقة لدولة أوروبية مع دولة في الشرق الأوسط ، هي شراء السعودية لطائرات تايفون، فالحديث عن صفقة ضخمة تقدر قيمتها بسبعة مليارات دولار (لم تنشر قيمتها الدقيقة بعد)، بين الحكومة السعودية وشركة بي ايه أي البريطانية ، لشراء ٧٢ طائرة تايفون (تشترك أكثر من دولة في صناعة الطائرة ، عبر مجموعة اتحاد شركات من عدة دول أوروبية منها ألمانيا، وإيطاليا ، وإسبانيا). أثارت هذه الصفقة جدلاً شديدًا في بريطانيا على خلفية اتهام الشركة بتقديم رشوة ، كان توقيع الصفقة ممكنًا بعد أن توقف تحقيق الفساد مع الشركة بأمر من رئيس الحكومة ، توني بلير.

في المقابل ، لم تنجح فرنسا في بيع طائرات حربية أخرى في الشرق الأوسط ، حيث فشلت جهودها لبيع المغرب طائرة رافيل، عندما قرر المغرب نهائيًا ان يشتري طائرة (إف ١٦) الأمريكية. وفي المجال البحري اشترت الجزائر ، والمغرب من الفرنسيين فرقاطات من طراز فريم. وكما سبق ذكره فان اتحاد الإمارات قد اشترت سفنًا من إنتاج فرنسي ، وأنه يبني بنفسه هذه السفن ، وكذلك فعلت الكويت في السنوات الأخيرة.

صفقات السلاح المهمة في المنطقة

منطقة الخليج

■ السعودية:

تشعر العربية السعودية في السنين الأخيرة بأنها مهددة بزيادة إيران قوتها العسكرية، وبنشاط تنظيم القاعدة داخلها. في الوقت نفسه تمتعت في السنين الأخيرة بزيادة إرباح النفط، ما دفع هذان السعودية إلى جولة جديدة من زيادة القوة العسكرية بقدر كبير في المنطقة، حيث عزمت ورأت السعودية، كدول أخرى في الخليج أن توزع صفقات سلاحها بين عدة دول مختلفة، كي لا تكون متعلقة بدولة واحدة ومرهونة بها. وهكذا فإن الجيش السعودي مزود بمعدات من إنتاج لولايات المتحدة الأمريكية، وبمعدات من إنتاج فرنسي، أما سلاح الجو فسيستعمل طائرات من إنتاج الولايات المتحدة وبريطانيا، معًا. أكثر الصفقات بروزًا في السنوات الأخيرة في نطاق عمل السعودية على زيادة قوتها العسكرية، كانت صفقة شراء ٧٢ طائرة تايفون، اشترتها من بريطانيا بقيمة ٩ مليارات دولار.

مع شراء هذه الطائرات الجديدة استحضرت العربية السعودية في الوقت نفسه تحسينًا لطائرات تورنادو، ولطائرات أف ١٥ اس، التي تمتلكها، وتشتمل طلبات سلاح أخرى على دبابات ام ١ ايه ٢، من الولايات المتحدة، وعلى تحسين دبابات موجودة، وهذه الصفقة قيمتها نحو ٣ مليارات دولار. الصفقة الوحيدة التي نشرت إلى الآن، في نطاق اقتراح الرئيس بوش المساعدة العسكرية للسعودية، والتي نشرت، في يوليو ٢٠٠٧، اشتملت على شراء قنابل موجهة جي بي اس، من طراز جدام. قلنا سابقًا أن هذه الصفقة أثارت خلافًا سياسيًا في الولايات المتحدة،

وأثارت حفيظة الأمريكيين ، لكنها لم تواجه أخر الأمر معارضة الكونجرس.

نذكر أنه بسبب كون الدخل الحقيقي للسعودية يكاد تكون متعلقًا بالنفط وحده ، فإنه من الممكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الحالية في احتمال تحقيق هذه الصفقات كلها أو بعضها.

■ إيران:

على الرغم من أن إيران في مسار متواصل لزيادة قوتها العسكرية، وبرغم أن الأنباء عن صفقات شراء كبيرة مع روسيا يتكرر نشرها في وسائل الإعلام، فإنها لم تتحقق إلى الآن. في الصفقات الأخيرة لإيران مع روسيا بيعت في الأساس نظم دفاع جوي: فقد حصلت إيران في المدة الأخيرة على ٢٩ نظام صواريخ مضادة للطائرات لمدى قصير ، من طراز تور – أم ١ ، وقد تحصل ، أيضًا، على عدة نظم مضادة للطائرات من طراز بانتسير اس – ١ ، التي بيعت لسوريا. كذلك نشر في الأشهر الأخيرة أن روسيا وافقت على تزويد إيران بنظم دفاع جوي بعيدة المدى من طراز اس ٣٠٠ – بي ام يو – ١ (برغم الضغوط التي استعملت على روسيا لمنعها من بيع إيران هذه الصواريخ).

في الوقت نفسه ما تزال إيران في زيادة قوتها على أساس إنتاج وتطوير ذاتيين. ففي مجال الصواريخ بعيدة المدى ، أحرزت إيران تقدمًا في اتجاهين مختلفين: على أساس تكنولوجيا الوقود السائل ، تم تطوير حامل الأقمار الصناعية سفير اوميد، وهو صاروخ ذو جزئين، استعمل لإطلاق كبسولات البحث من طراز كافوشجار ، ولإطلاق القمر الصناعي اوميد ، في شهر فبراير ٢٠٠٩ . في الوقت نفسه يعمل الإيرانيون على تطوير صاروخ أرض – أرض ذي جزئين، يعمل بالوقود الصلب ، ومخصص ليصل إلى مدى ٢٠٠٠ كيلومتر. هذا الصاروخ الذي سمي على التوالي

عاشوراء ، وسجيل ، وغدير – تم تجريبه أول مرة ، في نهاية عام ٢٠٠٨، ويمكن أن يدخل خدمة العمليات في غضون بضع سنين.

إن تقدير قدرة الإيرانيين الحقيقية في المجالات الأخرى يبدو أصعب ، فمن جهة تنشر صباح مساء أنباء عن تطوير نظم سلاح عصرية، دبابات ، وناقلات جنود مدرعة ، وطائرات حربية ، ومروحيات ، وصواريخ بحر – بحر، وجو – جو ، ومضادات للطائرات ، وغير ذلك؛ ومن جهة أخرى يبدو إن إيران غير قادرة على أن تنتج بكميات كبيرة كل الأنواع والطرز التي تتفاخر بإنتاجها. لا شك في أنها تملك قدرة على إنتاج عدة طرز من صواريخ مدفعية، وربما صواريخ مضادة للدبابات ، وصواريخ بحر – بحر (أصلها أنواع روسية أو صينية)، لكنه لا توجد أدلة على أنها تنتج طائرات حربية ذات قدرات حقيقية للمواجهة في معركة عصرية.

■ **العراق :**

العراق في طريقه لإقامة جيشه من جديد ، استمر هذا الأمر وقتًا أطول مما كان متوقعًا، وبصحبته مشكلات كثيرة من تجميد القوة البشرية الملائمة، والفساد المتصل بصفقات شراء مريبة ، وغير ذلك. في مجال الشراء يعمل جيش العراق في شراء النظم الأكثر أساسية للجيش ، لأنه لم يبقَ في واقع الأمر شيء من معدات جيش العراق القديم. تشترى في الأساس ناقلات جنود مدرعة – من طرز مختلفة ، ومصادر مختلفة. وتزود سلاح الجو العراقي في الأساس بطوافات ، وبطائرات نقل. فيما اشترت العراق في السنوات الأخيرة طائرات استطلاع خفيفة من الولايات المتحدة ، والأردن، وناقلات جنود مدرعة (ريفا) من جنوب إفريقيا، وناقلات جنود مدرعة بي ام بي ١ ، ودبابات تي ٧٢ من فوائض الدول التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي.

في نهاية ٢٠٠٨ ، قدمت عدة صفقات حتى يجيزها الكونجرس الامريكي، لشراء بقيمة بضعة مليارات من الدولارات – دبابات ام ١ ، وبضع مئات من ناقلات الجنود المدرعة سترايكر ، وناقلات جنود مدرعة جارديان، وطائرات تدريب ، من طراز ايه تي – ٦ بي ، وطوافات بيل ٤٠٧ مسلحة بصواريخ هيلفاير، لكن ستنفذ هذه الصفقات إذا تحققت في مدة خمس سنين على الأقل.

■ الإمارات:

كانت القوات المسلحة الإماراتية إحدى الجيوش التي قويت كثيرًا في السنوات الأخيرة، وما تزال مستمرة على زخمها في التسليح ، حيث تفضل الإمارات، مثل دول أخرى في الخليج العربي ، تنويع مصادر شرائها ، فهي تشتري في الأساس من الولايات المتحدة ، وفرنسا، لكنها لا تحجم عن صفقات شراء كبيرة من روسيا ، أيضًا .

بعد أن وقف التسلح بالطائرات الحربية الحديثة (تزود الإمارات بـ ٦٣ طائرة ميراج ٢٠٠٠ - ٩، من فرنسا) و ٨٠ طائرة أف ١٦ اي – اف، من طراز طور من أجل الإمارات نفسها ، من الولايات المتحدة تحديدًا ، ما تزال الإمارات مستمرة في شراء الأسلحة في مجال الجو ، والبحر ، والدفاع الجوي. وقد وقعت صفقة لتحسين ٣٠ طوافة أباتشي ، لتصبح من طراز اي اتش – ٦٤ دي، واستحضرت ٣ طائرات تزويد بالوقود من طراز ايرباص ايه ٣٣٠. ويتم في المجال البحري منذ عدة سنين مشروع سفن « بينونا » ، بنيت الأولى منها في أحواض سفن سي ام ان في فرنسا. وسيبنى سائر السفن في أحواض ايه دي اس بي في أبو ظبي. برغم التخطيط الفرنسي ، والبناء المحلي – سيكون جزء من السلاح على هذه السفن من إنتاج الولايات المتحدة ، مثلاً استحضرت الإمارات من أجل تلك السفن ، نظم

صواريخ رام من إنتاج شركة رايثيون الأمريكية لمضادة الصواريخ البحرية.

في مجال الدفاع الجوي يفترض أن تستوعب الإمارات في القريب نظم بانتسر س – ١ ، من إنتاج روسيا ، وهي نظم متحركة طورت في روسيا بحسب طلب من لإمارات ونفقتها ، لكن كل الاستثمارات في نظم الدفاع الجوي ، ومضادة الصواريخ ستقوم به الإمارات في السنوات القريبة في صفقات ضخمة ، بقيمة ٩ مليارات دولار، ستشتمل على تحسين بطاريات الباتريوت ، التي تمتلكها الإمارات ، وشراء صواريخ باك – ٣ (لتثبيط الصواريخ) من أجل هذه البطاريات.

إن قيمة صفقة شراء الصواريخ من طراز ثاد ، من إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ٧ مليارات دولار. ولما كان دخل الإمارات يعتمد اعتمادًا كبيرًا على إيرادات النفط، فمن الممكن أن تؤثر الأزمة الاقتصادية الحالية على احتمالات تحقيق هذه الصفقات كلها أو بعضها.

بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط

■ مصر:

تتلقى مصر مساعدات عسكرية دائمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، قيمتها ١,٣ مليار دولار كل عام، يضمن اتفاق وقّع ، في أغسطس ٢٠٠٧ ، لمصر استمرار هذه المساعدة حتى سنة ٢٠١٨ ، على الأقل ، واستمرار القدرة على شراء سلاح من إنتاج الولايات المتحدة بلا خوف من تقلبات الاقتصاد العالمي . تشتمل صفقات شراء مصر الرئيسية في السنوات الأخيرة على شراء طوافات اباتشي ايه اتش – ٦٤ دي (وإن لم يوافق لهم إلى الآن على شراء رادار لونج بو المركب في الطوافة) ، وشراء دبابات ام ١ ايه ١ ، أخرى تركب في مصر. منذ بداية شراء الدبابات من هذا الطراز ، أنهت الصناعة المصرية تركيب ٨٨٠ دبابة كهذه، وتشتمل الصفقة الأخيرة التي

تتحقق الآن على ١٢٥ دبابة أخرى.

مع ذلك لم تتخلَ مصر عن حرية شراء السلاح من مصادر أخرى على حسب حدودها المالية، وهي تتم اتصالات لتشتري من ألمانيا غواصات من طراز ٢١٤، وفي الوقت نفسه ، جودَّت روسيا نظم دفاع جوي قديمة اشترتها مصر من الاتحاد السوفييتي ، في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي .

■ **إسرائيل:**

تتمتع إسرائيل بمساعدات عسكرية أمريكية تقدر ب ٢,٤ مليار دولار كل عام . هذا المبلغ معد كله ، تقريبًا، لزيادة القوة العسكرية ، على حسب اتفاق وقَّع مع الولايات المتحدة ، في أغسطس ٢٠٠٧، ستزيد هذه المساعدة بالتدريج ، حتى عام ٢٠١٨ ، لتصل إلى ٣٠ مليار دولار. بسبب ذلك أصبح ازدياد قوة إسرائيل العسكرية مسارًا متصلاً ثابتًا، بغير « قفزات » حادة ، وعلى ذلك فإن إسرائيل أقل تأثرًا من دول أخرى بالأزمة الاقتصادية العالمية.

بناء على تداعيات حرب لبنان الثانية ، فقد أنفق الجيش الإسرائيلي مبالغ كبيرة على تجديد احتياطيه من السلاح والذخيرة، وفي هذا الإطار ، أيضًا ، اشترت إسرائيل كميات كبيرة من الأسلحة، مثل قنابل صغيرة خارقة للملاجئ من نوع جي بي يو – ٣٩ ، وقنابل جدام (موجهة بالأقمار الصناعية).

فيما يتصل بصفقات الشراء الكبيرة، أنهت إسرائيل استيعاب مائة طائرة « العاصفة » (اف ١٦ اي) كلها، وكذلك ٥ طائرات « نحشون » (جي ٥٥٠ جولفستريم)، بعضها لمهمات تجميع المعلومات الاستخباراتية (تم استيعابها في سلاح الجو تحت اسم « عيتام »)، وبعضها لمهمات المراقبة والسيطرة الجوية (وهذه استوعبت في إسرائيل تحت اسم « شبيط »). وهي الطائرات التي اشترتها إسرائيل

من الولايات المتحدة، سنة ٢٠٠٥، لكن النظم المختلفة التي تحملها أنتجت ورُكبت في إسرائيل.

أعلنت إسرائيل عن نيتها تزويد قواتها العسكرية في العقد القادم بطائرات أف ٣٥، لكن ما تزال تجري مفاوضات حول شروط الصفقة، والى ذلك طلب سلاح الجو التزود بطائرات نقل متقدمة ، من طراز سي ١٣٠ جي – وقدمت إسرائيل طلبًا رسميًا للتزود بـ ٩ طائرات من هذا الطراز ، بقيمة ٩ , ١ مليار دولار. كذلك سيستبدل سلاح الجو بطائرات التدريب من طراز « تسوكيت » ، التي تستعمل في سلاح الجو منذ أكثر من أربعين سنة، وطائرات تي – ٦ تكسان « عفروني » من إنتاج الولايات المتحدة.

في المجال البحري اشترت اسرائيل غواصتي (دولفين) أخريين، تبنيان في ألمانيا، مع إمكانية التزود بطرادات الـ (سي أس) من الولايات المتحدة – وهي صفقة قيمتها ٩ , ١ مليار دولار.

تقوم إسرائيل بزيادة قدراتها العسكرية في عدد من المجالات العسكرية ، معتمدة على قدرة تطوير وإنتاج ذاتيين. أولاً: نظم مضادة للصواريخ الباليستية ، والقذائف الصاروخية، حيث قررت إسرائيل أن تشتري بطارية «حيتس» أخرى ، غير الاثنتين العاملتين، وفي الوقت نفسه يجري تطوير على مشروع حيتس الحالي ، حتى يمكنه مواجهة أي تهديدات للصواريخ ذات المدى البعيد بنجاح كبير . كذلك تنفق إسرائيل على ثلاثة مشاريع أخرى للدفاع الفعال. اثنان منها تطوير وإنتاج ذاتيان – نظام « مقلاع داود »، المعد لمواجهة القذائف الصاروخية ، والصواريخ ذات المدى المتوسط من ٤٠ إلى ٢٠٠كم (والقصد هنا في الأساس لصواريخ ثقيلة كتلك التي أطلقت من لبنان في سنة ٢٠٠٦)، ونظام « القبة الحديدية »، المُعد لمواجهة القذائف

الصاروخية ، والصواريخ ذات المدى القصير ، مثل القسام ، وجراد والتي أطلقت من غزة ، ولبنان. يفترض أن تدخل هذه النظم الدفاعية حيز الأعمال الأولى في السنين القريبة. والمشروع الثالث هو نظام فولكن فلينكس، المعتمد على مدفع ذي تردد إطلاق عالٍ، استقر الرأي مؤخرًا، على شرائه من الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيًا : ما تزال إسرائيل تطور مجالها الفضائي، ففي عام ٢٠٠٧ أطلق القمر الصناعي « أفيك ٧»، الذي أعد ليحل محل « أوفيك ٥» القديم، وفي بداية ٢٠٠٨ أطلق (بحامل أقمار صناعي هندي) ، القمر الصناعي التجسسي تكسار ، الذي يمكنه جمع معلومات استخباراتية ترى ليلاً ونهارًا ، وفي كافة الأحوال الجوية السيئة.

ثالثًا : لا يوجد لإسرائيل في مجال الطائرات بدون طيار أي منافسة، وتم في المدة الأخيرة في سلاح الجو استيعاب طائرات بدون طيار ذات قدرة بقاء طويلة ،وعلى ارتفاع عال من طرازي « شوفال » ، و « ايتان ». وكلاهما قادر على مهمات طويلة – أكثر من ٤٠ ساعة، وسيستعملان لمهمات استطلاع وجمع معلومات استخباراتية ، إلى جانب الطائرات الصغيرة بدون طيار ، حيث يتزود الجيش الإسرائيلي بطائرات صغيرة من هذا النوع، من طراز سكايلارك إي من إنتاج شركة ألبيت. وهي طائرات صغيرة بدون طيار، بسيطة ، وسهلة الاستعمال، يستعملها جنود الوحدات المقاتلة لجمع المعلومات الاستخباراتية « وراء التل » ، على مدى قصير حتى ١٠كم . وفي الفترة الأخيرة تم انتخاب الطراز سكايلارك اي ال ايه ، وهو ذو قدرة بقاء محدود ، كطراز لتتزود به وحدات عسكرية إسرائيلية.

رابعًا: أرادت إسرائيل التزود بنظم سلاح من إنتاج ذاتي في مجال القوات البرية ، وذلك نتيجة حتمية من دروس حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، حيث عمدت إسرائيل

على التزود بناقلة الجنود المدرعة « نمر » ، المبنية بحسب مخطط الدبابة « مركافاه » . والى ذلك ستزود دبابات المركافاه الطراز ٤، وناقلات الجنود المدرعة « نمر » ، في المستقبل ، بنظام دفاع فعال مضاد لصواريخ مضادة للدبابات، هو نظام « معطف الريح » (تروفي).

■ **سوريا :**

منذ سنوات طويلة ، ولم تشترِ سوريا نظم سلاح رئيسية من مصادر خارجية، فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي لم يشتر السوريون ولو طائرة حربية واحدة ، أو سفينة واحدة ، في مقابلة ذلك، اختار السوريون الاعتماد على نظام صواريخ أرض – أرض، الذي ما يزالوا يطورونه بمساعدة إيران، وإن يطوروا كذلك قدرات غير تقليدية ولا سيما السلاح الكيماوي.

بدأ السوريون في السنين الأخيرة يعمدون على التزود بنظم كبيرة لصواريخ مضادة للدبابات ، وصواريخ مدفعية أكثرها من إنتاج محلي ، أيضًا. كان نجاح حزب الله في صيف ٢٠٠٦ ، درسًا تعلمه السوريون وتبنوه، وبخلاف جميع دول المنطقة تقريبًا، اختاروا إقامة أمنهم على القدرة على تهديد سكان العدو المدنيين بسلاح مائل المسار ، وبأعداد كبيرة ، وعلى نظم صواريخ مضادة للدبابات ثقيلة، تمكنهم من الدفاع الفعال والنشط والقوي، وتكبيد العدو (إسرائيل) خسائر فادحة بهجوم بري نظامي عليهم.

■ **الأردن :**

الأردن إحدى الدول التي تتمتع في السنوات الأخيرة بمساعدات عسكرية كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ، أيضًا ، وإن كانت بصورة أقل كثيرًا من تلك التي تتمتع بها ، مثل إسرائيل ، ومصر. تشتمل صفقات شراء السلاح الأردنية في

السنوات الأخيرة على زيادة مقدار قوات طائرات أف ١٦ ايه – بي، بشراء طائرات مستعملة من هولندا، وبلجيكا. وسيتم تحسين طائرات أف ١٦، استوعبت في الماضي لمساعدة تركيا.

شمال إفريقيا

■ الجزائر:

تحاول الجزائر إتمام صفقة شراء كبيرة (نحو من ٧ مليارات دولار) من روسيا، فيما حصلت الجزائر في هذه الصفقة على دبابات تي ٩٠، وعلى طائرات حربية من طراز ميج ٢٩ اس ام تي، وسوخوي ٣٠، ومن المفترض أن تحصل في المستقبل أيضًا، على نظم صواريخ مضادة للطائرات من طراز اس – ٣٠٠ بي ام يو – ٢، لمدى طويل، وعلى نظم مضادة للطائرات من طراز بانتسر للدفاع، وعلى طائرات تدريب من طراز ياك – ١٣٠. وكما سبق ذكره، فإن سلاح الجو الجزائري قد أعرب في العام الماضي عن عدم رضا عن طائرات ميج – ٢٩، التي حصل عليها، وأعادها إلى روسيا مرة أخرى، لكنه سيحصل عوضًا عنها على طائرات سوخوي ٣٠ ام كي ايه أخرى، أو على طائرات ميج ٣٥.

لا تكتفي الجزائر بشراء السلاح بالصفقة الضخمة مع روسيا، وهي إحدى صفقات البيع الكبرى لروسيا في السنوات الأخيرة. فهي ترغب في مجالها البحري أن تشتري من الغرب ٤ فرقاطات بحرية، حتى أن بعض الدول ستدخل في منافسة لبيع هذه الفرقطات، وهي فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا. كذلك تتمتع الجزائر بمساعدة عسكرية قليلة من الولايات المتحدة (بقيمة عامة بلغت ٧٠٠ ألف دولار في سنة ٢٠٠٨)، واشترت من الولايات المتحدة وسائل للرؤية الليلية وطائرات تجسس بيتشكرافت ١٩٠٠ دي.

■ الخاتمة:

في تقرير مشابه كتب لنشرة عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ من « الميزان الاستراتيجي » بحث مطول حول تأثير « ثورة الشؤون العسكرية » (ار ام ايه) في جيوش المنطقة، في تلك الفترة كانت جيوش المنطقة ما تزال تحت التأثير الذي تركته فيها عملية تحرير العراق ، في ٢٠٠٣ ، عندما تم تدمير الجيش العراقي ، تمامًا، ذو الوحدات الثلاثة والعشرين في خلال أسابيع قليلة، و على يد جيش حديث أصغر كثيرًا، استعمل القوة الجوية ، والسلاح الدقيق، واظهر سيطرة استخباراتية تامة على ساحة القتال في العراق.

منذ عام ٢٠٠٣ ، أو الحرب على العراق، ارتفعت أسهم القتال غير المناسب، ففي الحرب التي جرت بين اسرائيل وحزب الله ، وإسرائيل وحماس ، تم التأكيد على قدرة قوة صغيرة، شبه نظامية، مسلحة بقذائف صاروخية مدفعية على بث الإرهاب في السكان المدنيين للعدو، وهي تحارب داخل مناطق سكنية، وتتمتع بغطاء مدني.

مع ذلك تغيرت الأمور في مجال شراء الاسلحة العسكرية تغيرا قليلا ، وكما شرحنا من قبل، فإن صفقات السلاح هي صفقات طويلة المدى ، وتمر سنوات منذ اتخاذ قرار شراء دولة ، أو نظام حكومي حتى دخوله الخدمة، وبالتالي من الممكن أن يمر زمن طويل حتى تقرر الدولة شراء أسلحة أخرى تحل محل ما تم الاتفاق عليه ، لذلك من الصعوبة أن نتوقع تغييرًا فوريًا في مجال شراء الاسلحة .

يشار إلى أن كل من اسرائيل وسوريا قد استفادا من دروس حرب لبنان الثانية ، والتي بدأت تعطي ملامحها سريعًا ، فإسرائيل ما تزال بطبيعة الأمر تتزود بطائرات حربية متقدمة، وبطائرات تجسس وإنذار وبقدرات أقمار صناعية، وأسرعت في

التزود بنظم مضادة للقذائف الصاروخية ، وبناقلات جنود مدرعة ، وبمدرعات، رغم أنه عفا عليها الزمن . ومع ذلك أظهرت ضرورتها في مواجهة غير متناسبة مع لاعبين ليسوا بدول، تسلحوا بشكل جيد ، وأسرعت سوريا من جانبها ، بزيادة نظام قوات القذائف الصاروخية ، ومضادات الدبابات عندها. وما يزال حزب الله وحماس وهما لاعبان ليسا بحجم دول كبيرة، او بقدرات عسكرية غير مناسبة ، في زيادة قوتهما في المجالات نفسها.

يبدو أنه سينشأ في السنين القريبة في الشرق الأوسط توازن في عملية شراء الأسلحة، من حيث القدرة على شراء الأسلحة ، بنظم سلاح موجهة ، ودقيقة، وإنذار جوي ، واستخبارات، حتى لو لم تنجح أي دولة في استغلال هذه الأسلحة . وستظل أهمية وسائل مكافحة الإرهاب، ومضادات القذائف الصاروخية ، والصواريخ ، وتحصين السكان المدنيين ، تزداد مع زيادة تهديد الإرهاب ، وحرب العصابات ، والميليشيات في الداخل ،والخارج في دول المنطقة.

نهاية، يبدو إن الأزمة الاقتصادية العالمية ستترك آثارها ، إن عاجلاً أو أجلاً ، فقد تركت أسعار النفط التي هبطت هبوطًا حادًا في النصف الثاني من ٢٠٠٨ ، أثرها الكبير في قدرة الدول المنتجة للنفط على شراء الأسلحة ، وقد تعاني دول لا نفط فيها في المنطقة من مساعدة ، أو منح ، أو هبات الدول المساعدة الكبرى ، كما ان المساعدات العسكرية التي تحصل عليها بضع دول في المنطقة من الولايات المتحدة مثل إسرائيل ، ومصر ، والأردن ، ولبنان، من الممكن أن تتأثر مستقبلاً، فاليوم تضمن الاتفاقات هذه المساعدات الثنائية لإسرائيل ومصر باتفاق لعشر سنوات قادمة ، لكن من الممكن إن تؤدى تداعيات الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة إلى ضغط سياسي لإلغاء هذه الاتفاقات، أو تقليصها.

الباب الرابع

التدخل الدولي

■ **الدراسة الأولى:**

- التورط الدولي في الشرق الأوسط .

روني بيرت وليمور سمحوني

■ **الدراسة الثانية:**

- عمليات القاعدة والجهاد العالمي .

يورام شفيتزر

■ **الدراسة الثالثة:**

- الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على إسرائيل ودول المنطقة.

صموئيل ايفن ونيتسان فيلدمان

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

■ الدراسة الأولى :

التورط الدولي في الشرق الأوسط

بقلم : روني بيرت وليمور سمحوني

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأجنبية الوحيدة التي تعد بمثابة البلد الأكثر تورطًا في الشرق الأوسط ، لأن الكثير من الدول العالمية الأخرى تخشى التورط مثلها في المنطقة ، وتحاول أن تتجنب سلبياتها ، وتتوخى الحذر في عدم الانغماس في مشاكل ومعضلات دول الشرق الأوسط، فقد كانت هناك روابط اقتصادية ، وسياسية ، وعسكرية للدول الأجنبية في المنطقة ، فالكثير من دول العالم لا تريد التورط في الانغماس في مستنقع الشرق الأوسط ، كالإدارة الأمريكية .

تدير الدول الأوربية سياسة معروفة تجاه بلدان الشرق الأوسط ، وتتخذ من الولايات المتحدة مثالاً حيًا لهذه السياسة ، ولا تريد بدورها الانغماس الكبير في مشاكلها المعقدة ، رغم أن الاتحاد الأوربي يغير من جلبابه كل ستة أشهر بتولي دولة من دوله رئاسة الاتحاد الأوربي ، لكن يبدو أن سياسة الاتحاد تسير بخطى واحدة وحثيثة ، وربما ثابتة تجاه الشرق الأوسط، وتحاول أن تقف بين القطبين الأمريكي والروسي في المنطقة ، ولا تضع قدمها حتى توحل فيها في المنطقة ، ولكنها تختار بعناية المكان الذي تحط فيه بحسب المصالح المشتركة مع هذه الدولة ، فما تزال سياسة رئيس الوزراء البريطاني السابق ، تونى بلير ماثلة في الأذهان ، ومن بعده الرئيس الفرنسي ، نيكولاي ساركوزي ، فتحاول دول الاتحاد الأوربي إتباع السياسية والطرق الدبلوماسية الأمريكية تجاه تعاملها مع بلدان الشرق الأوسط .

يدرك الاتحاد الأوربي مدى العداء بين روسيا وأمريكا ، وخاصة تجاه منطقة الشرق الأوسط ، وما بينهما من مصالح مشتركة في المنطقة ككل ، مثل محاربة الإرهاب « الإسلامي » ، أو مواجهة المخاطر النووية بالمنطقة ، وإن كانت موسكو تعمد على إتباع سياسة خاصة بها في الشرق الأوسط ، رغم ارتباطها بالولايات المتحدة بالقضايا سالفة الذكر . كانت منطقة شرق أوربا تعمد موسكو على ألا تغزوها الولايات المتحدة ، وتؤثر على حديقتها الخلفية في هذه البلدان ، بيد أن موسكو تحاول العودة بقوة مرة أخرى إلى منطقة الشرق الأوسط ، وتفتح قنوات اتصال مع دولها ، وأسواق صناعية لها ، وتضع موطئ قدم قوي في قلب المنطقة ، كما كانت في عقود ماضية ، لأن المنطقة مليئة بمصادر الطاقة ، فضلاً عن موقعها الجيو استراتيجي ، وأغلب سكانها الأغلبية المسلمة ، حيث تعمد الحكومة الروسية على تكوين علاقات جيدة مع الدول التي تفشل في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية ، أو نتيجة لسياسة الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، الفاشلة في المنطقة ، فتنحو نحو الدول التي تلفظها واشنطن ، فتبني لنفسها موقفًا خاصًا ، وتحديدًا مع التيار الراديكالي في الشرق الأوسط .

من جانبها ، تدير الصين سياسة محنكة وقديرة ، فهي تتبع سياسة دبلوماسية السلام في التعامل مع قضايا المنطقة ، والشرق الأوسط ، ولا تريد التدخل بقوة في قضاياه حتى لا تتورط ، وتوحل نفسها في مستنقع المنطقة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما ترفض الصين ، تمامًا، التدخل فيما تراه شؤونها الداخلية ، مثل إقليم التبت ، وتايوان ، والديمقراطية في بلادها ، فترى أن التدخل في شؤون الكوريتين ، ووسط آسيا ، واليابان يجب أن يؤخذ رأيها أو مشورتها في قضايا هذه المناطق المهمة لها من الناحية الجيو استراتيجية ، كما أن هذه المناطق قريبة منها جغرافيًا ، وسياسيًا ،

واقتصاديًا ، أيضًا .

إن الصين تقيم علاقات طيبة مع البلدان التي ترى أنها مصدر مهم ومستقبلي للطاقة ، وخصوصًا من الدول القريبة منها جغرافيًا ، كما أن الصينيين يرفضون بشكل كبير التورط في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى ، مثل بورما ، والسودان ، وزيمبابوي ، على سبيل المثال ، فالصين ترى أن ثمة خطأ في الاجتياح الأمريكي للعراق ، لكن تترك الأمر في محاولة لتحسين علاقتها بالدول الأخرى ، في وقت تحاول تحسين علاقتها بالولايات المتحدة ، أيضًا ، بمعنى أن اعتراضها على حرب العراق لا ينفي تحسين علاقتها بالولايات المتحدة ، والصينيون يرسلون أعين لهم في كل مكان في العالم ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط .

الصينيون يرفضون تأييد الولايات المتحدة تأييدًا أعمى ، سواء في تدخلها ، واجتياحها ، وحربها في أفغانستان ، أو تدخلها في قضايا الشؤون الداخلية للبلاد الأخرى ، وإن كانت أوربا تؤيد التدخل الأمريكي في أفغانستان مثلاً ، على عكس روسيا ، وربما تحاول ألا تقوم بالإجهار برأيها صراحة ، حول قضايا مهمة وخطيرة ، مثل الملف النووي الإيراني ، وفرض عقوبات اقتصادية على طهران . بمعنى أوضح تحاول بكين إدارة سياسة تعمل من خلالها على عدم إغضاب الإدارة الأمريكية تجاه قضايا جوهرية ، في حين تدير ظهرها تجاه هذه القضايا في سبيل مصالحها الاستراتيجية ، خاصة وأن روسيا مثلاً تدير مباحثات مع حركة حماس ، وترفض فرض عقوبات على إيران ، فالصين لا تقوم بهذا أو ذاك ، ولا تعمل على إغضاب الأمريكيين من سياستها الخارجية ، لكنها كانت تعلن خفية عن رفضها لسياسات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش .

على الرغم من مرور سبع سنوات على حرب أفغانستان ، ومحاربة حركة طالبان

للقوات الدولية والأمريكية ، فإن القاعدة تدير حربًا ضروس من الجبال ، والملاجئ ، والأماكن الخفية في أفغانستان ، وتحارب القوات الأمريكية بشراسة ، وذلك في وقت تسير فيه طهران بخطى حثيثة تجاه برنامجها النووي .

فشل مؤتمر انابوليس الدولي في تحقيق الخطة الزمنية ، وتحقيق أي من أهدافه ، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في فرض العزلة على سوريا ، وإقرار فرض عقوبات اقتصادية عليها ، بعد التدخل الفرنسي الواضح، ولبنان تقترب من الولايات المتحدة لمواجهة حزب الله في الجنوب ، وتكوين أو إنشاء حكومة لبنانية جديدة ، فتوقعات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، بفرض الديمقراطية في العالمين العربي ، والإسلامي فشلت ، أو سجلت إخفاقات ملموسة ، سواء في العراق ، أو أفغانستان ، أو لبنان ، أو إيران ، أيضًا ، وكذلك سوريا .

فيما يعمد الرئيس أوباما على إحداث تغييرات جوهرية في مسار العلاقات الأمريكية مع العالم ، والمنطقة بشكل عام ، نتيجة للسياسات الأمريكية السابقة ، والخاطئة من قبل جورج بوش ، فالرئيس الجديد يريد مواجهة التحديات في المنطقة بقلب كبير.

■ أفغانستان وباكستان :

في سبتمبر ٢٠٠٨ ، أعلن رئيس القوات الأمريكية المشتركة الأدميرال ، مايكل مولين ، في بومباي : « إننا لم نؤكد بعد نجاحنا في أفغانستان » ، حتى أن حركة طالبان تسيطر اليوم على أكثر من نصف المدن الأفغانية ، وخاصة المدن الإقليمية و البعيدة عن العاصمة الأفغانية، كابول ، بالأساس في الجنوب والشرق، وتواجه ات الأمريكية في حرب عصابات و حرب شوارع ، ولم يفلح الرئيس ، حامد في إدارة مفاوضات جادة مع طالبان ، في منتصف عام ٢٠٠٨ ، وسجل

فشلاً كبيرًا في هذا الإطار، في المقابل تزداد العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة .

في المقابل ، ازدادت حركة طالبان ، وقويت شوكتها، وكذلك تنظيم القاعدة في باكستان ، ويؤرقان ، معًا، القوات الأمريكية في كلا البلدين باكستان وأفغانستان ، ويقوما بحرب عصابات قوية على التحالف الدولي برمته في أفغانستان ، كما أن المشكلة الحقيقية في باكستان في إقليمها الشمالي الذي تتركز فيه حركات إسلامية متشددة تساعد طالبان والقاعدة على تنفيذ المخططات ، والعمليات الإرهابية بحق القوات الدولية هناك ، لكن لم تسجل نجاحات كبيرة ضد الإرهاب في باكستان وأفغانستان حتى الآن ، كما أن مساعدة الجيش الباكستاني للقوات الأمريكية لم ينجح حتى الآن في مواجهة الإرهاب في بلده ، وفي السيطرة على كامل الحدود الأفغانية ، كذلك الوضع في كشمير ، ومحاولة نقلها إلى سلطة إسلامية . وتمثل التعاون الاستراتيجي والعسكري الأول بين هذه التنظيمات في أحداث بومباي في ديسمبر ٢٠٠٨ ، وبروز احتمالات قوية لقيام الجيش الهندي بمهاجمة نظيره الباكستاني على إثر هذه الحادثة ، ووقوع عشرات القتلى والمصابين ، حتى وصفت بأنها الحادثة الإرهابية الكبيرة بحق الهنود .

تواجه باكستان مشاكل جمة ، من أهم حزمة هذه المشاكل ، هي الحكم الضعيف ، وعدم سيطرته على مقاليد الأمور في الشارع الباكستاني ، واستمرار العلميات الإرهابية في باكستان ، أو المنطلقة منها إلى دول أخرى ، مثل الهند ، فضلاً عن الوضع الاقتصادي الضعيف والفقير لباكستان ، بيد أن القدرات النووية الباكستانية تمثل عقبة كؤود أمام الأمريكيين في المنطقة بوجه عام ، لتحسب وقوع البرنامج النووي والقدرات النووية الباكستانية في يد مجموعة من الإرهابيين ، وتوجيها صوب أهداف استراتيجية ومركزية للولايات المتحدة الامريكية ، ودول

أخرى ، أو مواجهة البرنامج النووي الباكستاني لنظيره الهندي ، على سبيل المثال .

يتدهور الوضع في العراق نتيجة لإجبار الرئيس الأمريكي بوش على فرض الديمقراطية في العراق ، ونتيجة لسياساته الخاطئة ، والرئيس أوباما بدوره اقنع الأمريكيون بضرورة إجراء تغييرات على الاستراتيجية الخارجية الأمريكية السياسية ، والعسكرية ، خاصة في أفغانستان والعراق ، بأنهما على رأس أجندته الخارجية ، حتى أن أول أهداف هذه الإستراتيجية أن باكستان وأفغانستان مشكلة واحدة ، واعتباره إسلام أباد لم تنفصل عن أفغانستان ، فهما بمثابة المشكلة الواحدة التي تواجه الإدارة الأمريكية نتيجة لتدهور الأوضاع العسكرية ، والسياسية في باكستان ، حتى دفع الرئيس الأمريكي أوباما إلى إرسال مبعوثًا خاصًا للمنطقة يدعى ريتشارد هولبروك ، بالإضافة إلى إن أوباما نفسه قد التقى برئيسي البلدين مطلع مايو الماضي ، في البيت الأبيض ، لتنظيم العمل ضد طالبان والقاعدة .

ومن بين استراتيجيات الرئيس أوباما للمنطقة ، الدفع بعشرين ألف جندي إلى أفغانستان لزيادة القوات الأمريكية في المنطقة ، بهدف القضاء على الإرهاب في هذه المنطقة المشتعلة من العالم ، لينضموا إلى ٣٠ ألف جندي متواجدين بالفعل هناك ، ناهيك عن ٣٨ ألف جندي من قوات حلف الناتو ، والقوات المحالفة للولايات المتحدة الأمريكية ، مع العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدين ، حتى لا ينجرف مواطنو الطرفين- باكستان وأفغانستان- إلى الإرهاب ، وتأييد التنظيمات والحركات الإرهابية ، وتستند الرؤية الخامسة من الإستراتيجية الأمريكية التي وضعها أوباما لأفغانستان وباكستان ، على توسيع دائرة التعاون مع بعض دول المنطقة ، مثل إيران بهدف الاستثمار ، أو استغلال التقارب الإيراني مع كليهما ، و ضخ ملياري دولار لتحسين الاقتصاد الأفغاني . في حين يعتمد البند السادس من

هذه الإستراتيجية على تغيير قائد القوات الأمريكية هناك ، وقد جرى ذلك في منتصف العام الجاري ٢٠٠٩ ، حيث يأمل أوباما وإدارته الأمريكية على إحداث تغييرات عسكرية جوهرية في محاربة ومواجهة الإرهاب في المنطقة، وتحقيق نتائج ملموسة على الجانب الأفغاني .

لا يجب التهاون مع تحقيق بعض النتائج الأمريكية في أفغانستان ، لأنها حقيقة واقعة على الأرض ، وهو ما اعترفت به حركة طالبان نفسها من تأثير القوات الأمريكية علي الحركة ، ومتطلباتها في البلد ، ولكن ليس النتائج الأمريكية العسكرية الكبيرة ، مثلما حققته في العراق في حربها ضد المنظمات ، وحرب العصابات ، هذا لا يعني أن الوضع العسكري ليس جيدًا ، وإنما متدهورًا ، فتنظيم القاعدة يلعب دورًا مركزيًا في باكستان وأفغانستان ، ومن الصعب القضاء عليه ، وعلى طالبان بسهولة في البلدين ، نتيجة لتأييد شعبي البلدين التنظيمات الإرهابية .

تواجه القوات الأمريكية مشاكل عدة ومختلفة في كلا البلدين ، مثل عدم تفاعل رؤساء البلدين مع الإدارة الأمريكية ، فالرئيس قرضاي يرفض التفاعل مع المنظمات والأحزاب الفاعلة في بلده ، والحكومة الباكستانية الجديدة التي تولت مقاليد الحكم ، في مايو الماضي ، لم تستطع مواجهة المنظمات المتشددة عسكريًا في باكستان ، وليس واضحا حتى الآن ، تحقيق ذلك في إسلام أباد أم لا! وإن لم يرفض الكونجرس الأمريكي ميزانية الجيش الأمريكي في حربه على أفغانستان وفي باكستان ، وإنما تركها مفتوحة لمواجهة الإرهاب ، وطلبت اللجنة البرلمانية من الجيش تحديد أطر التعامل مع حكومتي البلدين ، بوضع « خطط طريق » مستقبلية للتعامل معهما ، فقد كان الجمهوريون يؤيدون إحداث تغييرات جوهرية بالخروج من المنطقة في غضون عام قادم .

والخلاصة، إن الوضع في أفغانستان وباكستان خطير ، ويجب التنبيه لذلك ، والتعامل العسكري الأمريكي مع الوضع يزداد سوءًا، رغم زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان ، ويجب على الإدارة الأمريكية إدارة الوضع بطريقة دبلوماسية ، وسياسية للخروج من المستنقع الأفغاني بطريقة ناجعة ، وتحقيق الهدف المنشود من الحرب عليها بالقضاء على الإرهاب والتنظيمات الإرهابية فيها ، مع الاحتفاظ بحكومتي البلدين على اعتبار أنهما حلفاء طيبين وناجعين للولايات المتحدة .

■ **العراق:**

في عام ٢٠٠٨ : بدأت الولايات المتحدة إخراج قواتها العسكرية من العراق رويدًا رويدًا ، وكان التحدي الأول هو خروج ٣٠ ألف جندي من العراق مرة واحدة ، وتمثل التحدي الثاني في توقيع اتفاق ثنائي مع الحكومة العراقية ، في نهاية العام الماضي ٢٠٠٨ ، حول جدوى ومدى استمرار تواجد القوات الأمريكية في العراق ، أو وجود قواعد أمريكية دائمة بالعراق ، وبموجب هذا الاتفاق تم إخراج القوات الأمريكية ، في يناير ٢٠٠٩ ، وحتى يونيو ستخرج القوات الأمريكية من المدن والقرى العراقية ، وحتى ٢٠١١ ، ستكون القوات الأمريكية قد أتمت خروجها من العراق ، ويمكن بعدها انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية ، وإتمام مراحل هذا الانتقال بسهولة ويسر .

تقل باستمرار معدلات الإرهاب في العراق ، حتى أنها انخفضت من ٣٥٠٠ قتيلاً ، في عام ٢٠٠٨ ، إلى ٥٠٠ قتيلاً فقط ، وانخفض بدوره عدد القتلى من الجنود الأمريكان من ١٠٠ قتيلاً ، إلى ٢٠ قتيلاً فقط ، في الشهر الواحد ، ما يعني استقرار الحكم في العراق لفترة ما، لكن هذا لا يعني أن ثمة مشاكل عراقية ما تزال تطل

رأسها لدى الأمريكيين من بينها تقسيم حقول النفط في مدينة كركوك ، وضرورة مشاركة السنة بقوة في العملية السياسية العراقية ، وكان الرئيس أوباما قد أعلن ، في فبراير ٢٠٠٩ ، عن انسحاب قواته العسكرية من العراق ، في غضون ١٨ شهرًا من تاريخه ، لكن حتى يونيو ٢٠٠٩ ، كانت تتواجد قوات أمريكية في المدن العراقية .

خروج القوات الأمريكية من العراق كان مطلبًا شعبيًا أمريكيًا ، خاصة وأن لوضع الأمني والعسكري يتدهور رغم تسجيل بعض النقاط الايجابية ، لكن لغضب الأمريكي ما يزال يسجل أرقامًا معقولة ، فخلال العام القادم ٢٠١٠-٢٠١١ ، سيطرح الأمريكيون تساؤلاً جديدًا حول حقيقة وأهمية تواجد القوات الأمريكية بالعراق من عدمها؟! ومدى تحقيق المصالح الأمريكية من هذا الاحتلال أم لا ؟! ومدى تأثير هذا الخروج على الدول المجاورة للعراق ، وعلى الدبلوماسية الأمريكية بالمنطقة !

بحسب مقولات الرئيس الأمريكي السابق ، جورج بوش ، سيُصبح العراق خلال خمس سنوات دولة ديمقراطية ، ومتقدمة أيضًا ، كما أن الحكومة الأمريكية لعبت دورًا في تأجيج الخلافات بين السنة والشيعة العراقيين ، ما فتح الباب أمام التدخل الإيراني في العراق ، فيما تبحث واشنطن دراسة توسع الأكراد لنيل حقوقهم في الشمال ، من عدمه! أو على الأقل تحاول دراسة ما عمد إليه الأكراد من تعمق تدخلهم في الأراضي العراقية .

■ إيران :

كان العام الماضي ٢٠٠٨ ، عامًا مهمًا على إيران ، والشعب الإيراني بصفة خاصة ، لأنه ما يزال مستمرًا في إقامة البرنامج النووي الإيراني ، وبقوة تحسد عليها طهران ، كما أن الولايات المتحدة الامريكية ستدير مفاوضات جادة مع الإيرانيين على أساس

رفض تخصيب اليورانيوم داخل إيران . ومن جانبها فإن طهران ترفض تقديم تنازلات مؤلمة للعالم ككل حيال برنامجها النووي ، وذلك في وقت ما تزال كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تعلنان عن الخطة العسكرية بأنها مطروحة على المائدة ، وإيران في المقابل تعلن أنها لن تخشى من هذا الإعلان أو التهديد الأمريكي – الإسرائيلي ، كما أن مجلس الأمن لم يتدخل بقوة لفرض عقوبات اقتصادية شديدة على طهران ، منذ مارس ٢٠٠٨ ، بينما تحاول واشنطن فرض عقوبات على إيران دونما تدخل من مجلس الأمن ، أو بعيدًا عنه ، وعن الأمم المتحدة ، وخلال هذه النزاعات أو الخلافات بين الجميع ، فإن البرنامج النووي الإيراني ما يزال مستمرًا في تقدمه بخطوات ثابتة.

أثبتت سياسة العقوبات المفروضة على إيران فشلها الذريع ، فطهران لم تخش من هذه العقوبات أو قيام الجيشين الأمريكي والإسرائيلي بالهجوم العسكري على منشآتها النووية ، كما أن ثمة أصواتًا تنادى بأن أي حرب جديدة في الشرق الأوسط ، أو أي هجوم عسكري على إيران يعتبر كارثة بكل المقاييس ، بيد أن الرئيس الأمريكي الجديد ، باراك أوباما ، قد اتفق مع سلفه ، جورج بوش ، على عدم توصل إيران إلى قدرات نووية عسكرية كاملة ، لأن الرئيس الجديد يحاول القيام بهذه المهمة دون جدوى ، حتى أنه حاول طيلة الأشهر الماضية إلى استخدام الأسلوب الدبلوماسي دون جدوى ، ما سيدفعه إلى فرض زيادة العقوبات الاقتصادية على طهران ، لكن أوباما ما يزال يُصر على استخدام الحوار المباشر البناء لإجبار طهران على تقديم تنازلات مؤلمة حيال برنامجها النووي ، من خلال مفاوضات ولقاءات مباشرة ، كما أن الرئيس الأمريكي قرر الانتظار إلى الانتهاء من الانتخابات الرئاسية في إيران ، في يونيو ٢٠٠٩ ، حتى يمكنه التقدم في خطته

الدبلوماسية تجاه إيران ، وان كانت واشنطن تأمل في إحداث تغيير للرئيس نجاد .

رغم أن الإدارة الأمريكية أعلنت مرارًا أن كل الاحتمالات مطروحة على القائمة ، فان الرئيس الإيراني قال أثناء توليه مهام منصبه للمرة الثانية بعد انتخابه ، إنه يريد إدارة مفاوضات جادة مع الأمريكيين على أساس الاحترام المتبادل، وكذلك أشار نظيره الأمريكي أوباما ، إلى أنه يأمل في إدارة مفاوضات جادة تقوم على الاحترام المتبادل بين البلدين ، وللمرة استخدم أوباما تعبير الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، كما أن الرئيسان التقيا من قبل ، في مارس ٢٠٠٩ ، أثناء قمة الدول المحيطة بأفغانستان وجهًا لوجه ، في حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وفدًا أمريكيًا لطهران لتحسين العلاقات في شهر إبريل الماضي ، وكل المؤشرات قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية كانت تؤكد أن طهران ستدخل في حوار مباشر مع نظيرتها واشنطن .

رغم اعتراف واشنطن في قراره نفسها أن طهران تلعب دورا إقليميًا ودوليًا مهمًا ، فن الإدارة الأمريكية كانت تريد الحكم في طهران أثناء الانتخابات الأخيرة ، كما أن الحوار بين البلدين يحدد وفقا لعدة نقاط ، أهمها :

١ – إن إيران ترفض الاقتراحات الغربية بتحديد فترة زمنية لتخصيب اليورانيوم ، وأوباما إذا كان يريد الدخول في حوار مباشر فعليه الموافقة على هذا الشرط الإيراني .

٢ – ليس في نية الحكومة الإيرانية طلب التوقف عن نزع العقوبات الاقتصادية على إيران .

٣– روسيا والصين كل منهما ترفضان توقيع عقوبات ضخمة على إيران .

٤ – الساعة تسير بصورة رهيبة على إسرائيل – الساعة تدق– لأن الرئيس أوباما يرفض تحديد مدة زمنية لإنهاء الحوار مع إيران ،و اقترح على رئيس الوزراء

الإسرائيلي أن يكون نهاية العام هو التاريخ النهائي المقترح أمام إيران لإنهاء المفاوضات ، وخلال هذه الفترة الزمنية العصيبة على تل أبيب ، فإن طهران تسير بخطى ثابتة نحو هدفها ، والصين وروسيا ترفضان توقيع المزيد من العقوبات على إيران .

مع حلول منتصف عام ٢٠٠٩ ، سيكون البرنامج النووي الإيراني قد وصل إلى نقطة أو مرحلة مهمة ، لكن هذا البرنامج هو المشكلة الكبرى أمام الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة التاريخية ، وربما أمام المجتمع الدولي برمته .

■ الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي :

من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن عام ٢٠٠٨ لم يكن ناجحًا بالمرة ، لأنه لم تتحقق توصيات مؤتمر انابوليس ، ولم تسجل نجاحات على مستوى القضية الفلسطينية ، فيما اعتبرت واشنطن أن هذا العام عامًا فاشلاً ، كما أن زيارتي رئيس الدولة بوش ، وزيارة وزيرة الخارجية ، كوندوليزا رايس ، لأكثر من ست مرات متتالية العام الماضي ، لم تجد ولم تقدم جديدًا ، لأن القضية الفلسطينية والمسار الإسرائيلي ـ الفلسطيني كما هو ، فضلاً عن أن البعض يعتقد أن خطة خارطة الطريق هي الأنسب لهذا الصراع ، وذلك رغم إن إسرائيل لم توقف بناء المستوطنات من جانبها ، وهو أمر ضروري لإنهاء الصراع بين الطرفين ، وهو ما أكدت وشددت عليه الإدارة الأمريكية الجديدة، كما أن توني بلير ، مبعوث اللجنة الرباعية الدولية بالشرق الأوسط ، اعتبر أن إسرائيل بعيدة عن مشاكل الفلسطينيين ، ويجب البدء في الإصلاح الاقتصادي كمرحلة أولية وضرورية ، لكن السلطة الفلسطينية من جانبها لم تسيطر على الحركات الإرهابية بعد ، وإن أشاد بلير بالشرطة الفلسطينية التي تم تدريبها على يد ضباط أمريكيين ، وانتشروا في جنين والخليل ، وهي ثمار

طيبة وناجعة للجنرال ، كيث دايتون .

من جهة أخرى ، فإن حركة حماس ما تزال تمارس الإرهاب ، واستولت على قطاع غزة ، فمنذ عام ٢٠٠٦ ، وهى تزيد من قواتها العسكرية بصورة مخيفة ومقلقة ، وذلك رغم أن حركة حماس لم تطلق رصاصة واحدة أو صاروخ واحد على البلدات بالجنوب ، منذ الانتهاء من عملية الرصاص المصبوب ، في يناير الماضي ، وهى نقطة لصالح الحركة بالقطع ، كما أن مصر أغلقت بدورها الحدود مع القطاع ، ما قلل بدوره من عمليات التهريب من سيناء إلى غزة، كما أن المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي لم يكن على سلم أولويات الحكومة ، مقابل العديد من الملفات والقضايا الأخرى ، مثل الملف النووي الإيراني ، والمستنقع الأفغاني ـ الباكستاني ، أو العلاقات مع روسيا أو الأزمة الاقتصادية ، وهى الملفات التي استولت على اهتمام الإدارة الأمريكية السابقة .

عمدت الإدارة الأمريكية مؤخرًا على تجنيد أو كسب تأييد بعض دول الشرق الأوسط لمواجهة إيران ، أو للتصدي للطموح الإيراني في المنطقة ، كما أن هذا الصراع يقوي الحكومة الحالية في المنطقة ، على عكس الحكومة السابقة ، وكان مبدأ أو شعار « دولتين لشعبين » ، هو المبدأ الذي قامت عليه لقاءات الرئيس الأمريكي أوباما ، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ، بنيامين نتانياهو ، وإن رأى الأول أن نتانياهو يحاول توتير العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية ، لكن العلاقات بين البلدين قائمة في المقام الأول على حلف طويل المدى ، قائم على المصالح المشتركة بينهما ، وإن كان أوباما يصر على وقف بناء المستوطنات ، دون معرفة المغزى الحقيقي لإسرائيل من بناء هذه المستوطنات .

بعد لقاء الرئيس الأمريكي بنظيريه المصري ، حسني مبارك ، والفلسطيني محمود

عباس أبو مازن ، قام بإلقاء خطاب عالمي في جامعة القاهرة ، موجهًا للعالم الإسلامي ، حدد فيه خطة سياسية جديدة لإدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، ما دفعه إلى إرسال مبعوثه الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشيل ، وأن خطته قائمة على أسس معينة ومحددة من بينها إزالة الحواجز بالضفة الغربية ، ووقف بناء المستوطنات من جانب الطرف الإسرائيلي ، وكذا وقف الإرهاب من جانب الطرف الفلسطيني ، وفتح المعابر مع قطاع غزة، فضلاً عن تفضيل خطة خارطة الطريق لإدارة هذا الصراع ، مع دعوة الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل بناء على المبادرة العربية للسلام ، واستعداد الإدارة الأمريكية لبدء مفاوضات مباشرة بين الطرفين السوري والإسرائيلي ، بالإضافة إلى تكوين جبهة أمريكية ـ عربية أمام إيران في منطقة الشرق الأوسط تكون أهدافها متلائمة مع الأمريكيين ، مع محاولة تقارب حركتي فتح وحماس للخروج بالقضية الفلسطينية بشريك واحد ، يمكن التوصل معه إلى اتفاق سلام .

هذه الخطة لم تقبل من قبل الفلسطينيين والعرب ، لأن كل طرف منهما يريد تقديم تنازلات مؤلمة من الجانب الإسرائيلي في البداية ، مثل وقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية ، وهو شرط عربي وفلسطيني معًا ، كما أن هذا الشرط كان مطلبًا أمريكيًا ، وخلافًا كبيرًا بين أوباما ونتانياهو ، وان كان للوبي الأمريكي ، ولنائب الرئيس جو بايدن ، وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي تأثير كبير على أوباما ، خاصة بعد توضيحات جمة من نتانياهو في إعقاب زيارته الأولى لواشنطن ،ولقاءه بهم ، وبالرئيس أوباما نفسه مع توضيح الأمور الملتبسة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، خاصة عودة اللاجئين ، والمستوطنات ، كما أنه لم يكن هناك حكومة وحدة وطنية فلسطينية يمكن الحديث معها ، خاصة في ظل الانشقاق الفلسطيني

الواضح بين رام الله والضفة الغربية ، وهو ما أوضحه ، جورج ميتشيل .

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام بدور دبلوماسي مع الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، وحل القضية الفلسطينية بطريقة دبلوماسية ، وذلك على عكس الرغبة الإسرائيلية ، وليس واضحًا ماذا سيفعل الفلسطينيون حتى يناير ٢٠١٠ ، موعد انتخابات السلطة الفلسطينية ، ومن الصعب التكهن بمستقبل هذه الصراع ؟!

■ **سوريا :**

كانت سوريا من بين الدول أو المحور المغضوب عليه في منطقة الشرق الأوسط ، لكن لم تفلح سياسة العقوبات المفروضة على سوريا العام الماضي ، في تحقيق نتائج تذكر ، لأن إسرائيل فتحت الباب لدمشق لمفاوضات سلام بين الجانبين ، فقد أخرجت سوريا من شرنقة كانت محبوسة فيها لفترة من الزمن ، وأطلقتها للمجتمع الدولي، كما أن سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سوريا تحدد بناء على مساندة دمشق للمتمردين في العراق ، ومساعدة الإرهاب الجهادي بوجه عام ، خاصة حزب الله في الجنوب اللبناني ، وتورط سوريا في سلسلة من الاغتيالات السياسية في لبنان ، منذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ، رفيق الحريري ، والتدخل السوري السافر في الانتخابات اللبنانية ، مع استضافة دمشق لحركة حماس وعدد من المنظمات والفصائل الفلسطينية ، ومحاولة بدء خطة نووية سرية ، فضلاً عن التحالف العسكري الكبير ، والخطير مع إيران ، لكن سوريا حاولت تقليل عدد المتسللين إلى العراق من أراضيها ن كما أنها اشتركت في الاجتماعات الدورية لدول اجوار للعراق ، وإن كان هذا توافق مع تعدد لقاءات ممثلين أمريكيين وسوريين في العاصمة السورية دمشق ، لكن الهجوم الأمريكي على شرق سوريا ، في أكتوبر ٢٠٠٨ ، لم يكن الأول من نوعه ، ما اعتبر ، آنذاك ، إيذانًا برفض الإدارة الأمريكية

المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والسوري ، التي كانت تدار بوساطة تركية .

لم يفلح رئيس الوزراء السابق ، إيهود أولمرت ، في إقناع الأمريكيين بالضغط على سوريا بفك ارتباطها بالإيرانيين ، أو الحلف الراديكالي مع إيران ، وسوريا ، وحزب الله ، وحماس ، ويبدو أن نتانياهو لم يحاول حتى الآن ، مع الرئيس أوباما ، لأن الأخير والمحيطين به مشغولين بقضايا أخرى مع سوريا ، وإيران وملفات أخرى مثل الأزمة الاقتصادية ، لكن على النقيض ، فإن أوباما مهتم بإدارة مفاوضات مع كافة الإطراف ، ويبدو أيضًا، أن أوباما مقتنع بان فتح مفاوضات بين دمشق وتل أبيب من شأنه فك الارتباط التحالفي للتيار الراديكالي ، وخاصة من قبل سوريا ، وهى مصلحة إسرائيلية في المقام الأول ، كما أن رجال أوباما قبل تولى الأخير الرئاسة ، قالوا للسفير السوري في واشنطن ، إن رئيسهم القادم يؤيد دخول سوريا المجتمع الدولي وإقامة مفاوضات مع إسرائيل ، ويبدو أن تجديد أوباما للعقوبات على دمشق لعام آخر ، كان من أجل ما تقوم به سوريا في لبنان ، والعراق فحسب، غير أن الزيارة الأخيرة لنتانياهو للقاء الرئيس أوباما ، لم يتحدث خلالها قط عن سوريا .

تخطط واشنطن لإقامة صفقة مع سوريا ، تعمد دمشق من خلالها على فك ارتباطها بالإرهاب ، ووقف المتسللين من الأراضي السورية إلى العراق ، وتوقف مساندتها للإرهاب لكل من حزب الله وسوريا والجهاد الإسلامي ، وتفك ارتباطها مع إيران ، وتقلل من تدخلها في الشؤون اللبنانية ، على أن تقوم واشنطن بالمقابل بخلع العقوبات عن سوريا ، وانضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية ، وتأييد الولايات المتحدة للمفاوضات الإسرائيلية ـ السورية ، وتأييد الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان ، لكن تتعلق المشكلة بـ لمصالح السورية في لبنان ، وهو أمر أهم

من هضبة الجولان السورية ، لأنه ليس هناك نية أمريكية ببيع لبنان للسوريين .

ترفض الحكومة الأمريكية اعتبار أن سوريا هي مفتاح مشاكل عدة في الشرق الأوسط ، مثل البرنامج النووي الإيراني ، وحل الصراع العربي - الإسرائيلي .

■ الخاتمة:

ثمة تغييرًا أمريكيًا تجاه منطقة الشرق الأوسط ، فقد حدث تحول ، في عام ٢٠٠٩ ، تجاه المنطقة ، يعتمد على الحوار مع الآخر ، وعلى البراجماتية في التعامل ، خاصة مع إيران ، ومحاولة إنهاء الملف النووي الإيراني بطرق دبلوماسية ، مع حل مشكلة السنة في العراق ، وتجديد مسار انابوليس للسلام ، رغم أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت تتبع سياسة « إما أن تكون معي أو ضدي » ، وهى سياسة يبدو أنها لن تبقي مع الحكومة الجديدة ، فضلا عن إخراج الجيش الأمريكي من العراق ، ووضع حلول ناجعة للوضع في أفغانستان ، في ظل توقع أوربي بتخفيض عدد القوات فيها ، مع محاولة تجنيد الولايات المتحدة بعض الدول وكسب تأييدها أمام إيران ، فضلاً عن تقرب أوباما للعالم الإسلامي .

◆◆◆

■ الدراسة الثانية :

عمليات القاعدة والجهاد العالمي

بقلم : يورام شفيتزر

■ مقدمة :

في السنوات الأخيرة كان تنظيم القاعدة ، والجهاد العالمي مثار جدل كبير ، ومحل تساؤل أكبر في العديد من المحافل الأكاديمية العالمية والإقليمية، وطرحت أسئلة عديدة ومتباينة حول ماهية هذا التنظيم ، ومدى تحوله إلى رمز عالمي، والجهاد العالمي هل هو أشخاص بعينهم ، أم مجموعات ، أم منظمات ، أم حركات راديكالية عالمية وإقليمية؟ وإن كان تنظيم القاعدة يعتبر نفسه قائد الجهاد العالمي ، كما أن التنظيم يعمد على القيام بعمليات إرهابية خاصة به بعيدًا عن الجهاد العالمي، وحينما يقوم بمثل هذه العمليات في أي مكان بالعالم ، يعترف ويعلن ذلك على الملأ، كما أنه ، أحيانًا، يقوم بعمليات ، ولم يعلن عنها .

تسلك القاعدة مسارًا تاريخيًا، لكنها في الوقت نفسه تعرف خطوطها العريضة ، أو طرقها بتحويل ،أو عودة الذين الإسلامي الصحيح إلى مساره الطبيعي ، فالقاعدة لا ترى ثمة ضرورة لوقوع عمليات إرهابية كثيرة ، يقع فيها أبرياء أو ضحايا، وإذا كانت هناك عمليات فيعمد على تقليل عدد الضحايا قدر إمكانه، فالتنظيم يستند في طرح رؤيته على مواقع الكترونية ، وقنوات فضائية، على رأسها قناة الجزيرة الفضائية، ويخص التنظيم القناة بالعديد من الأخبار المتعلقة بالتفجيرات التي يقوم بها .

انطلاقًا من هذه المقدمة ، نحاول الإجابة على العديد من الأسئلة الحرجة ،

والصعبة ، والمتعلقة بتنظيم القاعدة وعلاقته ، واشتراكه مع الجهاد العالمي في العديد من العمليات الإرهابية ، ومدى تأثيرهما على أمن إسرائيل القومي ، وكما أن هذه المواجهة ضد إسرائيل ، فإنه هناك مواجهة من نوع آخر ضد الجهاد العالمي ، والقاعدة في الوقت نفسه ، وهو الهجوم الضاري ضدهما من قبل تيارات علمانية ، وتيارات مختلفة أخرى مختلفة .

◆◆◆

obeikan.com

عمليات القاعدة فى العالم

تركزت عمليات تنظيم القاعدة في العديد من العمليات في أكثر من بلد : العراق ، وأفغانستان ، وباكستان ، والحدود المشتركة بينهما، وفي المنطقة العربية ، والقارة الأوربية ، أيضًا.

■ العراق :

منحت القوات الدولية في العراق ، واجتياحها للأراضي العراقية ، في عام ٢٠٠٣ ، الفرصة لتنظيم القاعدة لنشر قواته فيها، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لكن كان محور ارتكاز واهتمام القاعدة متعلقًا بكل من باكستان ، وأفغانستان ، والحدود المشتركة بينهما، فحسب، كما أن توسع العمليات العسكرية في العراق منح الفرصة لتنظيم القاعدة إلى نشر بعض إفراده في أجزاء من العالمين العربي والإسلامي ، ما دفع العالم الغربي إلى عقد مقارنة بين الجهاد الإسلامي ، و تنظيم القاعدة ، بحزمة من الأسئلة ، مثل على أي أساس ينبع أو ينشأ كل منهما؟! في وقت نجح تنظيم القاعدة في تجنيد بعض الأفراد في أجزاء واسعة من العالم من بينه القارة الأوربية أيضًا، من أجل الانضمام تحت صفوف الجهاد العالمي، وتجنيد حزمة كبيرة ومهمة من المنضمين للواء المجاهدين .

شجع الاجتياح الأمريكي للعراق تجميع عدد كبير من المجاهدين المنضمين للقاعدة للدفاع عن العراق ، وعن الأراضي الإسلامية والعربية ، وتجمعهم مرة أخرى للدفاع عن أفغانستان ، وباكستان ضد القوات الأجنبية والأمريكية فيهما، لأن المجموعات الجهادية تعمل دفاعًا عن أرضها الإسلامية المقدسة من دنس القوات الأمريكية ، وحلفاؤها في المنطقة، وإدارة عملية مصالحة لتيارات المقاومة في

العالمين العربي والإسلامي للعمل ضد هذه القوات في العراق ، وأفغانستان ، وباكستان، باعتبار هذه المجموعات هي نواة للجهاد العالمي في المستقبل.

دفعت الحرب في العراق إلى زيادة العمليات الاستشهادية ، حيث وصلت إلى معدلات مترفعة جدًا خلال عدة أشهر بعينها، ومن خلال جدول مرفق بالدراسة يتبين أن :

- عام ٢٠٠٣ : شهد ٢٢عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٤ : شهد ٧٥عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٥ : شهد ١٧٨عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٦: شهد ١٤٢عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٧: شهد ٢٢٤عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٨: شهد ١٢٧عملية استشهادية .

وصارت الحرب في العراق هي عملية الجهاد الأكبر لتنظيم القاعدة ، ومن صار معه من المجاهدين الإسلاميين الذين رأوا في هذه الحرب ضرورة لخروج المدنسين للأراضي الإسلامية ، وخاصة القوات الأمريكية، أو « الكفار » من بلاد المسلمين، على أن هذه العقلية الجهادية والتنظيمية للقاعدة سيكون له تأثير سلبي كبير على العالم في المستقبل.

لم يؤثر مقتل الرئيس العراقي السابق، صدام حسين ، في تقليل عمليات الانتحارية في العراق، لأن الشيعة والسنة كانوا يحاربون القوات الأمريكية، رغم أن الحكومات العراقية فيما بعد تكونت من تكتلات شيعية في الأساس بعيد مقتل صدام، والتخلص منه، كما أن تنظيم القاعدة ضم إلى قائمة الأعداء الحكومات العراقية الموالية للاحتلال الأمريكي ، وضمت إليهم العراقيين الذين انضموا أو

التحقوا بهذه الحكومات مثل أفراد الأمن ، والشرطة العراقية، وقامت القاعدة بعمليات إرهابية عدة ضدهم.

شجعت العمليات الإرهابية التي كانت تقوم بها القاعدة في الأراضي العراقية ضد المواطنين العراقيين العاديين ، بدورها مواطنين وجماعات وتنظيمات عراقية إلى الاعتراض العسكري على القاعدة نفسها ، لكن مع حلول عام ٢٠٠٨ ، سجلت معدلات اندحار لتنظيم القاعدة عن العراق ، وبشكل لافت للنظر.

هذا لا ينفي أن النساء العراقيات لم يقمن بالدفاع عن العراق ضد القوات الأمريكية، حيث قامت عراقيات بعمليات استشهادية من عام ٢٠٠٣ ، وحتى ٢٠٠٨.

- عام ٢٠٠٣ : ٢ عملية استشهادية .
- عام ٢٠٠٤ : صفر عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٥ : ٥ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٦: صفر عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٧: ٦ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٨: ٣٥ عملية استشهادية .

زادت معدلات قيام النساء العراقيات بعمليات استشهادية ضد القوات الأمريكية ، والقوات العراقية الموالية للولايات المتحدة ، في عام ٢٠٠٨ ، وبمعدل ملفت للنظر ، أيضًا .

■ أفغانستان، وباكستان ، والحدود المشتركة بينهما :

أدار تنظيم القاعدة المساحة الكبيرة بين أفغانستان ، وباكستان ، ومساحات كبيرة فيهما أيضًا ، خاصة وأن الطبيعة الطبوغرافية في البلدين ، ساعدت على استمرار

وتوسع القاعدة في البلدين، نتيجة لوعورة الطرق والجبال الشاهقة التي تتمتع بها تلك المناطق من العالم ، والكهوف الممتدة لمسافات طويلة داخل الجبال، ويعتقد أن أتباع القاعدة قد لجأوا إلى هذه المنطقة ، في عام ٢٠٠١ ، لأن هذه المنطقة قد شهدت تحالف واشتراك طالبان الأفغانية ، وطالبان الباكستانية في التخطيط للعمليات لإرهابية ، التي اجتاحت العالم وأفغانستان ، أيضًا، وهي المجموعات التي قامت لطائرات الأمريكية بمهاجمتهم في عقر دارهم لأكثر من طلعة جوية، على اعتبار أن سلام أباد لم تستطع التعامل مع طالبان والقاعدة في بلادها.

وإليكم بيان بعدد العمليات الاستشهادية :

- عام ٢٠٠١: ١ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٢: ١ عملية استشهادية .
- عام ٢٠٠٣ : ٢ عملية استشهادية .
- عام ٢٠٠٤ : ٧ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٥ : ٢٠ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٦: ٩١ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٧: ٩٠عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٨: ٦٨ عملية استشهادية .

■ معدل العمليات الاستشهادية في أفغانستان :

خلال الأعوام الماضية، انضمت القاعدة إلى طالبان بقوة وبشراسة ، وكونا حلفًا ضد القوات الأمريكية في أفغانستان، وضد القوات الباكستانية ، أيضًا، وتمخضت هذه الاتفاقات الثنائية بين القاعدة وطالبان على اندلاع حزمة من

العمليات الإرهابية في باكستان ،وأفغانستان ، وقاما معًا بتكتيكات مختلفة ، وعمليات عسكرية متباينة ، بيد أن هذه العمليات الاستشهادية قد زادت بشكل موسع في البلدين، حتى أن البلدين لم يشهدا عمليات إرهابية مثل هذه من قبل ، حتى خلال الأعوام من ١٩٧٩-١٩٨٩ ، أثناء محاربة أفغانستان للاتحاد السوفييتي السابق.

٢٤٩ هو الرقم الكبير والحقيقي للعمليات الإرهابية الاستشهادية خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، والأخيرة في أفغانستان ، وهو رقم كبير جدًا بالمقارنة بالأرقام السابقة في منطقة الشرق الأوسط ، ومقارنة بالعالم ككل، مع الإشارة إلى أن معدل أعمار الاستشهاديين صغيرًا ، حيث تم تجنيد شباب باكستانيين للقيام بالعمليات الانتحارية .

■ معدل العمليات الاستشهادية في باكستان :

- عام ٢٠٠٢: ٣عملية استشهادية .
- عام ٢٠٠٣ : ٢ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٤ : ٩عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٥ : ٥عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٦: ١٠عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٧: ٥٤ عملية استشهادية.
- عام ٢٠٠٨: ٤٩ عملية استشهادية .

تلك المحصلة ، هي عمليات ناتجة عن اشتراك القاعدة مع طالبان الباكستانية، من بين هذه العمليات تفجير السفارة الدانمركية في إسلام أباد ، في الثاني من يونيو ٢٠٠٢،

حيث قتل ثمانية وأصيب ٢٧ آخرين، حيث استهدفت القاعدة الدانمارك ، آنذاك ، لأن صحيفة دانماركية أساءت للنبي محمد ﷺ ، بعد نشرها رسومًا كاريكاتيرية تسئ لشخصه ، فيما تبنى رئيس التنظيم الباكستاني العملية الإرهابية في فندق ماريوت ، والذي قتل فيه ٥٤ من بينهم السفير التشيكي بباكستان، آنذاك، وأصيب ٢٦٦ .

◆◆◆

obeikan.com

القاعدة وعمليات إرهابية في مناطق مختلفة من العالم

منذ عدة سنوات تبنت القاعدة القيام بعمليات إرهابية خارج باكستان، والعراق، وأفغانستان بعد انضمام مجموعات جهادية عالمية إليها، فيما يسمى بالتنظيم الجهادي العالمي، ومع تنظيم وإنشاء «جبهة الجهاد العالمية ضد الصليبيين واليهود»، وقيامها بعمليات إرهابية، في عام ١٩٩٨، وفي عام ٢٠٠١، شَّكل أيمن الظواهري الإرهابي المصري، تنظيم قاعدة الجهاد، كجبهة موحدة ومشتركة بين الجهاد الإسلامي المصري، وتنظيم القاعدة العالمي، فيما عمدت القاعدة على تكوين وإنشاء تكتلات حزبية أخرى، وقامت بتجنيد البعض في دول المغرب العربي في تونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا، ومن العراق، والأكراد، ومن دول إسلامية أخرى للتجنيد لتنظيم القاعدة، وهو ما أدى إلى توسع العمليات الإرهابية للقاعدة في أكثر من بلد ودولة.

وضعت القاعدة حزمة من الأهداف من بينها أهداف اقتصادية، وسياسية، واستراتيجية، أيضًا، مثل رؤساء حكومات، وشركات بترولية، وشركات سياحة، وشركات اقتصادية، وجيوش عسكرية مشتركة، فيما ارتفعت معدلات العمليات الإرهابية في الجزائر، على وجه الخصوص، حينما أعلن عن بداية التنظيم في الجزائر، في يناير من عام ٢٠٠٧، وأجرت القاعدة عمليات إرهابية عدة، ومختلفة ضد الحكومة، أحيانًا، وضد أشخاص أحايين أخرى، وكانت القاعدة تضع على رأس أولوياتها في المغرب العربي، استهداف السياح في تونس، والسفارة الإسرائيلية في نواكشوط، وكذلك ضد الشرطة السعودية والشرطة اليمنية، أيضًا، وإن كانت الشرطة السعودية قد نجحت في كثير من الأحيان في إلقاء القبض على عناصر تابعة

لتنظيم القاعدة في أراضيها.

كان ينوي الجهاد الإسلامي في اليمن القيام بعمليات إرهابية ضد أهداف استراتيجية ، وحكومية في اليمن، في وقت استهدفت السفارة الأمريكية في صنعاء ، في سبتمبر ٢٠٠٨ ، ومقتل ١٩ شخصًا، وذلك في وقت أشار فيه جهاز السي أي ايه الأمريكي أن تنظيم القاعدة يقوى ويزداد شراسة في اليمن والسعودية، مع التأكيد على أن التنظيم قام بعمليات إرهابية سابقة ، في كينيا ، وتنزانيا ، والصومال، وأنشأت عدة جهات أخرى تابعة للقاعدة مثل جماعة إسلامية متطرفة أخرى في أوزباكستان ، واشتركت بجانب القاعدة وطالبان في عمليات إرهابية في ألمانيا ، وأفغانستان ، وباكستان وأوزباكستان أيضًا، وتم استهداف مواطن ألماني من أصل تركي في أفغانستان.

أعربت بعض الدول الأوربية عن استيائها من وجود فلول للإرهابيين التابعيين لتنظيم القاعدة ، وقيامهم بعمليات إرهابية على أراضيها ، كما جرى في بلجيكا ، وأسبانيا ، وتركيا ، حيث قامت القاعدة بعمليات إجرامية في بعض ولاياتها .

◆◆◆

عمليات القاعدة ضد إسرائيل ويهود

رغم التحذيرات الإسرائيلية المتوالية من هجمات تنظيم القاعدة المستمرة على أهداف إسرائيلية ويهودية في العالم، فإن القاعدة قامت بضرب أهداف إسرائيلية ويهودية بالفعل ، مثل ضرب المعبد اليهودي في تونس ، عام ٢٠٠٢ ، والذي أسقط ١٤ قتيلاً ، وكذلك ضرب معبدين يهوديين في اسطنبول بتركيا ، عام ٢٠٠٣ ، ومقتل ٢٧ شخصًا، من بينهم ٦ يهود، وهجوم على فندق باردايس بكينيا ، في عام ٢٠٠٣ ، واستهداف سياح إسرائيليين، ومقتل ١٣ سائحًا منهم ثلاثة إسرائيليين منهم أخوين ، وسبق هذه الأعمال الإرهابية أعمال أخري ، رغم إحباط بعضها ، مثل هجوم انتحاري من تنظيم القاعدة في استراليا ، عام ٢٠٠٠، وفي سنغافورة ، عام ٢٠٠١، وفي تايلاند ، عام ٢٠٠٢.

في العام الماضي ٢٠٠٨ ، وقعت أحداث أخرى ضد أهداف إسرائيلية ويهودية خارج إسرائيل ، مثل استهداف السفارة الإسرائيلية بالعاصمة الموريتانية ، نواكشوط ، وإصابة خمسة من العمال والموظفين بمبنى السفارة نفسها، بدون إصابة لإسرائيليين، وهذه العمليات لم تقم بها القاعدة بنفسها ، وإنما عبر وسطاء ، أو شركاء لها، وكذا الهجوم الثاني في مومباي بالهند ، والذي خلف قتلى إسرائيليين كثيرين، منهم سياح إسرائيليين ، ومنهم من كانوا في معبد حبد اليهودي بالمدينة، منهم ٦ إسرائيليين .

مع نهاية العام الماضي ، ومطلع العام الجاري بدأت القاعدة في إطلاق التحذيرات للمساعدين للحركة الصهيونية حول العالم، وعواصم أوربية تساعد إسرائيل في حربها ضد الفلسطينيين ، حيث أطلق إبن لادن ، وأيمن الظواهري أكثر

من تحذير باستهداف إسرائيليين وأهداف إسرائيلية وغربية، مع ثمة احتمالات لقيام القاعدة بعمليات إرهابية منظمة مع شركاء ، أو وسطاء لها ، أو عن طريق أعضائها، وبشكل مباشر ضد أهداف إسرائيلية ويهودية .

■ القاعدة وبحثها عن أماكن قريبة من إسرائيل :

منذ وفترة وجيزة ، تحاول القاعدة وشركائها أن يقتربوا من الحدود الإسرائيلية ، والتعمق في دول مجاورة لإسرائيل من أجل استهداف الإسرائيليين والمس بهم، وهو ما يجري في كل من الأردن ، ومصر ، وتحديدًا، في شبه جزيرة سيناء، فقد قامت القاعدة بالفعل باستهداف سياح إسرائيليين في سيناء ، في أعوام ٢٠٠٤ ، و ٢٠٠٦ ، وقتل فيها إسرائيليون ، كما أن من قام بهذه العمليات يتبعون الجهاد العالمي أيضا، بالإضافة إلى القاعدة ما يعني أن ثمة تنسيقًا بين الجهتين أو التنظيمين . وخلال السنوات الماضية أطلقت صواريخ على أهداف إسرائيلية من قلب الأردن ، ولبنان من تنظيمات تابعة للجهاد العالمي ، ما أدى إلى توغل هذه التنظيمات في كلا البلدين ، وهو تهديد مباشر على الأمن القومي الإسرائيلي، ففي عام ٢٠٠٨ ، أطلقت صواريخ من الجنوب اللبناني على أهداف إسرائيلية في الشمال الإسرائيلي، من منظمة تابعة للجهاد العالمي تسمى « عصبة الأنصار » ، وكذا خلال فترة اندلاع الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة – عملية الرصاص المصبوب- حيث أطلق من الجنوب اللبناني عدة صواريخ على الشمال الإسرائيلي، وذلك رغم نفى حزب الله انه وراء هذه الصواريخ ، ويبدو أن تنظيمات الجهاد العالمي وراء هذه العمليات الإرهابية، رغم أن التواجد الإيراني بالجنوب اللبناني ليس خافيًا على أحد، وربما تكون طهران وراء هذه العمليات بالإضافة إلى الجهاد العالمي نفسه.

لطالما طالبت إسرائيل بتطبيق القرار ١٧٠١ ، والخاص بتسليم حزب الله سلاحه ،

وابتعاده عن تيار المقاومة ، لكن مع العكس ازدادت قوته ، وقوة حماس أضعاف ما كانا عليه قبل حربها مع إسرائيل، وخاصة عبر عمليات التهريب من سوريا وإيران ، وتكونت في قطاع غزة عدة تنظيمات جهادية ، منها التابع لتنظيم القاعدة أو الجهاد العالمي، مثل تنظيم « جيش الإسلام »، و «جيش المؤمنين – القاعدة في فلسطين » ، وكل تنظيم يضم العشرات من النشطاء ، والكوادر الإرهابية التي تسبب أرقًا للأمن القومي الإسرائيلي، مثل ما قامت به هذه الجماعات في قطاع غزة من اختطاف بعض المواطنين والهجوم على بعض مراكز الانترنت ، وكذلك على الجنوب الإسرائيلي ، والمستوطنين بغلاف غزة.

كان نجاح حركة حماس في السيطرة على قطاع غزة ، في يونيو ٢٠٠٧ ، ثمرة اعتبرتها الحركة نتاجًا لمقاومة الجيش الإسرائيلي ، وخروج القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ، في أغسطس ٢٠٠٥، وخلال هذه الفترة فإن الجيش الإسرائيلي ، والمخابرات العسكرية « أمان » ، كانا يحاولان الحيلولة دون وصول فلول تنظيم القاعدة إلى قطاع غزة ، وتشكيل تنظيم قاعدي جديد في غزة، فكانت حماس قد قامت ببعض العمليات الإرهابية الخاصة بالقطاع ضد معارضيها بالقطاع فور السيطرة عليه.

تتخوف إسرائيل من تعمق وتغلغل تنظيم القاعدة والجهاد العالمي في الدول المجاورة خاصة مصر والأردن، لأنه إذا كان كل تنظيم سيؤثر على هاتين الدولتين ، فإنه سيؤثر بالتالي على إسرائيل، سواء من حيث المصالح المشتركة أو السياح الإسرائيليين بهما، أما لبنان وسوريا فيقوما من جانبهما بعدم توغل القاعدة في أي منهما ، فكل منهما يحاولان عدم سقوط الحكم في بلديهما، كما أن حماس من جانبها تتخذ موقفًا متشددًا من إسرائيل ، وفي جعبتها تنظيم القاعدة والجهاد العالمي.

■ الخاتمة :

الخطر الأكبر من تنظيم القاعدة هو إثارة العلاقات الدولية وحلحلة بعض الدول التي تراها استعمارية أو كولونيالية ، ما يدفع المجتمع الدولي إلى ضرورة التحالف ضد أي تنظيم إرهابي ، سواء كان القاعدة ، أو غيرها من المنظمات الإرهابية ، وحتى لا يستمر الإرهاب في تهديد مستقبل العالم خلال السنوات القادمة، خاصة وأن القاعدة تقوم بنشر أفكارها بين البسطاء من الناس ، لجذب أكبر عدد منهم إلى فيلقهم الإرهابي ، ويبدو أن هذا التنظيم سيتعمق في المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان ، وهو ما تحاول القوات الأمريكية والجيش الباكستاني محاربته في تلك المنطقة من العالم ، في الوقت الراهن ، لكن القاعدة وطالبان تعمل كل منهما على القيام بعمليات ارهابية عن طريق الفدائيين بتفجير أنفسهم داخل الأراضي الأفغانية والباكستانية لإسقاط حكومتي البلدين ، مثلاً، والخطر الأكبر من إسقاط الحكومة الباكستانية ، وهو ما ترمي إليه طالبان والقاعدة للسيطرة على البرنامج النووي الباكستاني .

تهدف القاعدة إلى إسقاط الحكومات الشرق أوسطية « الكافرة » ، التي تساند وتقوى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما شدد عليه الظواهري في أكثر من لقطات فيديو بثت له ، لنشر الدين الإسلامي ، وإسقاط أي حكم كافر ، سواء في الشرق الأوسط ، أو القارة الإفريقية .

بيد أن الخطر الأكبر على إسرائيل إذا ركز الجهاد العالمي والقاعدة أهدافهما ضد إسرائيل ، وتهديد المصالح الإسرائيلية في الخارج ، خاصة وإنه بقدرة القاعدة تنفيذ ذلك ، تمامًا، لما تملكه من إمكانات ، وخير دليل على ذلك هجوم بومباي ، غير أن اللقطات الحية التي بثت لمقتل الفلسطينيين في عملية الرصاص المصبوب الأخيرة

على غزة ، قد أثارت حفيظة القاعدة ، والجهاد العالمي ، وأعلنوا غير مرة نيتهم استهداف إسرائيليين والمصالح الإسرائيلية في الخارج .

مصر وإسرائيل كل منهما ترى أن الجهاد العالمي يشكل خطرًا قائمًا عليهما، خاصة في سيناء ذات المورد السياحي المهم لمصر، فثمة تعاونًا مخابراتيًا بين البلدين ، حتى أن مصر كثيرًا ما ترفض استقبال سياح إسرائيليين خشية استهدافهم من قبل الجماعات المتطرفة ، وفي لبنان الأمر يختلف فحسب، حينما نتحدث عن رغبة اللبنانيين في لفظ أي إرهابي ، حتى أن حزب الله نفسه لا يريد تواجد أي إرهابي في الجنوب ، ويطلق الصواريخ على الشمال الإسرائيلي ، لأن إطلاقه يضر بمصالح الحزب . و الأمر نفسه مع الجيش اللبناني في الشمال اللبناني . ويتكرر مع السوريين الذين يرفضون خروج عمليات إرهابية ضد أهداف إسرائيلية من أراضيهم ، لكن وقعت عمليات إرهابية في سوريا ، في عام ٢٠٠٨ ، بيد أنها في الوقت نفسه تسمح بدخول الإرهابيين من أراضيها إلى العراق ، للقيام بعمليات فدائية ضد القوات الأمريكية ، لكن سوريا تحاول تفادى ذلك علانية حينما تدخل في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل .

ينطبق الأمر نفسه على الموقف بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة، فحماس لا تريد إثارة أي مشاكل مع إسرائيل ، خاصة وإنها تحاول تقويض أركان إفراد الجهاد العالمي ، والقاعدة الذين يتواجدون في القطاع ، وتعمل على إجبارهم على عدم إطلاق أي صواريخ على الجنوب الإسرائيلي ، حتى لا يتدهور الوضع مع اسرائيل ، وبالتالي فان الخطر الأكبر الحالي والقائم على إسرائيل ، هو تواجد فلول لتنظيم القاعدة في غزة ، من الممكن أن يؤثر على الجنوب الإسرائيلي ، أو يعمل على إسقاط الدول المجاورة وحكامها ، ما يدفعنا إلى تحذير الإسرائيليين خلال تواجدهم بالخارج ، خشية اختطافهم من قبل القاعدة ، حيث تعتبر القاعدة أنها تضغط على اسرائيل باختطافها مواطنيها .

■ الدراسة الثالثة :

الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على إسرائيل ودول المنطقة

بقلم : صمونيل ايفن ونيتسان فيلدمان

يمر العالم بشكل عام في الآونة الأخيرة ، بوضع اقتصادي صعب ومركب ، ولم يسبق أن مرَّ به المجتمع الدولي إلا منذ عقود طويلة ، وهذا الوضع الاقتصادي نابع من مشكلتين أساسيتين الأولي أساسية ، والثاني هامشية، بمعنى إنه إذا كان الاقتصاد الداخلي قوى ومتين ، فإنه لن يتأثر بعثرات السوق الاقتصادي العالمي ، وبالتالي فان فشله نابع من فشل الاقتصاد الداخلي نفسه، وعدم استثمار الأموال بشكل طيب وجيد، و كذا تدوير عملية الأموال ، وهو ما يعود بالسلب بالطبع ، على الشركات الخاصة ، أو القطاع الخاص ، وتزداد معها عملية البطالة ، بعد طرد العمال والموظفين من تلك الشركات، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بعد ذلك ، وبالتالي تقليل عملية الشراء، وهذا هو الوضع الاقتصادي الحقيقي ، لأنه يؤثر على عملية الهبوط في معدلات الإنتاج، وتقليل معدل الدخل السنوي للدولة من الإرباح ، نتيجة للارتفاع الحاد في معدلات البطالة .

هذا الوضع الاقتصادي المتردي أو الضعيف يضعف مقدرات الدولة سياسيًا ، واقتصاديًا ، ويجعلها تقف في مواجهة العاصفة بشكل مباشر، و تقلل قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية؛ في عام ١٩٢٩ ، وقعت أزمة اقتصادية كبيرة على العالم ، وهى الأزمة التي اعتبرت الأكبر والأضخم من نوعها في التاريخ الحديث ، والتي انتهت فحسب ، مع الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت هذه الأزمة قد ساعدت على

صعود دول أو تيارات فاشستية ، على رأسهم بالقطع الحكم النازي في ألمانيا . ومؤخرًا واجه العالم أزمة اقتصادي مشابهة، فقمة الدول الصناعية الكبرى أو الدول العشرين الكبرى اجتمعت لمناقشة وبحث تداعيات وآثار الأزمة في قمة « جى ٢٠ » ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في العالم ، وعلى منتجات السوق الحر في العالم .

هذه الدراسة تناقش الأزمة الاقتصادية العالمية ، وتأثيرها على الاستراتيجية الإسرائيلية ، وعلى دول المنطقة ، أيضًا.

■ الوضع الاقتصادي في العالم :

في أعقاب الوضع الاقتصادي العالمي ، في عام ٢٠٠٧، والتي بدأت ملامحه في هذا العام، بدأ يظهر نجمه بقوة في الولايات المتحدة الأمريكية ، في منتصف عام ٢٠٠٨، وبعدها انتقل إلى دول الاتحاد الأوربي ، واليابان، وكان المصطلح الدارج ، آنذاك ، هو بطء أو نمو سلبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ، ومنذ مطلع عام ٢٠٠٨ وحتى أبريل من عام ٢٠٠٩ ، ارتفعت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غريبة ، وصلت من ٩ , ٤ ٪ إلى ٩ , ٨ ٪ من قوة العمل ، وهو رقم مخيف جدًا. وفي مايو ٢٠٠٩ وصل عدد العاطلين عن العمل إلى ٦٦ , ٦ مليون أمريكي، وزاد معدل الجريمة ، في مارس ٢٠٠٩ عن مارس الماضي له ، في عام ٢٠٠٨، وأغلق ٢٥ بنكًا أمريكيًا منذ بداية عام ٢٠٠٩ ، وحتى أبريل من العام نفسه فقط، مقابل إغلاق ٢٥ بنكًا ، في عام ٢٠٠٨ كله ، و٣ بنوك في عام ٢٠٠٧ ، وفي الربع الأول من عام ٢٠٠٩ هبط معدل التصدير الأمريكي بنسبة ٦ , ١ ٪ من المعدل الطبيعي .

كان للوضع الاقتصادي العالمي المتدهور أثارًا سلبية على الدول الصناعية ، والدول الكبرى ، حيث هبطت معدلات التصدير في ألمانيا ،على سبيل المثال ، بنسبة

٣,٨ في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، وفي ايطاليا ٢,٤ ٪ ، وفي بريطانيا ١,٩ ٪ ، وفي فرنسا ١,٢ ٪ ، خلال الفترة نفسها ، وهى في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية « oecd » ، أيضًا، حيث سجلت هبوطًا بنسبة ٣,٤ ٪ ، منذ مايو ٢٠٠٩ ، في إنتاجها العام للدول الأعضاء بالمنظمة ، وهبوط في الإنتاج لعام ٢٠١٠ ، بنسبة ١,٢ ٪ ، ويعتقدون في المنظمة الدولية أن الأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية مؤشر على الانهيار في دول الاتحاد الأوربي ، أيضًا ، لكن الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية أكثر تقدمًا من نظيره الأوربي بوجه عام.

كان للازمة الاقتصادية العالمية تأثير كبير على كافة الدول الكبرى ، حتى أن بعضهم طلب مساعدات من البنوك الدولية . وعلى عكس دول كبرى في العالم ، فإن الصين لم تكن متأثرة بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية العالمية ، حتى أن نسبة تأثيرها من الأزمة لم تتخط ال ٦٪ فقط ، وفي القمة العالمية لدول « جي ٢٠ » ، التي عقدت في الثاني من ابريل ٢٠٠٩ ، قرر جوردون براون ، رئيس الوزراء البريطاني ، ضخ أو تحفيز اقتصاد دول المجموعة ، بقيمة ٥ تريليون دولار ، كما أن هناك مشكلة أخرى واجهوها وهى انخفاض سعر الصرف ، وكان لابد من البحث عن حلول ناجعة وسريعة لهذه الأزمة الاقتصادية العالمية ، والتي لم تحدث سوى مرة واحدة في التاريخ الاقتصادي العالمي الحديث ، وذلك في عام ١٩٢٩، وهي الحلول التي ربما تحول دون استمرار تدهور الوضع الاقتصادي العالمي ، لكن مع هذا فإن ثمة مشاكل من الممكن أن تحدث في المستقبل من تضخم الميزانيات في المستقبل.

في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، سجلت حالات استثمار قليلة ، وان كانت أفضل حالاً من العام ٢٠٠٨ ، وقال في ١٤ ابريل ٢٠٠٩ رئيس البنك الفيدرالي

الأمريكي ، بان برانكي : « إن ثمة تحسنًا أو تعاطيًا مع الأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة » ، وهو ما أشار إليه ، أيضًا ، رئيس البنك الأوربي المركزي ، جان كلود تريشا ، في ١١ مايو ٢٠٠٩ .

و قال محللون اقتصاديون بارزون أنه لا تلوح في الأفق بوادر طيبة أو ضوء أبيض لإصلاح الأزمة الاقتصادية العالمية ، فالمشاكل الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال مستمرة ، والهبوط في المعدلات مستمرًا في الهبوط ، حتى أن معدل البطالة سيزيد عن ١١ ٪ للعام القادم ٢٠١٠ ، ومعدل النمو الطبيعي ستوقف عند ٥ , ٠ ٪ .

■ مشاكل استراتيجية :

على الرغم من التأثر الاقتصادي الكبير على مجريات الأمور في الولايات المتحدة، فإنه من المحتمل أن يكون الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد العالمي الأول الذي يخرج من هذه الأزمة، لأنه الأقوى عالميًا، مقابل ذلك فإن اقتصاد الاتحاد الأوربي ربما يكون مختلفًا بعض الشئ لأنه عبارة عن اقتصاد أكثر من دولة، ويعتمد على اقتصاديات هذه الدول معًا، وان كانت روسيا أمرًا مختلفًا كدولة اقتصادية أخرى.

أما عن الصين فهي مستمرة في النمو اقتصاديًا رغم الأزمة الاقتصادية العالمية ، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الأمريكي والصيني اقتصاديًا تأثرت بالأزمة الاقتصادية نفسها، فالولايات المتحدة تعتبر الصين مصدرًا مهمًا للتصدير الخارجي ، خاصة في المجال التكنولوجي ، معتبرة إياها مصدرًا جيدًا للنمو الاقتصادي، وبالمقارنة ترى الصين الولايات المتحدة مصدرًا تجاريًا مهمًا، وهناك من يرى في الولايات المتحدة أن الصين ودول أخرى في شرق آسيا دول تجارية حرة أو مفتوحة تتعامل معها الولايات المتحدة كمصادر تجارية مهمة.

تحسين الأحوال الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية من أولى القضايا التي يولى بها الاهتمام الرئيس الأمريكي ، باراك أوباما، فضلاً عن قضايا خارجية أخرى ، مثل قضايا الصراع في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من هذه الأزمة فإن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤثر على المساعدات العسكرية لإسرائيل ، ودول المنطقة، رغبة في عدم تأثر سياساتها الخارجية ، ولإنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية في هذه الفترة الحرجة .

■ سلاح النفط العالمي:

يعد النفط رابطًا قويًا كأحد روابط العلاقات بين دول الشرق الأوسط ، ودول عالمية أخرى، وذلك مع وجود ٦٠ ٪ من مصدر النفط في هذه المنطقة، في الفترة الأخيرة ارتفع مؤشر النفط عالميًا ، وتحديدًا ، منذ يوليو ٢٠٠٨ ، حيث حددت منظمة الأوبك سعر برميل النفط ب ١٣١ دولارًا للبرميل ، في شهر يوليو ٢٠٠٨، وأن الطلب على النفط في ارتفاع خاصة من دول شرق آسيا ، لذلك قامت المنظمة بتحديد هذا السعر، لكن هناك تخوف حقيقي من كثير من دول العالم من اندلاع حرب بين الولايات المتحدة وإيران ، وتفجير مصادر البترول في الخليج العربي، وهو ما يثير حفيظة دول كثيرة في العالم من احتمال ارتفاع سعر برميل النفط .

في أعقاب قلة الطلب على النفط هبط سعر برميل النفط إلى ٣٨,٦ للبرميل الواحد، وذلك ، تحديدًا، منذ ديسمبر ٢٠٠٨ ، ووفقًا لما نشرته هيئة الطاقة الدولية ، في ١٤ مايو ٢٠٠٩ ، فإن الطلب على براميل النفط كان ٨٣,٢ مليون برميلاً لعام ٢٠٠٩، أقل ٣ ٪ عن عام ٢٠٠٨، ومعدل برميل النفط العادي كان ٥٨ دولارًا للبرميل، ويشار إلى أنه سيتغير سعر البرميل بمتغيرات اقتصاد العالم والأزمة الاقتصادية من ورائه.

■ تأثيرات استراتيجية:

ثمة تغييرات في أسعار النفط عامًا تلو الآخر، نتيجة لأسباب اقتصادية عالمية، أو لأسباب سياسية ،أيضًا، فارتفاع سعر برميل النفط في دول متشددة، مثل إيران، يرفع بدوره نوايا هذه الدول لإنتاج سلاح نووي، وهو ما جرى مع إيران، ما يعني أن تقليل سعر برميل النفط يقلل بدوره فرص دول بعينها في إنتاج برنامج نووي، ومعظم مصادر النفط العالمية موجودة بأماكن، أم تتمركز بأماكن ليست على علاقة طيبة مع الغرب، والأمر نفسه ينطبق على إسرائيل التي يجب عليها أن تبحث عن بدائل أخرى للنفط، كمصدر للطاقة.

دول الخليج العربي من أكثر المناطق تأثرًا بسعر برميل النفط، لأنها مصدرًا مهمًا من مصادر النفط في العالم، ولذلك فإن الولايات المتحدة سيكون لها قرارات أخرى حيال العراق، وكيفية التعامل معه.

وهناك جدول يوضح سعر برميل النفط خلال العقود الماضية :

- في عام ١٩٦٦– كان سعر البرميل ١١ دولارًا
- في عام ١٩٧٦– كان سعر البرميل ٤٤ دولارًا
- في عام١٩٨٠– كان سعر البرميل ٩٠ دولارًا
- في عام ١٩٨٦ – كان سعر البرميل ٣٤ دولارًا
- في عام ١٩٩٠– كان سعر البرميل ٣٥ دولارًا
- في عام ٢٠٠٦ – كان سعر البرميل ٦٠ دولارًا
- في عام ٢٠٠٧– كان سعر البرميل ٦٨ دولارًا
- في عام ٢٠٠٨– كان سعر البرميل ٨٩ دولارًا
- في عام ٢٠٠٩ – كان سعر البرميل ٥١ دولارًا

تأثير الأزمة الاقتصادية على الدول العربية ، وإيران:

■ أولا : السعودية ودول الخليج:

هبطت معدلات أسعار النفط في السعودية ، ودول الخليج العربي ، وبالتالي هبطت عمليات التصدير ، حتى أن نسبة النمو كانت ٥ , ١ ٥٪ فقط ، خلال عام ٢٠٠٩، فقد تأثرت شركات « جي سي سي » بشدة نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، وتداعياتها على المنطقة، وإذا كان سعر برميل النفط أقل من ٥٠ دولارًا للبرميل،فإن الوضع سيتأثر أكثر فأكثر، والزيادة التي بدأت في سعر برميل النفط ، في منتصف عام ٢٠٠٨، زادت أو رفعت بدورها معدلات مبيعات النفط بما يساوي ٢ , ٢ تريليون دولار ، منذ عام ٢٠٠٣ ، وكانت حسابات مجموعة شركات جي سي سي خلال الخمس سنوات الماضية ، تفوق ال ٩٠٠ مليار دولار، من خلال بنوك حكومية ، وكان دخل مجموعة جي سي سي ٢ , ١ تريليون دولار ، حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وعمدت دول الخليج العربي على تقديم مساعدات لبنوك من أجل الخروج من الأزمة المالية العالمية، وتحديدًا، مع مطلع عام ٢٠٠٩، ومن المحتمل أن تتوسع السعودية ، ودول الخليج في ذلك ، أيضًا.

مع طلب تقديم مساعدات مالية عربية لبنوك أجنبية تأتى من أجل أهداف أو إغراض سياسية معروفة، وهي في الأساس الدول النفطية العربية، التي تدعم بنوك أجنبية لمصالح سياسية، وما زيارة رئيس الوزراء البريطاني ، جوردون براون ، إلى دول الخليج إلا وتصب في القضية نفسها ، حيث طلب توسيع عملية الاستثمار البنكية الخليجية في الأسواق البريطانية ، وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على دول وشركات عالمية أخرى ، والتي طلبت توسيع عمليات الاستثمار الخليجية فيها .

في عام ٢٠٠٨ قدمت بنوك عربية عروض استثمار في بنوك أجنبية وغربية كثيرة ،

خاصة البنوك الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هبوط سعر برميل النفط يهبد بدوره عزيمة البنوك الخليجية من الاستمرار في هذه المساعدات أو الاستثمارات، في مارس ٢٠٠٩ ، على سبيل المثال ، اشترى بنك أنبار التابع لإمارة أبو ظبي ١ , ٩ ٪ ، من نسبة شركة ديملر الألمانية، والإعلان عن هذه العملية الشرائية يؤكد أن هناك عمليات أخرى في البنوك الغربية والأمريكية، ربما لم يعلن عنها بعد.

وهناك جدول يوضح دخل بعض دول الخليج العربي من مبيعات النفط :

الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
السعودية	٪٦٣,٨	٪٨٢,٢	٪١١٠,٨	٪١٦١,٧	٪١٨٨,٤	٪٢٠٦,٤	٪٢٩٢	٪١٤٨
إيران	٪١٩,٢	٪٢٦,١	٪٣٤,٢	٪٥٣,٢	٪٥٩,١	٪٦٤,٩	٪٩١	٪٤٦
العراق	٪٧,٥	٪٧,٥	٪١٧,٧	٪١٩	٪٢٧,٥	٪٣٧,٣	٪٥٢	٪٢٧
الإمارات	٪٢١,٧	٪٢٥,١	٪٣٨	٪٤٩,٩	٪٦٩,٨	٪٧٤,٥	٪١٠٥	٪٥٣
الكويت	٪١٤	٪١٩	٪٢٦,٦	٪٤٢,٤	٪٥٣,١	٪٦٠	٪٨٥	٪٤٣
قطر	٪٦,٨	٪٨,٨	٪١١,٦	٪١٧,٥	٪٢٤,٢	٪٢٧,٨	٪٣٩	٪٢٠
ليبيا	٪٩,٤	٪١٣,٥	٪١٦,٨	٪٢٨,٣	٪٣٦,٩	٪٣٩,٨	٪٥٦	٪٢٨
الجزائر	٪١٢,٣	٪١٦,٤	٪٢٣	٪٣٢,٨	٪٣٨,٣	٪٤٤,٢	٪٦٢	٪٣٢
المجموع الكلي	٪٢١١,٩	٪٢٥٨,١	٪٥٦٤,٧	٪٥٣٥,٦	٪٦٥٠,٢	٪٧٣١,١	٪١٠٣٤	٪٥٢٢

هناك دول أخرى نفطية تأثرت بالأزمة الاقتصادية، وبأسعار النفط ، لكنها كانت بنسبة أقل من دول الخليج العربي ، مثل سوريا ، ومصر، وكذا دول مثل لبنان والأردن ، وهي دول قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ولكنها كانت في عملية تبادل تجاري فيما بينها.

■ إيران :

ثمة تحولاً إيرانيًا من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة وإنها تنتج ، يوميًا،

مليوني ونصف المليون برميل، و ٨٠ ٪ من دخلها القومي من النفط، ومعدل النمو الاقتصادي لإيران خلال الخمس سنوات الماضية ، كانت بمعدل ٥ ٪ تقريبًا، كما أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ، حاول أن يوصل النفط إلى كل مواطني الدولة، في حين وصلت معدلات البطالة في إيران إلى ٥ , ١٢ ٪ ، كما وصلت نسبة التضخم لعام ٢٠٠٨ إلى ٢٥ ٪ ، وبالتالي فان انخفاض معدل أو أسعار البترول بوجه عام سيقلل معه نسبة الدخل الإيراني ، وكذا على عمليات تصدير النفط إلى الخارج، وهبوط أسعار العقوبات المحتمل فرضها على طهران، كما أن هبوط أسعار النفط يفرض تأثيره أيضًا ، على فرض عملية أو قضية فرض الضرائب.

هناك تأثير خارجي وداخلي على إيران جراء الأزمة الاقتصادية ، وهبوط أسعار النفط، ويؤثر بالتالي على فرض العقوبات ، وإن كان حجم التبادل التجاري الخارجي لإيران ب ٩٦ مليار دولار، مع مطلع عام ٢٠٠٩ ، وهو ما يؤثر سلبًا على عمليات الاستيراد الإيرانية من الخارج، وعمليات استيراد إيران وصلت ٦٧ مليار دولار ، في عام ٢٠٠٨ ، وبالتالي فان الاقتصاد الإيراني سيتأثر بفرض عقوبات على طهران.

■ مصر والأردن:

تأثر الوضع الاقتصادي في كل من الأردن ، ومصر بالأزمة الاقتصادية العالمية، ومثلّت فترة منتصف عام ٢٠٠٨ فترة حرجة على الاقتصادين المصري والأردني، وعام ٢٠٠٩ كان يعد تحديًا كبيرًا أمام البلدين ، خصوصًا مع انخفاض معدل النمو، وكان له تأثير واضح على معدلات الدخول ، وأسعار العقارات بوجه عام، وبالتالي زاد بدوره معدل البطالة في البلدين، والاستثمارات ، أيضًا، ومعدل التشغيل فيهما.

تستورد الأردن مشتقات النفط، ومصر تصدر جزء من مشتقاته ، لكن على أيه حال قد تأثر البلدان بانخفاض أسعار برميل النفط، وتأثر اقتصاد الطرفين، خاصة وأن السياحة قد انخفض معدلها في الجانبين ، وتحديدًا في مصر، وهبوط أسعار العقارات بدوره، وقلة دخل قناة السويس ، وميناء العقبة ، وبالتالي فإن نسبة التضخم العام في مصر ، وصلت إلى ١٢ ٪ ، وفي الأردن وصلت إلى ٤٪، رغم أن الأردن قد نجحت في تقليل التصدير . والوضع في كل من مصر والأردن يتطلب تدخل داخلي وخارجي بمعنى إعادة تحسين العلاقات الخارجية ،لأن الوضع الاقتصادي العالمي وتأزم المواقف السياسية من الممكن أن يتركا الأثر السلبي الأكبر على الطرفين.

■ **سوريا :**

يتعافى الوضع الاقتصادي السوري الداخلي بمرور الوقت ، رغم صعوبة الأزمة الاقتصادية ، حيث شهد الاقتصاد السوري ، عام ٢٠٠٨ ، نسبة تحسن بمقدار ٥ ٪، أو نسبة نمو، ويتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٩ ، نسبة تحسن أفضل من تلك ، وان كانت المشكلة الأساسية – وربما نعمة – للسوق السوري أنه ليس مرتبطًا ، أو على علاقة بالأسواق العالمية، لكنه من المحتمل أن يتحسن هذا السوق بعد زيادة الدخل القومي من استخراج النفط، رغم أن معدل استخراج النفط ، في عام ١٩٩٦ ، كان يزيد عن ٦٠٠ ألف برميل يوميًا، واليوم وصل المعدل إلى ٣٨٠ ألف برميل يوميًا ، فقط، ومن المحتمل أن يقل هذا العدد أيضًا ، خلال الأعوام القادمة، بيد انه ستختلف الأمر لو سمحت سوريا بدخول شركات أجنبية للتنقيب عن البترول ، ما يعني أن سوريا تتأثر كغيرها من الدول بتذبذب أسعار النفط عالميًا.

يجب على سوريا أن تحسن من قدراتها الاقتصادية بمرور الوقت ، حتى يتسنى

لاقتصادها أن يتحسن ، وينمو بمرور الأيام، وذلك في حال اندماجها في المجتمع الدولي، ودخول استثمارات أجنبية كثيرة وشركات متعددة الجنسيات وشركات عالمية، مثل الاستثمارات التركية والإيرانية في الأراضي السورية ، وبالتالي فان إحدى أسباب التقارب السوري من الولايات المتحدة الامريكية ، هو تحسين السوق الاقتصادي السوري، والتي ستسمح لها بالدخول في منظمة التجارة العالمية ، والتعاون مع دولها وتحسين أوضاعها الاقتصادية، وكان من المفترض دخول دمشق هذه المنظمة من قبل ، لكن اعتراض الولايات المتحدة في نهاية المطاف ، حال دون دخولها ، في عام ٢٠٠١.

كانت بشائر تحسين الاقتصاد السوري مع تعميق العلاقات الأوربية ـ السورية ، وتحسينها ، ففي ١٤ ديسمبر من عام ٢٠٠٨ ، وقّع الطرفان السوري والأوربي على اتفاقات تجارية ، واقتصادية موسعة ، وهى تجديد للاتفاقات التي سبق ،وأن وقعّت في عام ٢٠٠٤ ، الذي توقف بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ، رفيق الحريري ، في الرابع عشر من فبراير عام ٢٠٠٥ ، وإن كان الاتفاق قد حدد ١٢ عامًا للدخول في اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين الأوربي والسوري ، خاصة وإذا قلنا أن الاتحاد الأوربي يمثل الشريك التجاري الأساسي لدمشق ، من بين هذه الشراكة شراء المعدات الزراعية التي تستوردها سوريا من دول الاتحاد .

رغم أن بعض دول الاتحاد الأوربي ترفض اتفاقية التجارة الحرة مع سوريا ، لكن ثمة غالبية أجمعت على الموافقة على هذه الاتفاقية، وذلك لأن بعض الدول الأوربية مثل بريطانيا ، ترى أن سوريا تسبب مشاكل لدول الاتحاد، من بينها تأييد السوريين لعمليات التسلل للإرهابيين من الأراضي السورية إلى العراق، ما دفع البريطانيون إلى الاشتراط على السوريين منع المتسللين من دخول الأراضي العراقية

عن طريق الأراضي السورية .

■ لبنان :

مقارنة بالسوق الاقتصادي السوري، فإن السوق الاقتصادي اللبناني مفتوحًا، وله علاقات مع كافة دول العالم، وهو الوضع الاقتصادي الذي له سلبيات كما له ايجابيات أيضًا، بمعنى أن الاقتصاد اللبناني يتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية، وبتغيرات السوق العالمية بوجه عام، غير أن السياحة هي المصدر الأساسي للدخل اللبناني ، ونسبة النمو في السوق اللبناني زادت عن معدلاتها عن الأعوام الماضية، حيث مثلت هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ ، ما يزيد عن ٨ ٪، و ٧ ٪ في عام ٢٠٠٧ ، مع الإشارة إلى أن عام ٢٠٠٦ ، كان قد تأثر اقتصاده بالحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان ، التي وقعت في صيف هذا العام، كما أن الاقتصاد اللبناني يتأثر إيجابًا بزيادة أسعار النفط العالمية .

■ السلطة الفلسطينية :

منذ سيطرة حماس على مقدرات الأمور في قطاع غزة وأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية ، والوضع الاقتصادي الفلسطيني يشهد تغيرات اقتصادية كبيرة وخطيرة، حيث يطالب المجتمع الدولي بتقوية موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن ، بزيادة المنح المالية للسلطة الفلسطينية، وفتح أسواق العمل أمام العمالة الفلسطينية في الضفة الغربية من قبل السلطات الإسرائيلية ، على العكس من ذلك فإن المجتمع الدولي يرفض نقل الأموال والمساعدات الدولية أو المنح المالية لحركة حماس بغزة ، فضلا عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة ، تمامًا، وتساعده في ذلك مصر، أيضًا، ما زاد الهوة الاقتصادية بين اقتصاد الضفة الغربية عن اقتصاد قطاع غزة.

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية- انتفاضة الأقصى، في سبتمبر من عام ٢٠٠٠، والاقتصاد الفلسطيني يشهد منحدرًا كبيرًا وخطيرًا، وارتفاع أسعار الوقود والأغذية ، وبشكل مغال فيه، هذا من جانب، و من جانب أخر فان الاقتصاد لفلسطيني يتأثر بالاقتصاد الخليجي والأردني والإسرائيلي ، أيضا ، فهو مرتبط بهذه لاقتصاديات ، نتيجة لوجود عمالة فلسطينية في هذه الدول بشكل عام ، وتأثر لاقتصاد الفلسطيني بتحويلاتهم، فيما يتأثر أيضا الاقتصاد الفلسطيني بالمساعدات لدولية، حيث قدرت هذه المساعدات للعام ٢٠٠٨ ، بقيمة ١,٥ مليار دولار فقط، وفقا لإحصاءات عالمية ، فان اقتصاد قطاع غزة ينهار ، وربما انهار بالفعل، لأن الأموال الداعمة للاقتصاد الفلسطيني لم تصل إليهم .

ونسبة الدخل لدول عربية وإيران ، أيضًا ، هي كالتالي:

الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الكويت	٪٢٧,٩	٪١١,٨	٪٨,٥	٪٧	٪٥
السعودية	٪٦٥	٪٣٨,٩	٪٢٧,٣	٪١٨,٧	٪١٠,٥
الإمارات	٪٨,٥	٪٩,٢	٪١٠	٪١٠	٪٩,٦
إيران	٪٢٦,٣	٪٢٣,٧	٪١٩,٧	٪١٧,٢	٪١٣,٤
الأردن	٪٩١,٨	٪٨٤,٢	٪٨١,٥	٪٧٩,٧	٪٦٥,٣
مصر	٪١٢٢,٩	٪١١٢,٨	٪٩٨,٩	٪٨٨,٧	٪٨١,٩
سوريا	٪٧٣,٢	٪٢٣,٣	٪١٩,٤	٪١٧,٢	-----

■ قضايا استراتيجية :

أثرَّت الأزمة الاقتصادية العالمية سلبًا على اقتصاديات دول الشرق الأوسط بوجه عام، وعلى الاقتصاد الفلسطيني أيضًا، ومع ذلك فإن اقتصاديات هذه الدول

يتحسن باستمرار، ولا توجد خطورة شديدة على هذه الاقتصاديات، لأنها تحاول التعامل بنجاعة مع الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن يجب الاعتراف بأن هذه الأنظمة الحاكمة تواجه مشاكل اقتصادية كبيرة، وانه لكي تستطيع المواجهة الجادة للتغلب عليها ، فإن تحسين الأوضاع يتوقف على الاقتصاد السياسي والخطوات السياسية التي تتخذها هذه الدول أو تلك، والتعاطي مع بعض المشاكل الداخلية مثل زيادة التضخم وارتفاع معدلات البطالة في كل دولة من دول المنطقة .

■ **إيران :**

لا يمكن تغيير الوضع الاقتصادي الإيراني من جذوره ، نتيجة لتأثره السلبي بفرض العقوبات الغربية على طهران، بسبب ملف إيران النووي ، وتأثر الاقتصاد بسعر سوق النفط العالمي، ولكن يبدو أن طهران تتعامل بشكل ما مع الأزمة الاقتصادية داخليًا ، ويجب الإشارة إلى أن هناك تخوف من انفجار التضخم، ومن المحتمل أن تتأثر طهران بوجود مصادر أخرى للطاقة ، إذا ما نفد البترول أو ارتفع سعره، أو أحجمت عن شرائه الدول، لكن هذا لا يعني أن إيران لم تتعامل مع سياسة فرض العقوبات بشكل سئ، فقد تعاملت معها بشكل أفضل يومًا تلو الآخر، واليوم أفضل من الأمس، بيد أنه مع زيادة العقوبات سيمثل الضغط الاقتصادي عبئا على إيران .

■ **سوريا :**

توجد تغييرات جوهرية في السوق السوري، فثمة مطالب بدمج السوق بالأسواق العالمية والغربية، والخروج من الأزمة أو العزلة الاقتصادية والسياسية، رغم تأثر دمشق بقلة كميات البترول المستخرجة من أراضيها عن الأعوام الماضية ، و التي تقل عام عن الآخر، والحل يمكن أكثر في مساعدات خليجية وروسية .

■ **لبنان :**

تحاول بيروت الاستفاقة من الأزمة التي سببها حزب الله في عام ٢٠٠٦ ، أثناء الحرب على لبنان في صيف هذا العام، والابتعاد عن القضايا العسكرية .

■ **مصر والأردن :**

الوضع الاقتصادي هو أحد القضايا المهمة لكلا البلدين معًا، وسيستمر هذا الوضع لفترات طويلة قادمة، بسبب نمط الحياة في مصر والديموغرافيا في الأردن، فليس هناك علامات على تحسن هذا الوضع الاقتصادي، والجمهور والتضخم .

■ **شركات جي سي سي :**

وضع هذه الشركات يتحسن رغم الأزمة المالية العالمية ، كعادة كافة الدول العالمية ، فضلاً عن تأثرها سلبًا ، أو إيجابًا بأسعار النفط المتذبذبة طيلة الأعوام الخمس الماضية، وبالتالي ستعود على علاقتها بالدول العربية.

لكن الوضع الاقتصادي الفلسطيني يحتاج إلى مساعدات اقتصادية عاجلة وكذلك إلى مخيمات اللاجئين في كل من سوريا ولبنان، لإنشاء بنية تحتية جديدة والسماح بالسفر من وإلى الضفة وغزة، وتوصيل المياه لغزة .

من الضروري الإسراع في إرسال هذه المعونات أو المساعدات المادية للفلسطينيين، من أجل النهوض الاقتصادي والاجتماعي ، ما يعنى أن مصالح الدول الخليجية النفطية تتطلب ذلك، كما أن تدخل السعودية يعني التقدم في المسيرة السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، وبالتالي سيعود الأمر على تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين ، وذلك مع دخول ملياري دولار كمساعدات اقتصادية لقطاع غزة .

■ الاقتصاد الفلسطيني :

يتأثر الاقتصاد الفلسطيني بمتغيرات السوق العالمي ، وبمدى المساعدات الاقتصادية ، والمعونات الدولية للفلسطينيين، وكذلك يتأثر بممارسات إسرائيل السياسية ، فسياسات مصر ، والدول المؤثرة على القرار الفلسطيني من الولايات المتحدة وروسيا... الخ، والحصار الاقتصادي الخانق على أهالي قطاع غزة ، بسبب سيطرة حماس على القطاع ، في يونيو ٢٠٠٧، يعَّمق الهوة بين اقتصاد كل من الضفة الغربية ، وقطاع غزة، فضلاً عن المواجهات العسكرية مع إسرائيل، ولن يتغير هذا الوضع ما لم تتغير الخريطة السياسية في قطاع غزة، وتتغير الممارسات السياسية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بالإضافة إلى أن اقتصاد الضفة سيزداد تحسنًا إذا ما قرر نتانياهو استئناف محادثات السلام مع الجانب الفلسطيني .

■ الاقتصاد الإسرائيلي :

بعد تحسن ملحوظ للاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الخمس الماضية، تباطأ الاقتصاد مع منتصف عام ٢٠٠٨ ، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث توقفت نسبة النمو عند ٤٪ فقط ، للعام نفسه، رغم ارتفاعها بشكل بطئ خلال الربع الأخير من العام نفسه ، مقارنة بعام ٢٠٠٧ التي كانت النسبة فيه ٤,٥ ٪ ، في حين كانت النسبة ٢,٥ ٪ في عام ٢٠٠٦ .

الإنتاج الإجمالي لعام ٢٠٠٨ ، كان ٧١٤ مليار شيكل، وكانت نسبة بنك إسرائيل في النمو لعام ٢٠٠٩ ، وتحديدًا من ٢٥ يناير، كانت (– ٢٨) ٪. ونسبة الإنتاج للشخص الواحد توقفت عند (– ٢) ٪ ، مقابل ٢,٨ ٪ ، لعام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يصل النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ ، إلى ٣,٥ ٪ ، ومعدل نمو بنك إسرائيل لعام ٢٠١٠ ، ستصل إلى ١ ٪ فقط.

■ مشاكل الوضع الاقتصادي الإسرائيلي :

نتيجة للوضع الاقتصادي السيئ لعام ٢٠٠٨ ، فقد تركت آثارًا سلبية ، من بينها :

في البداية، ووفقًا لتقارير مركز الإحصاء الإسرائيلي المركزي ، فإن ثمة هبوطًا في إجمالي الدخل القومي ، بنسبة ٦ , ٣ ٪، خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩، و نسبة ٢ , ٤ في مجال الأعمال، و ٣ , ٤ ٪ في الواجبات، منها ٦ ٪ في واجبات الإنسان الواحد، وهبط الإنتاج التجاري للربع الأول من عام ٢٠٠٩ ، إلى ٤ , ١٤ ٪ (٤ , ٤٦ ٪ للحساب السنوي)، والاستيراد من طائرات وأمور أمنية وعسكرية، هبطت نسبته ،بنسبة ٤ , ٢١ ٪ (٦ , ٦١ ٪ من الحساب السنوي) .

النتيجة الثانية لتقرير مركز الإحصاء المركزي ، هو ارتفاع موجة البطالة في إسرائيل، فقد كانت في مارس عام ٢٠٠٩، ٠٧٢ , ٢٠ ألف عاطلاً عن العمل، مقابل ٨٥٦ , ١١ في مارس من العام السابق له ٢٠٠٨ ، و أكثر المجالات تأثرًا بنسبة البطالة في مجال إلهاي تيك، والتجارة ، ومجال العقارات . والنتيجة الثالثة للإسرائيليين هي قلة الدخل العام للمواطن الإسرائيلي . والرابعة تتمثل في هبوط معدل أو نسبة الشركات الإسرائيلية العاملة، والاقتراض من البنوك ، وسوق العقارات.

أما عن النتيجة الخامسة للأزمة الاقتصادية التي تركت أثرها على الإسرائيليين ككل، هي قلة دخول الضرائب الإسرائيلية بوجه عام، فقد كانت في عام ٢٠٠٩ ، ما يعادل ١٦٠ مليار شيكل إسرائيلي، بأقل ٤ مليار شيكل عن معدلها الطبيعي، في أغسطس ٢٠٠٨ .

ونسبة النمو في إسرائيل في الأعوام الماضية ، كالتالي :

٢٠٠٣ نسبة النمو تساوي	١,٨٪
٢٠٠٤	٥,٥٪
٢٠٠٥	٥,١٪
٢٠٠٦	٥,٢٪
٢٠٠٧	٥,٤٪
٢٠٠٨	٤٪
٢٠٠٩	-١,٥٪

حاولت إسرائيل التعاطي بقوة مع الأزمة الاقتصادية العالمية ، والإسرائيلية بشكل خاص، حيث عمدت حكومة رئيس الوزراء السابق ، إيهود أولمرت ، في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تطبيق خطة أمنية اقتصادية شاملة، تشمل مساعدة البنوك للشركات الخاسرة، ومساعدة الشركات الصغيرة ، عوضًا عن زيادة دخل شركات المياه ، والكهرباء ، والصاقة بوجه عام.

في ١٣ مايو ٢٠٠٩ ، صادقت حكومة بنيامين نتانياهو ، على ميزانية ثنائية أو دو سنوية للعامين القادمين، ٢٠٠٩، و ٢٠١٠، بقيمة ٣١٦,٥ مليار شيكل لعام ٢٠٠٩، تزيد بستة مليار شيكل للعام ٢٠١٠ ، ٣٢١,٥ مليار شيكل ، وتزيد النسبة ل ٥,٥ ٪ من الدخل ، وتقلصت ميزانية وزارة الدفاع لعام ٢٠٠٩ ، بقيمة ١,٥ مليار شيكل، وتساوي نسبة ١,٣ ٪ من الميزانية العامة، والتقليص في الميزانية الذي قوبل بجدل كبير. كان دافعًا لاستقرار الحكومة الإسرائيلية .

سجل بنك إسرائيل زيادة في أبريل ٢٠٠٩ ، بنسبة ٠,٥. ٪ مقارنة بيناير من العام نفسه ، بنسبة تساوي ١,٧٥ ٪، في حين كانت النسبة نفسها ،في يناير ٢٠٠٨ ،

تساوي ٢٥ , ٤ ٪ ، حتى أن البنك يحصل على أجورات- تساوي القرش المصري- كفوائد طويلة المدى .

خطو خطوة بدأت في يناير ٢٠٠٩ سياسية تاريخية لمجال الطاقة الإسرائيلية ، أو نوع من التطور في هذا المجال ، حينما اكتشف موقعًا للغاز في البحر المتوسط ، قبالة شواطئ حيفا بمقدار ٩٠ كم ، ويدعى « تامير ١ » ، وذلك في يناير ٢٠٠٩، كما سبق وأن اكتشف في مارس ٢٠٠٩ موقعًا أخر للغاز أمام شواطئ الخضيرة ، بمقدار ٦٠ كم في البحر المتوسط، وهما موقعان انضما إلى مواقع الغاز الطبيعي في البحر المتوسط ، سبق وأن اكتشفت منذ عام ١٩٩٩ ، أمام شواطئ اشكلون . من المتوقع أن يكون إنتاج موقع « تامير ٢ » يساوى ثلاثة أضعاف ما يمكن استخراجه من المواقع الأخرى المكتشفة، واحتمال أن تزيد قيمته عن ١٥ مليار دولار، كما أن وزير البنية التحتية ، بنيامين بن اليعيزر ، قد أعلن في ١٨ يناير ٢٠٠٩ ، انه إذا استخرجت كميات الغاز المتوقعة من موقع تامير ١ ، فإن إسرائيل ستدخل مرحلة جديدة من تاريخها الحديث .

■ قضايا إسرائيلية :

يتأثر الاقتصاد الإسرائيلي باقتصاديات العالم الحر، نتيجة لارتباطه بهذه الاقتصاديات، وبالتالي على إسرائيل الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي والتكنولوجي ، لأنه الذخر الحقيقي للاقتصاد الإسرائيلي في المستقبل، مع الاستخدام القليل للطاقة ، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة مع ارتفاع أسعار الطاقة في العالم ، ووصولها إلى أرقام فلكية .

والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية في الأعوام الماضية ، كانت في هبوط مستمر، وهي كالتالي :

في عام ٢٠٠٣ كانت ٦,٨٪

٢٠٠٤ كانت ٦,٢٪

٢٠٠٥	كانت	٦٪
٢٠٠٦	كانت	٦٪
٢٠٠٧	كانت	٥,٨٪
٢٠٠٨	كانت	٦٪
٢٠٠٩	كانت	٥,٩٪

■ الخاتمة:

تكمن مشاكل الاقتصاد في أي بلد في العالم في تكيف الأحوال الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية مع اقتصاديات السوق العالمي، والبحث عن مسارات جديدة وناجعة لهذا الاقتصاد الداخلي، ومحاولة العمل على إيجاد حلول ناجعة لمشاكل مزمنة، أو طارئة مثل البطالة.

ولأن الوضع الاقتصادي الإسرائيلي مرتبط ارتباطًا كليًا باقتصاد السوق العالمي، فان تحسين أحوال هذا الاقتصاد مرتبط بنجاح حكومة أوباما في البحث عن حلول ناجعة وفورية لاقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم من خلفها، والاقتصاد الأمريكي مرتبط بالشعب الأمريكي نفسه، أو بالضغوط الملقاه على الاقتصاد الأمريكي تعود إلى الضغوط الملقاه على الشعب الأمريكي، وإن كان هذا الاقتصاد يعتمد أساسًا على نجاح أوباما وإدارته الجديدة، حتى أن أوباما نفسه قد صرح بأن الوضع خطير، ويحتاج إلى الصبر والتأني في الحكم عليه، حينما قال في خطاب له في يوم ١٤ مايو ٢٠٠٩: «مما لا شك فيه أن الوضع صعب، وقاس، ويحتاج إلى وقت للخروج من الأزمة الاقتصادية، فنحن نمر بمرحلة هي الأولى من نوعها في عصرنا الحديث، وعلينا تخطيها بسرعة، حيث يحدونا الأمل بذلك».

الخاتمة

المخاطر والمصاعب.. حلول مؤقتة

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

مع نهاية العقد الأول من القرن العشرين ، ثمة سؤال يطرح نفسه بشدة ، ويتعلق بمدى نجاح الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة ، وفي غرب آسيا؟ ومدى قدرة الحكومة المركزية في باكستان في الحفاظ على وحدة بلادها كوحدة واحدة ؟ وذلك مع محاولة العمل على عدم سقوط القدرات النووية الباكستانية في يد متشددين إسلاميين ، وذلك نتيجة لوجود تحدى من نوع جديد ، وهو زيادة الجماعات الإرهابية على الحدود الباكستانية - الأفغانية ، والمناطق المحيطة بها .

إيران من جانبها ، تتقدم بصورة كبيرة ، وبخطى حثيثة باتجاه تخصيب اليورانيوم ، وهذا يعني اقتراب « إنتاج سلاح نووي إيراني » ، وطهران تتهرب من ثلاث قرارات للأمم المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوربي حيال برنامجها النووي ، ما يؤثر بشكل كبير على المنطقة ، خاصة مع الدعم الكلى من إيران لكل من سوريا ، وحزب الله ، وحماس ، كما أن هذا الرفض الإيراني ربما يدفع دول الخليج العربي إلى الدخول في سباق نووي مع إيران ، ما يضر بإسرائيل ، وبدول أخرى بالمنطقة العربية ، لكن علينا الاعتراف بأن العلاقة التي تجمع بين كل من إيران ، وسوريا، وحزب الله ، وحماس هي علاقة ناجحة حتى الآن، ما يعرقل بدوره مساعي السلام، ولكن في حال فك ارتباط هذا التحالف القوي ، فمن الممكن أن نشهد مسارات سلام في الشرق الأوسط .

تشهد العراق في عام ٢٠١١ ، بداية الانسحاب التدريجي الأمريكي من الأراضي العراقية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الانسحاب سيعود بدوره على العراق ، وعلى دول المنطقة ككل ، فمعنى الانسحاب الأمريكي من العراق هو تحسن الوضع الجيو سياسي الإيراني في المنطقة ، وكذا على الموقف الأمريكي لدول المنطقة أيضًا ، وإن كان الهبوط التاريخي والدراماتيكي لأسعار النفط يؤثر سلبًا على إيران ، لكنه يؤثر

أيضًا ، على الدول العربية المعتدلة، ومن الممكن أن نضيف إليهم الحكومتين الجديدتين في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، والاثنان أمام تحديات أمنية وعسكرية كبيرة، خاصة قوة الردع ، ما يرجع تأثيره على دول الشرق الأوسط برمته ، حيث يقف مسار السلام بين العرب وإسرائيل على رأس أولويات الحوار الممتد بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

الحل القائم على دولتين لشعبين يأتي بناء على اعتراف الحركة القومية الفلسطينية ، في عام ١٩٨٨ ، بدونة إسرائيل ، ومنذ فشل الخطوات الثنائية في الترجمة إلى واقع حقيقي وملموس، وبعد اتفاق أوسلو ١٩٩٣ ، الذي كان يرمز له بأنه حل للقضية في وقتها ، وأن مباحثات كامب ديفيد ٢٠٠٠ ، وما بعدها من حوارات ثنائية ، وخاصة مبادرة كلينتون ، والتي حاولت في أساسها إقامة دولة فلسطينية ، ازداد الحديث عن مقولة دولتين لشعبين مع منتصف العقد الأول من القرن العشرين ، وفي عام ٢٠٠٧ كانت المحاولة الثالثة للحوار الفلسطيني ـ الأمريكي ، في مؤتمر انابوليس بالولايات المتحدة برعاية أمريكية بالطبع .

فشلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت ، في نهاية عام ٢٠٠٠ ، في محاولة لإجبار القوات الإسرائيلية على الخروج من الضفة الغربية، فالإرهاب كان قد انفك بين إسرائيل وبيد المناطق بالضفة ، وهذا الانفكاك أو التغيير جاء على خلفية تقليل تواجد أو وضع أقدام إسرائيلية بقوة في المدن والمناطق الرئيسية بالضفة الغربية، وتقّوت هذه الخطوة بالجدار ، وبخطوات أخرى .

تخطت اسرائيل تلك المرحلة بإصرار غالبية الإسرائيليين على الحفاظ على انطابع اليهودي ، والديمقراطي لدولة إسرائيل ، وهي لم تستخدم قدراتها في إجبار شعب أخر على ذلك، وليس على كل أبناء الدولة أو السكان ككل ، فعرب ٤٨ كانوا قد

تأثروا بنتائج حرب الأيام الستة ، في عام ١٩٦٧ . وثمة قضية أخرى تتعلق بمسألة دولتين لشعبين في ظل تعاظم المد الإسلامي المتطرف داخل المسلمين في المجتمع الفلسطيني ، وبعد أن سيطروا على قطاع غزة ينوون اقتحام الضفة الغربية أيضًا ، ما يعني أن شعار دولتين لشعبين لن يجدي مع هذه التحديات التي تواجه إسرائيل ، والتي تقابل بمطالب كثيرة ومُلحة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولها حدود مستقلة ومحددة من الشرق والجنوب .

التحدي القائم هو العمل على عرقلة تزايد الأعمال الإرهابية في الضفة الغربية ، والعمل على اجتثاثها من تحت الأرض في إسرائيل ، باعتبار أن هذه المعضلة تمثل مشكلة كبيرة ، وبعيدة المدى ، والتأثير على علاقة إسرائيل بالسلطة الفلسطينية مستقبلاً ، ومن الصعب فرض الأمر على الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، التي تشكلت في مارس ٢٠٠٩ ، من قضايا وموضوعات قديمة ما تزال مطروحة على مائدة المفاوضات والبحث ، فالحكومة الجديدة سترفض البدء من حيث ما انتهت إليه المفاوضات السابقة للحكومة الماضية ، والسلطة الفلسطينية ستتمسك بدورها بهذا الحق ، وبالتالي فإنه على الولايات المتحدة الأمريكية تحديد كيفية بدء مباحثات السلام .

الأسباب التي تعرقل الولايات المتحدة حاليًا، هو شبح الفشل الثلاثي السابق لمباحثات السلام في المنطقة ، أوسلو وكامب ديفيد ، وانابوليس ، والذي يخيم على احتمالية الخروج إلى مفاوضات جديدة ، وبالتالي فإن أي مفاوضات رابعة ستكون صعبة ومحددة أيضًا ، في الإطار نفسه، رغم وجود مشاكل أخرى مثل باكستان ، والعراق ، وأفغانستان وإيران، ويجب أن نبحث عن حلول ناجعة لها .

وضعت الحكومة الأمريكية الجديدة مجموعة من المحددات تجاه الصراع في

المنطقة، أهمها الشروع في إقامة دولة فلسطينية على أساس دولتين لشعبين، وإسرائيل من جانبها ليست مضطرة لهذا الحل وعلى هذا الأساس ، ولكن إسرائيل أعربت ولأكثر من مرة عن نيتها الدخول في مفاوضات سلام، ولأكثر من مرة في العمل على تحسين الاقتصاد الفلسطيني ، والأوضاع الاقتصادية الفلسطينية ، فليس هناك تغيير في المفاوضات السياسية على ذلك، رغم أن هناك رغبة حقيقية أمريكية في المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية ، والخروج بها إلى نهاية جيدة .

يأتي هذا في الوقت الذي تدرس فيه الحكومة الإسرائيلية الطلب السوري ، ببدء مفاوضات سلام مع السوريين ، بشرط عدم تحديد أو وضع شروط مسبقة، فمنذ فشل المباحثات الأولي ، في عام ٢٠٠٠ في كامب ديفيد والعلاقات السورية ـ الإيرانية تزداد قربًا وتوددًا ، وعمدت إيران على تقوية حزب الله اللبناني ، ما دفع بالأمر إلى تغيير الوجهة الاستراتيجية،والأمنية لإسرائيل في العقد الحالي .

كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة قد أعلن قبيل إجراء الانتخابات عن نيته إجراء تعديلات كثيرة ، وأعلن حزب يسرائيل بيتنو عن مفاوضات مع سوريا على أساس « السلام مقابل السلام » ، في المقابل فإن الرئيس السوري ، بشار الأسد ، يعلن مرارًا عن نيته الدخول وبسرعة في مفاوضات سلام مع الجانب الإسرائيلي ، والوصول إلى اتفاق سلام ، وبسرعة .

وفي حال الدخول في مفاوضات سلام بين الجانبين الإسرائيلي والسوري، فإن إسرائيل ستطلب من سوريا مجموعة من المطالب أو الشروط ، من بينها الاعتراف بإسرائيل ، وفك ارتباطها عن إيران ، وكل ما يربط علاقتها بإيران في المنطقة ، أو بالنفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، وعليه فان إجراء مباحثات أو مفاوضات سلام بين الطرفين الإسرائيلي والسوري ، ستغير الخريطة السياسية ، والاستراتيجية

للمنطقة ككل ، وذلك تزامنًا مع الانسحاب الأمريكي من العراق ، وإجراء حوار دبلوماسي إيراني – أمريكي، ولكن هناك نقطة لم تأخذ في الحسبان ، وهى تتعلق بمدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المباحثات الإسرائيلية ـ السورية .

فقد سبق وأن تدخلت تركيا كطرف مباشر ووسيط بين الطرفين ، ومدى ارتباط الولايات المتحدة يتوقف على مصالحها في منطقة الشرق الأوسط ، وهو الأمر الذي ينطبق على تركيا أيضًا، حول جدية تدخلها في قضايا المنطقة وفق مصالحها .

مع نتائج مسار السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني ، ومدى خروج القوات الأمريكية من العراق ، فان الإدارة الأمريكية تعتبر أن إيران لها قوة كبيرة في المنطقة بعد هذه التغييرات الكبيرة في الشرق الأوسط ، حيث يطرح سؤال نفسه، يتعلق بمدى تدخل إيران في سلطات ، وحكومات الدول العربية في المنطقة والمحيطة بإسرائيل ، وتأثيره على مجريات الأحداث ؟! فمدى نفوذ إيران في المنطقة وتزايده يتعلق ، أو يتوقف بمدى استعداد إسرائيل للدخول في مفاوضات سلام، لأن الإيرانيين يرفضون البدء في مباحثات سلام ، لأنه يعرقل تقدمها ونفوذها بالمنطقة ، وخاصة ما يتعلق بعلاقات إسرائيل بجيرانها ، حتى أن المسار الإسرائيلي ـ السوري له الأولوية الأولى في هذا القرار ، أو تلك المشكلة ، نتيجة للعلاقات الاستراتيجية الطيبة بين إيران وسوريا ، والأمر نفسه يتعلق بالمسار الفلسطيني ، وإن كان اقل حدة من نظيره السوري ـ الإسرائيلي .

ناقش الطرفان الأمريكي والإسرائيلي مجموعة من الموضوعات المهمة ، على رأسها استمرار البناء في المستوطنات وكذا تحسين الأحوال الاقتصادية للسلطة الفلسطينية .

خطوة خطوة تعد المباحثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي جرت ، في مدريد

١٩٩١ ، والتمدد الإيراني في المنطقة يؤثرا كل منهما على الآخر، ما يعود بالتالي على العلاقات الثنائية لكل من اسرائيل ، وإيران في المنطقة ، ومدى تفاعلهما مع القضايا الحيوية والآنية ، وكذلك مع المبادرة العربية للسلام ، التي خرجت إلى النور ، في عام ٢٠٠٢، ومدى تقبل إسرائيل لها رغم موافقة إيران عليها أيضًا ، فكان يجب على إسرائيل الامتثال للضغوط الدولية والعربية التي مورست عليها من أجل الحل على أساس المبادرة العربية ، خاصة من قبل الاتحاد الأوربي الذي شرع القول بأن اتفاقية مدريد ، والمبادرة العربية أساس قوى للحل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي .

بيد أن الاعتراضات الإسرائيلية على المبادرة العربية للسلام ، جاء نتيجة لوجود ملفات أو قضايا لم توافق عليها إسرائيل خاصة ملف حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، واعتبرت القمم العربية أن المبادرة العربية للسلام أساس لإقامة سلام فلسطيني ـ إسرائيلي ، ولإحلال السلام في المنطقة ، والتطبيع مع إسرائيل ، ومع ذلك فإن إسرائيل تبدى موافقة مبدئية مشروطة، لكن ليس على كل بنود المبادرة العربية ، ولكن على التفاوض عليها ، وعلى بنودها بالقطع ، وهى التي تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الرابع من يونيو ٦٧ ، والى إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، مقابل التطبيع مع اسرائيل ، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس ، حيث اعتبر العرب أن المبادرة أساس لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي .

على الرغم من تمسك الدول العربية بهذه المبادرة القائمة على السلام مع إسرائيل ، فإن إيران ما تزال تدعم الإرهاب ، وازدادت عمليات تهريب الأسلحة من شبه جزيرة سيناء إلى قطاع غزة ، منذ يناير ٢٠٠٩ ، وقامت مصر بدورها في عرقلة

تهريب الأسلحة التي يعود مصدرها إلى إيران ، ومحاولة تفتيت إسرائيل لحلفاء إيران في المنطقة ؛ وخاصة إذا ما اقتربت من الحدود المصرية .

وفي هذا الإطار، يجب أن نشير إلى إن الأمر يتعلق بالمدن الفلسطينية الرئيسية ، ومدى تواجد قوات أمن فلسطينية بتلك المناطق ، وكذا المدن الفلسطينية المركزية ، على ألا تضر تلك القوات بالمصالح الأمنية الإسرائيلية ، ومصالح السلطة الفلسطينية ، والتنسيق الأمني المشترك بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، على عدم تحويل مدن الضفة الغربية إلى ما سبق وجرى خلال سني الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، وهو ما يعود بدوره على تثبيت السلطة الفلسطينية ، ونظامها ، وفرض القانون بالضفة الغربية ، وتقليل السلطة المباشرة الإسرائيلية على الضفة .

تحاول الأردن تقليل عمليات تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، عبر إلقاء القبض على عملاء إيران فيها ، والعمل على تقليل النفوذ الإيراني في المنطقة ككل ، وهو عمل أردني - إسرائيلي مشترك .

من الممكن أن يجلب الحوار الأمريكي – الإيراني نتائج طيبة لإسرائيل ، في حال امتثال إيران للضغوط الدولية بوقف برنامجها ، ونشاطها النووي ، أو تحويله إلى نشاط نووي للإغراض العسكرية ، ومن المحتمل أن توافق الإدارة الأمريكية على تخصيب اليورانيوم بإيران ، شريطة ألا تنتج إيران سلاح نووي ، وهو ما يشبه «النموذج الياباني » ، باعتبار أن ما تقبله الولايات المتحدة الأمريكية يقبله المجتمع الدولي ، والدول العربية بدورها ستقول أنه على اسرائيل أن تقوم بما قامت به إيران ، أو تكون بالمثل من حيث برامجها النووية وأنشطتها النووية ، ما يدفع إسرائيل إلى اتخاذ قرارات أحادية الجانب تجاه إيران ، والخروج بثمن سياسي ، وتنازلات على مستوى الصراع الإسرائيلي – العربي .

الصورة الواضحة هي أن ثمة تحديات من باكستان شرقًا إلى البحر المتوسط غربًا ، والعامل المشترك في هذه التحديات أو المصاعب هي البحث عن حلول ناجعة ، وكل ما جرى كانت مجرد حلول جزئية فحسب، لكن ثمة أمل في وجود حلول ناجعة طويلة المدى، وإن كان احتمال سقوط باكستان تحت حكم إسلامي متطرف له الأولوية القصوى في المرحلة القادمة ، وتدهور الوضع في العراق ، وكذا جبهة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، والجبهة اللبنانية- الإسرائيلية .

◆◆◆

opeikan.com

فهرس الكتاب

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة	٧
الباب الأول	
إسرائيل على الجبهة الداخلية	١١
- الدراسة الأولى:	١٣
الجبهة الداخلية والرأي العام .. يهودا بن مائير	١٣
- الدراسة الثانية:	٢٨
استعدادات الجبهة الداخلية ... الفجوة بين الاحتياجات وتلبية الاحتياجات .. مائير إيلرن	٢٨
الباب الثاني	
مسار السلام	٣٩
- الدراسة الأولى:	٤١
تغيير الموقف الإسرائيلي من السلام بعيون عربية .. إفرايم قام	٤١
- الدراسة الثانية:	٥٢
لن نوافق حتى يوافقوا ... المباحثات الفلسطينية – الإسرائيلية..... عينات كوريتس	٥٢
- الدراسة الثالثة:	٦٣
المباحثات السورية – الإسرائيلية ...تغييرات في المعركة الاستراتيجية الإقليمية شلما باروم	٦٣
الباب الثالث	
النظام الإقليمي	٧١

الموضوع	الصفحة
- الدراسة الأولى:	٧٣
جسر على مياه مضطربة .. مشاركة تركيا إقليميًا ودوليًا	
جليا ليندنشتراوس وعوديد عيرن	٣١
- الدراسة الثانية:	٨٣
سوريا على مفترق طرق .. ايتمار رابينوفيتش	٨٣
- الدراسة الثالثة:	٩٠
المرحلة التالية للتعامل مع إيران.. المفاوضات في الإطار الإقليمي	
ايميلي لنداو	٩٠
- الدراسة الرابعة:	٩٧
اتجاهات تزايد التسليح في الشرق الأوسط .. يفتاح شابيرا	٩٧
الباب الرابع	
التدخل الدولي	١١٩
- الدراسة الأولى :	١٢١
التورط الدولي في الشرق الأوسط .. روني بيرت وليمور سمحوني	١٢١
- الدراسة الثانية :	١٣٨
عمليات القاعدة والجهاد العالمي .. يورام شفيتزر	١٣٨
- الدراسة الثالثة :	١٥٣
الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على اسرائيل ودول المنطقة	١٥٣
صموئيل ايفن ونيتسان فيلدمان	١٥٣
الخاتمة	
المخاطر والمصاعب.. حلول مؤقتة	١٧٣
الفهرس	١٨٣

◆ ◆ ◆